الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

مجلس الأمة

الجريدة الرسمية للمداولات

الفترة التشريعية السابعة (2016–2018)– السنة الثالثة 2018 – الدورة البرلمانية العادية (2018–2019) – العدد: 3

الجلسات العلنية العامة

المنعقدة أيام الخميس 7 والأحد 17 (صباحًا ومساءً)
والإثنين 18 ربيع الأول 1440
الموافق 15 و25 و26 نوفمبر 2018

طبعت بمجلس الأمة يوم الأحد 9 ربيع الثاني 1440
الموافق 15 ديسمبر 2018

فهرس

1) محضر الجلسة العلنية الرابعة ..... ص 03

- أسئلة شفوية.

2) محضر الجلسة العلنية الخامسة ..... ص 25

- عرض ومناقشة مشروع قانون المالية لسنة 2019.

3) محضر الجلسة العلنية السادسة ..... ص 57

- مواصلة مناقشة مشروع قانون المالية لسنة 2019.

4) محضر الجلسة العلنية السابعة ..... ص 72

- مواصلة مناقشة مشروع قانون المالية لسنة 2019؛
- تدخلات رؤساء المجموعات البرلمانية؛
- رد السيد وزير المالية.

5) ملحق ..... ص 89

- تدخلان كتابيان حول مناقشة مشروع قانون المالية 2019.

محضر الجلسة العلنية الرابعة
المنعقدة يوم الخميس 7 ربيع الأول 1440
الموافق 15 نوفمبر 2018

الرئاسة: السيد عبد القادر بن صالح، رئيس مجلس الأمة.

تمثيل الحكومة:

- السيد وزير المجاهدين؛
- السيد وزير السكن والعمران والمدينة؛
- السيد وزير التجارة؛
- السيد وزير الأشغال العمومية والنقل؛
- السيد وزير العلاقات مع البرلمان.

إفتتحت الجلسة على الساعة العاشرة والدقيقة العاشرة صباحا

السيد الرئيس: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين؛ الجلسة مفتوحة.

بعد الترحيب بالسادة أعضاء الحكومة ومساعديهم؛ يقتضي جدول أعمال هذه الجلسة سماع جملة من الأسئلة الشفوية تقدم بها السيدات والسادة أعضاء المجلس، وردود السادة الوزراء المعنيين بالقطاعات التي هي موضوع السؤال، ودون إطالة أحيل الكلمة إلى السيد محمد زوبيري لطرح سؤاله الشفوي والمتعلق بقطاع وزارة المجاهدين.

السيد محمد زوبيري: شكرا للسيد الرئيس؛ بعد بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين؛

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،

السادة الوزراء المحترمون،

السيد وزير العلاقات مع البرلمان،

زميلاتي، زملائي،

أسرة الإعلام،

سلام الله عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

طبقا لأحكام المادة 152 من الدستور، وأحكام المواد من 69 إلى 76 من القانون العضوي رقم 12 ـ 16، المؤرخ في 22 ذو القعدة 1437 الموافق 25 غشت 2016، الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني، ومجلس الأمة، وعملهما؛ وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة، يشرفني أن أتقدم إلى سيادتكم، معالي الوزير، مرة أخرى لأطرح قضية رخصة اقتناء السيارات السياحية لفئة المجاهدين وذوي الحقوق، والتي طالبت فيها، من خلال سؤالي الشفوي السابق، بتخفيض مدة منح الرخصة من 05 سنوات إلى 03 سنوات.

فالأحكام التي اعتمدتموها ـ معالي الوزير ـ في الإجابة والمتمثلة في المواد 178 و16 من قانون المالية التكميلي لسنة 1983 المعدل والمتمم من القانون 06 ـ 24، المؤرخ في 26 نوفمبر 2006، والمتضمن قانون المالية لسنة 2007 والذي اعتمد من أجل عدم الاستجابة للطلب المذكور، نلفت انتباه معالي وزير المجاهدين بأن تلك المواد المتضمنة في تلك النصوص وكذلك قوانين المالية منذ 1983 إلى 2007، لم تعد ملائمة لحالة المجاهدين، نظرا لأن عدد المنتفعين بهذه الرخصة قد تقلص كثيرا؛ وبالتالي فإن أقل ما نقدمه لهم هو القيام بتقديم تعديلات على النصوص القانونية تستجيب

لهذا المطلب وبطريقة تحدد الالتزامات التي تجعل العملية في فائدة هاته الفئة من المجتمع.

ويعز علينا، معالي الوزير، أن نطالب من هذا المنبر المؤسساتي الدستوري باتخاذ مثل هذه الإجراءات كأقل ما يجب أن نقدمه لهؤلاء الأبطال الذين هم مشروع شهداء ما يزالون بيننا، قدموا أرواحهم من أجل الحرية لهذا البلد.

ولعل في هذا المجال، واعتبارا للإجراءات الجديدة الخاصة باستيراد السيارات من طرف الوكلاء التجاريين، يسعدنا أن نتوجه بطلب هام وملح، ندعو فيه إلى السماح لفئة المجاهدين وذوي الحقوق، باستيراد سياراتهم بطريقة مباشرة عن طريق البنك الجزائري، أي دون المرور عبر الممثلين التجاريين، وهو ما يعتبر دعما مباشرا لهم ويعود بالربح لخزينة الدولة، خاصة في ظل الأزمة الاقتصادية التي تمر بها بلادنا، وذلك لأننا سنوفر تكاليف نقل السيارات، ونربح فارق الفائدة الذي يعود علينا من صرف العملة الأجنبية بالبنك الوطني.

سيدي الوزير المحترم، الواجب يقتضي أن نخفف على هذه الفئة الخيرة ونستجيب في نصوصنا القانونية لكل ما يضيف إليها بعضا من رد الجميل.

تقبلوا، سيدي معالي الوزير، فائق الاحترام والتقدير؛ وشكرا.

السيد الرئيس: شكرا للسيد محمد زوبيري؛ والكلمة الآن للسيد وزير المجاهدين.

السيد وزير المجاهدين: بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

سيدي رئيس مجلس الأمة المحترم،

زملائي أعضاء الحكومة،

السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة،

أسرة الإعلام والصحافة، والسادة الحضور،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

يطيب لي في هذا المقام السامي أن أتقدم لكم بجزيل الشكر والعرفان، على كل المجهودات التي تبذلونها من أجل رقي أبناء الجزائر، وعلى رأسها العناية الخاصة التي تولونها لأولئك الذين قدموا أرواحهم فداء للوطن، وسجلوا أسماءهم في سجل تاريخ ثورتنا المباركة المجيدة. إن هذه الفئة الشريفة، شرف تاريخنا وأمتنا المجيدة، تستحق منا جميعا كافة العناية والاحترام والتقدير والتبجيل، في جميع المجالات، وسائر الأيام، فهم صناع التاريخ الجزائري الذي نزخر به اليوم؛ تاريخ رفعنا بالأمس، ويرفعنا اليوم، وسيرفعنا غدا إن استطعنا العناية والالتزام والمحافظة عليه وعلى من صنعوه، وهو حصن أمتنا ومناعتها وقاعدة تطورها ومرجعها الأساسي، كما أتقدم بالشكر الجزيل للسيد محمد زوبيري، عضو مجلس الأمة، الذي تقدم بهذا الانشغال، المتمثل في تخفيض مدة منح الاستفادة من رخصة اقتناء سيارة سياحية، من 5 سنوات إلى 3 سنوات، بسبب التقلص الكبير لفئة المعطوبين، وكذا استيراد السيارات مباشرة عن طريق البنك الجزائري، فلقد وفر لنا انشغالكم الفرصة السانحة لنطلع سيادتكم بجملة من التدابير:

أولا: تعتبر رخصة اقتناء السيارات السياحية من الامتيازات الممنوحة للمجاهدين وذوي الحقوق، حيث يستفيد من هذا الامتياز معطوبو حرب التحرير الوطني، الذي تساوي نسبة عطبهم أو تفوق 60٪، أما من تقل نسبة عطبهم عن 60٪ تكون نسبة التخفيض تساوي نسبة عطبهم، كما يستفيد أبناء الشهداء وبنات الشهداء، المعاقون من نفس الامتيازات، وأن تكون هذه الاستفادة كل 5 سنوات.

ثانيا: الإعفاء من كل الحقوق والرسوم الجمركية، عند اقتناء سيارة سياحية أو نفعية، تجدر الإشارة إلى أن هذا الامتياز الممنوح لهذه الفئة أقرته قوانين المالية، وأن وزارة المجاهدين تعمل وفق اختصاصها لتنفيذ قوانين الجمهورية، وتسعى وفق الإمكانيات المتاحة للتكفل بكل الانشغالات التي تخص المجاهدين وذوي الحقوق في إطار ما يسمح به التشريع الجزائري.

كما أننا باشرنا، في إطار الورشات المخصصة لتحيين القوانين والنصوص وإعدادها، سواء التعديل أو النصوص الجديدة، بالتنسيق مع القطاعات التي لها علاقة بالموضوع، فإن الصيغة التي ترتكز عليها قاعدة منح هذه الرخصة هي في الحقيقة تخص السيارات المهيأة خصيصا بما يسمى (Véhicule. Spécial Amenagé) وهي المعنية في هذا الإطار، وفي هذا الخصوص نشير إلى أن مصالحنا تسعى جاهدة إلى وضع الإطار القانوني الملائم، لتكريس إجراءات الرقابة عليها، غير أن الواقع المعمول به لا يعكس الأهداف الحقيقية الكامنة وراء تأسيس هذا الامتياز والمتمثلة في توفير

سيارات مهيأة خصيصا لفئة المعطوبين والمعوقين من أبناء الشهداء، في حين يتم حاليا اقتناء سيارات سياحية عادية، أما بخصوص استيراد السيارات بطريقة مباشرة عن طريق البنك المركزي، فالموضوع يحتاج إلى إجراءات تشاورية مع المصالح المختصة، واقتراح تدابير من اختصاص قوانين المالية فقط، ولعلمكم فإن الرخصة هي أداة من أدوات تطبيق قانون المالية الخاص باقتناء السيارات من الخارج أو عن طريق الوكلاء المعتمدين قانونا، تكفل إعفاء أصحابها من ضريبة الاستيراد والمدة المحددة لها. ومن جهة أخرى، سيدي الفاضل الكريم، لقد خطونا في قطاع المجاهدين خطوات جبارة في مجال تبسيط الإجراءات الإدارية، وتحسين الخدمة العمومية واللامركزية، بما فيها تسليم رخصة اقتناء السيارة التي أصبحت تسلم لأصحابها في حينها، وعلى مستوى كل ولايات القطر، دون استثناء، كذلك ودون أي طلب أو وثيقة أو ملف، مادام الملف القاعدي موجودا وخزان المعلوماتية متوفرا، زيادة على ربط مصالحنا ببطاقية الحالة المدنية لوزارة الداخلية والجماعات المحلية، وإعفاء المجاهدين وذوي الحقوق من ذلك، وبناء على ما سبق ذكره، فإن بعض الإجراءات القانونية لا يمكنها أن تتم إلا في إطار تشاوري وتنسيقي مع مصالح وزارة المالية، نظرا لما تدره من آثار مالية وضمن أطر قانونية وتنظيمية محددة، مرتبطة بالأساس بالوضعية الاقتصادية والمالية العامة؛ وبالتالي فإن تحديد آجال منح رخص اقتناء السيارات يحتاج ـ لا محالة ـ إلى تكييف قانوني ودراسات مستفيضة، تتعلق بالتوقعات وتتلاءم ماليا مع الوضعيات السالفة الذكر وهذا ما نسعى إليه دائما؛ أرجو في الختام أنني أجبت عن السؤال الذي تفضل به السيد العضو؛ وشكرا على كرم الإصغاء.

السيد الرئيس: شكرا للسيد الوزير؛ نعود إلى السيد محمد زوبيري لأسأله هل يريد أخذ الكلمة؟ الكلمة لك.

السيد محمد زوبيري: شكرا سيدي الرئيس؛ ليس عندي تعقيب على هذه الأمور، إلا أن الشيء الذي شاهدته الأسبوع الماضي، رأينا الإحتفال بالذكرى المئوية لانتهاء الحرب، شاهدنا مدى الاهتمام بقدماء محاربيهم، والشيء الذي أثّر كثيرا في نفسي أنني رأيت أبناء الاستقلال 16 و20 سنة يتكلمون عن المحاربين القدامى، حيث سمعت بنتا تقول، أنا ألبس جيدا، وحالتي لابأس بها، وكانت متزينة، ولكن هم كانوا بأحذية مقطعة وملابس مهترئة، أين نحن من هؤلاء المساكين الذين كانوا «بقشابية» تغطي كل شيء؟ فقلنا لو نعيد النظر مع الحكومة، فحكومتنا كلها لها صلة بهؤلاء ولو كان جدا أو أبا مجاهدا، يعني حبذا لو تحل هذه المسألة لهذه الفئة الباقية، إن شاء الله، وأنا أعرف أن السيد الوزير إبن شهيد ونحن أبناء المجاهدين، رحمهم الله، وأنا الأب مجاهد والواجب الدفاع عنهم، لأن هؤلاء المجاهدين لولا تضحياتهم لما كنا موجودين هنا، بل حراس أبواب في الخارج، وبارك الله فيك سيدي الوزير.

السيد الرئيس: شكرا؛ السيد الوزير، تفضل.

السيد الوزير: شكرا على هذا الانشغال وأقول ما قامت به الدولة الجزائرية منذ الاستقلال في صالح هذا المجتمع، لم نصل إلى درجة عالية من التكفل، ولكن أقول بأن الجزائر التي كانت في وضعية مالية ووضعية اقتصادية واجتماعية جد هشة وفي مشاكل، استطاعت أن ترقى بهذه الفئة والدليل على ذلك وجود وزارة المجاهدين في الجزائر، في العالم كله، الدول التي لديها وزارة المجاهدين أو وزارة قدماء المحاربين تعد على الأصابع، ولكن التجربة الجزائرية أصبحت رائدة في مجال الاعتناء بهذه الفئة وكذلك الاعتناء بالتراث الثقافي والتاريخ المرتبط بثورة التحرير الوطني والمقاومة والحركة الوطنية، والدليل على ذلك، خلال هذا الأسبوع، استقبلنا بعض، قدماء المحاربين لبعض الدول، كأنغولا، وكذلك أفريقيا الجنوبية، الذين جاؤوا ليستفيدوا من التجربة الجزائرية في هذا المجال، أقول للسيد العضو كذلك ومن خلالكم لكل المجاهدين وذوي الحقوق، تسعى وزارة المجاهدين إلى أن ترقى بهذا القطاع إلى أكبر صف في مجال المحافظة على التاريخ وكتابته وتبليغه، وكذلك العناية الخاصة التي توليها الدولة الجزائرية وكرامة هؤلاء المجاهدين وذوي الحقوق، تطبيقا لقوانين الجمهورية لا أكثر ولا أقل؛ وشكرا.

السيد الرئيس: شكرا للسيد الوزير؛ نبقى دائما في نفس القطاع، وأحيل الكلمة إلى السيد نور الدين بالأطرش ليطرح سؤاله الشفوي الخاص بالقطاع.

السيد نور الدين بالأطرش: شكرا للسيد الرئيس المحترم؛ بسم الله الرحمن الرحيم، ثم الصلاة والسلام على سيد الخلق أجمعين.

السيد الرئيس المحترم،

معالي الوزراء،

زميلاتي الفضليات، زملائي الأفاضل،

أيها الحضور الكريم،

أسرة الإعلام،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

سؤالي موجه إليكم، معالي وزير المجاهدين، وفيه أقول:

لا أراني في حاجة إلى التذكير بما يعلمه العالم ويجمع عليه من أن الثورة التحريرية الجزائرية المباركة كانت مدرسة الإنسان في استرجاع الكرامة والسيادة وستظل الجزائر بهذا مجيدة رائدة وباسمكم جميعا أترحم على شهدائنا الأبرار وأثني على مجاهدينا الأخيار وأحيي شعبنا الأبي منجب الأبطال والأحرار.

تسعى الجزائر بفضل حكمة فخامة السيد عبد العزيز بوتفليقة، رئيس الجمهورية، إلى استعادة جماجم شهداء لنا كما تعمل حثيثة على التمكن من أرشيف ثورتنا المجيدة الذي هو الشاهد على كفاحنا ونضالنا.

كل هذا إنجاز ثمين لا ينكره إلا جاحد، جحده عليّ مبين لكن وعلى نقيض هذا كله ألسنا نشيع بين الحين والحين مجاهدين وأبطالا ومناضلين أبلوا بلاء حسنا في ثورة التحرير!

لم نودع فيهم رجالا أو نساء فقط، ولكننا دفنا معهم شهادات ثمينة وصفحات جلية من كفاحنا تمزقت وتطايرت، لأننا لم نحسن الاصغاء إلى عظماء ذهبوا ومعهم ذهبت آثار جليلة إلى غير رجعة، أي ولاء للوطن ندعيه إذا كنا لا نقوى حتى على صون شهادات لمجد جعل منا مواطنات ومواطنين ننعم بالسيادة؟

أي عقد لنا مع الوطن إذا كنا لا نجد في الضمير أو فيما تبقى من ضمير نداء يدعونا فقط إلى تسجيل بطولات الأولين؟

لست بليدا حتى أدعو إلى كتابة التاريخ الآن، أعلم أن في ذلك حسابات وحساسيات، أنا أدعو فقط إلى جمع مجد الوطن لتشكل ذات يوم مادة للباحثين والمتخصصين.

سؤالي معالي الوزير، أليس مبرر وجود مديريات المجاهدين، الجوهر والأولى هو تسخير فريق لتسجيل الشهادات بالصورة والصوت في زمن تعددت فيه أدوات التسجيل، تسجيل الشيء واللاشيء إلا مجد الوطن؟

تقبلوا، معالي الوزير، فائق التقرير والاحترام، شكرا على كرم الإصغاء.

السيد الرئيس: شكرا للسيد نور الدين بالأطرش؛ والكلمة الآن للسيد وزير المجاهدين.

السيد وزير المجاهدين: شكرا للسيد الرئيس؛ أشكر كذلك السيد العضو على طرح هذا السؤال، لقد تفضلتم بموجب سؤالكم الشفوي بطرح سؤال حول تسجيل شهادات أمجاد وبطولات المجاهدين بالصورة والصوت، إذ أشكركم على الاهتمام بهذا الجانب الهام، الذي ينطوي تحت راية تدوين التاريخ، والحفاظ على الذاكرة الوطنية. إن قطاع المجاهدين يعكف ولا يزال يعكف على جمع الشهادات الحية من أفواه المجاهدين والمجاهدات، ممن عايشوا الأحداث إبان الاستعمار الفرنسي الغاشم، حيث تعد هذه المهمة من بين المهام الأساسية، إن لم أقل الرئيسية، التي تسهر عليها الهيئات والمؤسسات التابعة لقطاع المجاهدين، حيث كلفت هذه الأخيرة والممثلة في المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة 1 نوفمبر 1954، الذي هو تحت وصاية وزارة المجاهدين، المتحف الوطني للمجاهد والمتاحف الجهوية، والمتاحف الولائية، والمديريات الولائية للمجاهدين، كلها تم تكليفها بالتنقل إلى منازل المجاهدين والمجاهدات، لتسجيل شهاداتهم الحية بالصورة والصوت، فضلا عن ذلك، تم تكليف حتى مراكز الراحة التابعة للمجاهدين بمهمة تسجيل الشهادات الحية، من خلال اغتنام فرصة تواجد المجاهدين، وذوي الحقوق بالمراكز ليتم جمع شهاداتهم الحية، وكذلك بالصورة والصوت، وقد توصل قطاع المجاهدين إلى جمع حجم ساعي هائل من هذه الشهادات الحية التي تعتبر مكسبا للجزائر و الجزائريين، وقد تم تمحيصها وحفظها ضمن وسائل تكنولوجية، تجعل منها رصيدا تاريخيا، يتداول عبر الأجيال ومادة خام يتم استغلالها في مختلف الأبحاث والأعمال والنشاطات التاريخية والوطنية. كل هذا والعملية لا تزال متواصلة إلى الآن، وستتواصل، لكي نتوصل لحفظ

الذاكرة الوطنية وتفاصيل ثورة التحرير المظفرة، تلبية لرسالة الشهداء ورسالة نوفمبر العظيم، كما أن موضوع جمع الشهادات الحية يخضع للإجراءات في التسجيل، وأخرى في الحفظ والدراسة والاستغلال، ورافقت هذه العمليات الكبيرة عقد ملتقيات أكاديمية متخصصة في دراسة كيفية استغلال الوسائل التكنولوجية الحديثة في المحافظة على الذاكرة الوطنية، ولما نقول الذاكرة الوطنية نعني بذلك كل ما يتصل بالتاريخ، بما فيها الشهادات الحية. للعلم، فإن قطاع المجاهدين قد قطع أشواطا كبيرة في هذا المجال، شكرا للسيد العضو وبارك الله فيك على طرح هذا السؤال.

السيد الرئيس: شكرا للسيد الوزير؛ أعود فأسأل السيد نور الدين بالأطرش هل يريد أخذ الكلمة؟ الكلمة لك.

السيد نور الدين بالأطرش: شكرا للسيد الرئيس المحترم، الشكر موصول أيضا لكم، معالي الوزير، لما طرحت هذا السؤال؛ نحن في هذه اللحظة حظينا، باسم القدر، أن ندرك المجاهدين والمجاهدات، الذين حملوا أرواحهم على أكفهم كي يكون الوطن ـ ومازال عهدهم مع الأرض ـ باقيا بقاء الزمن، إذن، معالي الوزير، إن رجلا أو إمرأة قرر ولو للحظة ولو لساعة ولو ليوم ولو لعمر من الزمن أن يهب نفسه فداء للوطن، يستوجب التقدير والتبجيل والعرفان؛ إذن فأي فضل قد يذكر لأحد إذا لم يعترف بمثل هؤلاء الأحرار، بفضل ما كان منهم من عظيم صنيع، وقد تبلغ بنا أو ببعضنا الحماقة مبلغا، فنستعجل ذهابهم، وقد نطلب ذات يوم أثرهم فلا نجد لهم أثرا؛ معالي الوزير، لما طرحت هذا السؤال أعلم بأن الوزارة تسعى حثيثة من أجل تسجيل هذه الشهادات، بالصورة والصوت، ولكن في بعض الدواوير لم تصل هذه الأشياء إليهم؛ إذن أقول ـ معالي الوزير ـ إن هؤلاء الأبطال والبطلات من كان منهم من التاريخ من جلي الصفحات صنع ذلك الجيل مجدا، وعجزنا نحن فقط عن تسجيله، ومن هنا، معالي الوزير، أقولها، مترحما على شهدائنا الأبرار ومتمنيا موفور الصحة والعافية لمجاهدينا وأخص بالذكر فخامة رئيس الجمهورية، صانع السلم ومهندس السلم وصانع النماء، أيضا السيد عبد القادر بن صالح، المجاهد، كما يحلو لي أن أسميه، وشلة من المجاهدين الذين يحضرون معنا، مثل عمي صالح، ملاح، وشايد، وكم هم كثيرون، ونحظى اليوم بالجلوس معهم، مثل هؤلاء، ربما سيدور الزمن دورته ولا يسجل التاريخ هذه الذاكرات من أمثال هؤلاء المجاهدين؛ إذن معالي الوزير، مهما تكلمت اليوم، مهما تداول على لساني فسوف لن أبلغ ذلك الذي يجول في مخيلتي، وسوف لن أوفيهم حقهم، فقط ـ معالي الوزير ـ أردت أن تكون هذه الصورة أو هذا التسجيل أن يصل إلى المناطق النائية لأن لديهم ما يقولون في ذاكرة هذا التاريخ، الذي سوف يكون مدرسة وسوف يكون كتابا للجيل القادم إن شاء الله، والسلام عليكم ورحمة الله.

السيد الرئيس: شكرا للسيد نور الدين بالأطرش؛ السيد الوزير تفضل.

السيد الوزير: شكرا سيدي الرئيس، شكرا كذلك سيدي العضو، أنا والله في الحقيقة أتفق معك 1000٪، وليس 100٪، أنا أقول ما قاله فخامة الرئيس، المجاهد، عبد العزيز بوتفليقة، في رسالته بمناسبة 1 نوفمبر، قال في آخر كلامه: «حافظوا على الجزائر وعلى تاريخ الجزائر»، الجزائر مرتبطة بتاريخها، يعرفه الكل، الخاص والعام، القاصي والداني، والغريب والقريب، لأن التاريخ، بطاقة التعريف عندنا هي ثورة التحرير الوطني، هي المقاومة، هي الحركة الوطنية، إذن تاريخنا، عزتنا، كرامتنا، قيمتنا في تاريخنا، ولهذا نعد بأن.. لأن وزارة المجاهدين متكفلة بشقين، محورين أساسيين، في عملها، محور التكفل الاجتماعي والنفسي، والصحي بالنسبة للمجاهدين وذوي الحقوق وهذا خاص بهذه الفئة من المجتمع فقط، أما بالنسبة للمحور الثاني الخاص بالتراث الثقافي والتاريخي المرتبط بثورة التحرير الوطني والمقاومة الوطنية، فهذا يهم كل الجزائريات والجزائريين، يهمهم كذلك بالنسبة لكتابة التاريخ، لهذا كذلك فإن التاريخ يسجل من أفواه صانعي ملحمة الجزائر، صانعي تاريخ الجزائر، صانعي مجد الجزائر، فهذا يزيدنا قوة ويزيدنا تصميما على أن تسجيل الشهادات يمشي لكل قرية، يمشي لكل حي، يمشي لكل المجاهدات والمجاهدين، ولهذا التسجيل كان في السابق على المستوى المركزي، المتحف الوطني، ووسعنا المتاحف الولائية، المتاحف الجهوية ومراكز الدراسات تعج بالمؤرخين والباحثين والطلبة، وكذلك بالنسبة للمديريات، وبالنسبة كذلك لمراكز الراحة، جهزت

لهم وزارة المجاهدين وسائل جد متطورة، حتى بالنسبة إلى الكاميرا (infrarouge)، وكذلك الآن يوجد تنسيق بين التلفزة الوطنية والإذاعة الوطنية، فسنسعى جاهدين، في إطار التسابق مع الزمن، فالمثل الشعبي يقول: «الموت ما تشاورش» ولكن نسعى كلنا من هذا المنبر المحترم، أدعو كل المجاهدات والمجاهدين صانعي تاريخ الجزائر، صانعي مجد الجزائر أن يسجلوا شهاداتهم تطبيقا لـ «ولا تكتموا الشهادة ومن يكتمها فإنه آثم قلبه والله بما تعملون عليم»، نسعى جاهدين بكل الوسائل المتوفرة وكذلك ندعو كل المجاهدات والمجاهدين إلى تسجيل شهاداتهم، لأنه بتسجيل شهاداتهم نستطيع كذلك معرفة تاريخنا وكذلك ردا على بعض الأبواق بالخارج التي تشوه سمعة الجزائر، من خلال تشويه التاريخ الجزائري. الجزائر أصبحت تزعج، تاريخها أصبح يزعج، بدليل أننا أقوياء بتاريخنا، أقوياء بماضينا، وأقوياء بالرجال الذين صنعوا هذا المجد وصنعوا الجزائر، شكرا للسيد العضو، وشكرا كذلك للسيد الرئيس على إتاحة هذه الفرصة، ونتمنى، إن شاء الله، أن نكون في مستوى هذه المسؤولية.

السيد الرئيس: شكرا للسيد الوزير؛ ننتقل الآن إلى قطاع السكن والعمران والسيدة عائشة باركي وسؤالها الشفوي الخاص بالقطاع.

السيدة عائشة باركي: بسم الله الرحمن الرحيم.
سيدي رئيس مجلس الأمة المحترم،
السادة الوزراء،
زميلاتي، زملائي،
أسرة الإعلام،
الحضور الكريم،
السلام عليكم.
يشرفني أن أطرح على معالي وزير السكن السؤال الشفوي التالي نصه:
عرف ملف السكن بالجزائر انتعاشا لا مثيل له، وهذا راجع لاستراتيجية فخامة رئيس الجمهورية، الذي منذ توليه قيادة البلاد وهو يخطط ويجسد الاستراتيجيات الوطنية في كافة الميادين ولصالح المواطنين والمواطنات، بفضل الإرادة السياسية القوية التي خرجت من بطن هذه الأرض الواسعة.
تجسد السكن على أرض الواقع، فأنجزت الملايين والملايين من السكنات بصيغ عديدة ومختلفة عبر مدن وقرى ولاياتنا.
وكل زائر لبلادنا يندهش من هذا العمران ومن كل الأنماط، هذا العمران الذي قضى على البيوت القصديرية والبناء الهش من مخلفات العهد الاستعماري والعشرية السوداء وأسطح العمارات وغيرها.
وسؤالي هو:
ـ ما هي الاستراتيجية الوطنية التي اتخذتها وزارتكم للحفاظ على هذه الحظيرة العملاقة للسكن بالجزائر؟ وما هو المخطط الإعلامي والترويجي والتحسيسي لمرافقة هذه الاستراتيجية للسكن التي تساهم في توعية المواطنين والحفاظ عليها وصيانتها باستمرار؟

السيد الرئيس: شكرا للسيدة عائشة باركي؛ والكلمة الآن للسيد وزير السكن والعمران والمدينة.

السيد وزير السكن والعمران والمدينة: بسم الله الرحمن الرحيم.
السيد الرئيس المحترم،
السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة المحترمون،
أسرة الإعلام،
الحضور الكريم،
السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.
بداية، أشكر السيد عضو مجلس الأمة المحترمة، عائشة باركي، على سؤالها الشفوي الذي تستفسر من خلاله عن الاستراتيجية الوطنية المتخذة للحفاظ على الحظيرة السكنية. وعليه، يشرفني أن أحيط سيادتكم بالتوضيحات التالية:
يعتبر قطاع السكن والعمران من الأولويات الكبرى في السياسة الاقتصادية والاجتماعية للدولة، حيث تميزت السياسة السكنية في الجزائر بالتكامل مع استراتيجية التطور الاقتصادي والاجتماعي، فلا نجاح لأي عملية تنمية ما لم تصاحبها سياسة رشيدة في مجال الإسكان والبناء والتعمير، قصد ضمان استقرار المواطن الذي يمثل العامل البشري والمحرك الأساسي لمختلف قطاعات التنمية. وعليه، وعملا

بالتوجيهات الرشيدة والسامية لفخامة رئيس الجمهورية، السيد عبد العزيز بوتفليقة، الذي يولي عناية بالغة لملف السكن والتعمير، خصصت الحكومة ومن خلالها وزارة السكن والعمران والمدينة برنامجا سكنيا مكثفا، يتنوع حسب تنوع فئات المجتمع وحسب الجهات والمناطق عبر مختلف ربوع الوطن، فعلى صعيد الإنجازات حقق القطاع خلال الفترة الممتدة من 1999 إلى 2018 خطوات هامة، تجسدت فيما يلي:

ـ تسليم 4.1 مليون وحدة سكنية، لمختلف الصيغ منها:

ـ 295000 سكن تم توزيعها خلال السنة الجارية، الفترة الممتدة من جانفي إلى أكتوبر 2018.

ـ إنجاز 28000 مرفق عمومي من أصل 32000 مرفق عمومي.

ـ مواصلة عملية إسكان مدينتي سيدي عبد الله وبوينان.

ـ إستكمال إعادة تأهيل المدن عبر القيام بعملية ترميم البنايات القديمة والتحسين الحضاري.

وقد سمح هذا البرنامج السكني الهام من امتصاص الحجز المسجل في السكنات، والقضاء على السكن الهش بنسبة معتبرة، تاركا المجال لحظيرة سكنية متنوعة ومعتبرة، جندت لها الدولة طاقات مادية وبشرية ضخمة تستحق كل العناية والاهتمام. وللعلم، فإن الحظيرة السكنية مسيرة من طرف دواوين الترقية والتسيير العقاري عبر مختلف ولايات الوطن، تضم إلى غاية 30 سبتمبر 2018 ما يلي:

ـ 1144140 وحدة سكنية مشغولة بالإيجار.

ـ 602475 وحدة سكنية متنازل عنها.

وعليه، وفي إطار حماية هذه الحظيرة السكنية والحد من مظاهر الإهمال، اتخذت الدولة جملة من الإجراءات أهمها:

ـ أولا: سعي دواوين الترقية والتسيير العقاري لضمان ترميم الأملاك العقارية وإعادة الاعتبار إليها، وصيانتها، خاصة من ناحية الإصلاحات الكبرى، حيث تنص المادة 6 من المرسوم التنفيذي رقم 91 ـ 147، المؤرخ في 12 ماي 1991، المتعلق بالطبيعة القانونية للقوانين الأساسية لدواوين الترقية والتسيير العقاري وتحديد كيفيات تنظيمها وعملها على تكليف دواوين الترقية في ميدان التسيير العقاري على المحافظة على العمارات وملحقاتها، قصد الإبقاء عليها باستمرار في حالة صالحة للسكن. للعلم، ونقول للأسف، إن تحصيل الإيجار لا يكاد يتجاوز نسبة 33٪ على المستوى الوطني، مما أدى إلى تأزم الوضعية المالية للكثير من دواوين الترقية والتسيير العقاري، وصعب من مهامها المتعلقة بالصيانة والمحافظة على التراث في غياب الموارد المالية المتمثلة في تحصيل الإيجار، حيث إن 67٪ من مستأجري السكنات لا يدفعون ثمن الإيجار.

ـ ثانيا: اعتماد القائم على إدارة الأملاك أو المتصرف ـ كما كان يسمى سابقا ـ في تسيير نظام الملكية المشتركة، حيث يتركز تدخله على ضمان الصيانة، الحراسة، العناية بالمساحات الخضراء، وتحصيل الأعباء المشتركة، طبقا لأحكام المرسوم التنفيذي 83 ـ 666، المحدد للقواعد المتعلقة بالملكية المشتركة وتسيير العمارات الجماعية، حيث تنص المادة 40 منه على: «يكلف المتصرف بإدارة العمارة والعمل للحفاظ عليها، وحراستها وصيانتها، كما يتم تعيين مسير لإدارة الأملاك العقارية باختياره مجموعة الملاك في حالة السكنات المتنازل عنها.

ـ ثالثا: اعتماد شركة التسيير العقاري (Gest Immo)، التابعة لوكالة عدل لتسيير الأحياء والسكنات بالإيجار، مع إشراك المواطن في تسديد بعض التكاليف التي تتطلبها هذه الأحياء من صيانة، وحراسة، وتنظيف، ولو بصفة رمزية.

ـ تنظيم حملات إشهارية وترويجية عبر مختلف وسائل الإعلام المسموعة، المرئية والمكتوبة على المستويين، الوطني والمحلي، لتحسيس المواطنين بضرورة الحفاظ على الممتلكات الوطنية.

ـ رابعا: إلزام كافة المرقين العقاريين بتسيير الأحياء المنجزة لمدة سنتين على الأقل، طبقا للأحكام القانونية 04 ـ 11، المؤرخ في 17 فيفري 2011، المنظم لنشاط الترقية العقارية، لاسيما المادة 62 منه التي تنص على أنه: «يلتزم المرقي العقاري بضمان، أو الأمر بضمان إدارة الأملاك لمدة سنتين، ابتداء من تاريخ بيع الجزء الأخير من البناية المعنية».

ـ خامسا: العمل على ترميم وإعادة تأهيل مباني قديمة، وفقا لأحكام المرسوم التنفيذي رقم 16 ـ 55، المؤرخ في 1 فيفري 2016، المحدد لشروط وكيفيات التدخل في الأنسجة العمرانية القديمة. للعلم، فإن دائرتي الوزارية بصدد التحضير لملف إعادة بعث نشاط البواب (Conciergerie) في إطار مساعي الحكومة المستمرة للمحافظة على الممتلكات العمومية من جهة، والسهر على راحة المواطنين من جهة

أخرى.

وفي الختام، فإن المحافظة على التراث العقاري، شأنها شأن المحافظة على البيئة والمحيط وتعتبر قضية الجميع دون استثناء، بما في ذلك الإدارات، المنتخبون، والمواطنون، أتمنى أنني وفقت في الإجابة على انشغال السيدة عضو مجلس الأمة المحترمة؛ أشكركم على كرم الإصغاء والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس: شكرا للسيد الوزير؛ أسأل السيدة عائشة هل تريد أخذ الكلمة؟ الكلمة لك سيدتي.

السيدة عائشة باركي: شكرا سيدي الرئيس؛ فقط أقول إن السيد الوزير قدم لنا كل التوضيحات اللازمة، والالتزامات والإجراءات المتخذة، آمالنا فقط أن تطبق هذه القوانين ميدانيا، حتى لا نضع أنفسنا في كوارث مثل الكوارث التي سبقتنا؛ إذن شكرا للسيد الوزير على كل هذه التوضيحات.

السيد الرئيس: شكرا للسيدة عائشة باركي؛ أظن أن السيدة عائشة مقتنعة؛ نبقى دائما في نفس القطاع والسؤال الشفوي الموالي، للسيد عبد القادر مولخلوة.

السيد عبد القادر مولخلوة: شكرا سيدي الرئيس.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،

السادة أعضاء الحكومة الأفاضل،

زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة،

أسرة الإعلام،

السلام عليكم.

طبقا لأحكام المادة 152 من الدستور والمادتين 69 و 76 من القانون العضوي رقم 16 ـ 12، المؤرخ في 22 ذو القعدة عام 1437، الموافق 25 غشت عام 2016، الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني، ومجلس الأمة، وعملهما، وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة، يشرفني ـ السيد الوزير ـ أن أطرح على معاليكم السؤال الشفوي التالي نصه:

إن أغلب مدننا وقرانا تشهد ظاهرة سلبية، متمثلة في تزايد البنايات الفوضية والبنايات غير الشرعية، وكذلك بنايات مرخصة لكن تتواجد في أراض غير صالحة للبناء وفي مناطق خطيرة وعلى مرأى ومسمع من السلطات المختصة.

سيدي الوزير،

إلى متى تبقى ظاهرة البنايات الفوضوية تغزو أغلب مدننا في صمت المسؤولين عن القطاع؟ وشكرا.

السيد الرئيس: شكرا للسيد عبد القادر مولخلوة؛ والكلمة الآن للسيد وزير السكن والعمران والمدينة.

السيد وزير السكن والعمران والمدينة: بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة المحترمون،

أسرة الإعلام،

الحضور الكريم،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

بداية، نشكر السيد عضو مجلس الأمة المحترم، عبد القادر مولخلوة، على سؤاله الشفوي، الذي يستفسر فيه عن ظاهرة البنايات الفوضوية التي تزال تغزو أغلب مدننا. وعليه، يشرفني أن أحيط سيادتكم بالتوضيحات التالية:

ـ إن الدولة بذلت ولا تزال تبذل مجهودات معتبرة للقضاء على ظاهرة البنايات الفوضوية، حيث تولي مصالحنا أهمية بالغة للتكفل بهذه الظاهرة من أجل الحفاظ على الوجه العمراني الأصيل لمدننا.

ـ وقف كل أشكال التعدي على الأراضي والأملاك العمومية للدولة وذلك من خلال ترسانة قانونية تضبط عملية الرقابة، وكذا تعيين أعوان مؤهلين قانونا من أجل البحث ومعاينة المخالفات العمرانية. وعليه، فإن كل بناية لا تقبل التسوية، في إطار أحكام القانون 08 ـ 15، المؤرخ في 20 جويلية 2008 الذي يحدد قواعد مطابقة البنايات وإتمام إنجازها فهي معرضة للهدم، بعد صدور محضر معاينة المخالفة من طرف مفتشي التعمير والسيد رئيس المجلس الشعبي البلدي والسيد الوالي، من أجل اتخاذ التدابير القانونية اللازمة. وفي هذا السياق، سنة 2017 تم تسجيل 17151 مخالفة على المستوى الوطني، منها 16572 بناية دون رخصة، حيث تم تحويل محاضر المخالفات المسجلة إلى رؤساء المجالس الشعبية البلدية والولاة، حيث تم هدم، إلى حد الآن، حوالي 1000 بناية انتهكت بصفة خطيرة

الأحكام القانونية والتنظيمية، طبقا لأحكام المادة 76 مكرر 4 من القانون 90 ـ 29، المؤرخ في 1 ديسمبر1990، المتعلق بالتهيئة والتعمير. وللعلم، فإن معارضة قرار الهدم أمام الجهة القضائية المختصة لا يعلق إجراءات الهدم، وبالرجوع إلى قانون 08 ـ 15، المؤرخ في 20 جويلية 2008، المحدد لقواعد مطابقة البنايات وإتمام إنجازها، والذي جاء من أجل معالجة البنايات غير المرخص بها، أو تجاوز أجل إتمام إنجازها، نسجل 873373 ملفا مودعا على مستوى مختلف بلديات الوطن، حيث تمت لحد الآن دراسة 624539 ملفا، تم منها تسوية 342377 ملفا، بينما تم رفض 107311 ملفا وتأجيل 174856 ملفا آخر، في انتظار رفع التحفظات التقنية أو تسوية الوضعية العقارية، من طرف مصالح أملاك الدولة. أما مسألة تمديد آجال تطبيق قانون 08 ـ 15، السالف الذكر، إلى غاية 02 أوت 2019، فهي فرصة ثانية تسمح لأصحاب البنايات غير المكتملة، والذين لم يتمكنوا من إيداع ملفاتهم في الآجال المحددة بتسوية وضعية بناياتهم، حيث نسجل إيداع ما يقارب 75000 ملف على مستوى مختلف البلديات عبر التراب الوطني منذ تمديد الآجال، كما ألفت انتباهكم إلى أن آجال هذه العملية تعتبر جد كافية لوضع حد نهائي لظاهرة البناء الفوضوي، الذي شوه مدننا وقرانا، وستكون هذه البنايات في حالة عدم الخضوع للتسوية معرضة لعقوبة تصل إلى الهدم، بعد استنفاد صاحبها لحقه القانوني في الطعن.

ـ بالموازاة نعكف حاليا على إطلاق ورشة عمل، تخص إعادة تفعيل الرقابة في ميدان التعمير، وكذا إعادة تنظيم مفتشيات التعمير وإعطائها صلاحيات أكبر لوضع حد لهذه الظاهرة، كما أعلمكم بأن دائرتنا الوزارية، بالتنسيق مع مختلف القطاعات، لاسيما الداخلية والبيئة، هي بصدد مراجعة قانون التعمير مع مجموعة من الخبراء، والملف يوجد في مرحلة متقدمة.

ـ أما فيما يخص تسليم رخص البناء، فإنني أنهي إلى علمكم أنه قد تم إعلام مديريات التعمير والهندسة المعمارية والبناء، من خلال التعليمة الوزارية رقم 4، المؤرخة في 7 سبتمبر 2017، بضرورة الحرص أثناء إعداد رخص البناء على احترام القواعد المعمارية، وخاصة في المناطق التي تشكل خطرا بقرب البنية التحتية لطرق الشبكات، تواجد شبكات محاذية للمشروع أو باطنية أرضية ذات شكل غير منتظم أو منحدر شديد، انزلاقات مجاري وديان.. إلخ. مع وجوب التحقق المسبق من الأرضية ومدى جاهزيتها لاحتواء السكن الجديد، واحترام المسافات القانونية بين البنايات ومحاور الطرقات وكذا احترام الأروقة الخاصة بأنابيب نقل المحروقات والأروقة الخاصة بخطوط الكهربائية ذات الضغط العالي.

للتذكير، فإن مسألة القضاء على البنايات الفوضوية وغير الشرعية تدخل في صلب اختصاص السلطات المحلية، من ولاة، رؤساء دوائر، ورؤساء المجالس الشعبية البلدية، الذين يخول لهم القانون دور تطبيق ما جاء في أدوات التعمير من مخططات التوجيه للتهيئة والتعمير ومخططات شغل الأراضي، ومحاربة انتهاكات قوانين التعمير.

أتمنى أنني وفقت في الإجابة على انشغال السيد عضو مجلس الأمة المحترم، أشكركم على كرم الإصغاء، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس: شكرا للسيد الوزير؛ أعود إلى السيد عبد القادر مولخلوة، أسأله هل يريد أخذ الكلمة؟

السيد عبد القادر مولخلوة: شكرا للسيد الرئيس؛ شكرا لمعالي الوزير، أود أن أضيف تعقيبا على ردكم، فيما يخص القانون 08 ـ 15، إن المشرّع كان لديه حسن نية في تسوية الوضعية العالقة بالنسبة للمساكن التي تفتقد إلى رخص بناء أو شهادات مطابقة، والمشرّع أراد أن يرفع الغبن، لكن ـ للأسف ـ هذا القانون حول إلى غير واجهته، لماذا، سيدي الوزير، لم نعتمد في القانون 08 ـ 15 على القانون السابق، المتمثل في 85 ـ 01، الذي عالج نفس القضية، لكن بطريقة أكثر تنظيما وآلية مضبوطة؟ مثلا في قانون 85 ـ 01، قام المشرع بحصر جميع الحالات المتمثلة في البنايات الفوضوية، ووضعها في السجل من الطرفين، وإيداعها لدى الضبطية القضائية، ومن ثمة كل الحالات المسجلة في ذلك السجل تسوى آليا، أما البنايات التي تنجز بعد ذلك التاريخ وتعتبر بنايات فوضوية وتزال مباشرة، أما القانون 08 ـ 15 كان أحد أسباب تواجد البنايات الفوضوية المتواجدة عبر كامل الوطن، وهذه الملاحظة يلحظها العام والخاص، لذا ـ سيدي الوزير ـ في القانون 08 ـ 15، كان لابد من وضع آليات جد هامة، والحد من ظاهرة البنايات الفوضوية.

أما فيما يخص وسائل التعمير الممسوكة من طرف المجالس الشعبية البلدية، هذا لا يكفي، سيدي الوزير، فأغلب الحالات المنجزة تكون بتواطؤ أو بعدم دراية من المصالح التقنية المختصة لدائرتكم الوزارية، المتمثلة في مديرية التعمير، لأن أغلب طلبات رخص البناء ومخططات رخص البناء تصادق عليها دون مراعاة شروط واحترام طرق الإنجاز، فكيف تفسرون ـ سيدي الوزير ـ مثلا في ولاية عين تموشنت يتم إنجاز مشاريع تنموية ومشاريع ذات طابع سكني في مجاري الوديان! أنا أقولها وأكررها، وهذه ليست في ولايتنا فقط، بل في ولاية وهران، وولاية مستغانم، هذه الظاهرة شاهدناها في عدة ولايات، لو تخرج من الجزائر العاصمة سترى بنايات فوضوية وبنايات منجزة من طرف مرقين عقاريين، سواء عموميين أو خواص، بطريقة عشوائية، نحن لا ننكر أن الدولة أنجزت بنايات وأحدثت معجزة فيما يخص السكنات ولكن لابد من مراعاة الخطر في عدة ولايات، خطر الفيضانات خطر انزلاق التربة....إلخ.

شكرا سيدي الرئيس، أردت أن أوضح ولكن ـ سيدي الوزير ـ أود أن تكون الصرامة، فيما يخص المديريات، على المستوى المحلي، وشكرا.

السيد الرئيس: شكرا للسيد عبد القادر مولخلوة؛ والكلمة الآن للسيد وزير السكن والعمران والمدينة.

السيد الوزير: شكرا؛ مع أنه موضوع طويل ويستلزم وقتا كبيرا لشرحه، لأن السيد العضو يحتاج بعض المعلومات، أنا أدعوه لشرب قهوة و سأوضح له توجهنا، حتى لانطيل على الإخوان، لكنّ هناك ملاحظتين أنه لا يجب أن نعمم تواطؤ مديريات التعمير، فيمكن أن يكون فيه خطأ تقني أوكذا، فعندما نقول تواطؤ، أظن أنه يجب أن نحلل بعقلانية، أما بالنسبة للقانون، فأنا قلت في تدخلي فيما يخص مراجعة قانون التعمير، فيه قانون التعمير رقم 99 ـ 29، وفيه قانون المدينة 06 ـ 06، وفيه قانون 08ـ 15، ثلاثة قوانين ستراجع في قانون واحد، ما معنى القانون 08 ـ 15؟ هو عبارة عن وجود مخالفة، وكل البلدان فيها مخالفات؛ فلا نستطيع حصر المخالفة، لما ذكرت قانون 85 ـ 01، لا نستطيع حصر المخالفات ونتوقف، لأن المخالفات تكون اليوم وتكون غدا، المهم هو كيفية إيجاد ترسانة لمعالجة المخالفات، توجد ثلاث مخالفات، مخالفة البناء في مناطق خطيرة، مثل البناء على الواد ولا تسوى، فهذا يهدم، المخالفة الثانية البناء دون رخصة، لكن رفع التحفظ ـ نبسط ـ بنى وفتح نافذة على جاره، وهنا يغلق نافذته وتسوى الوضعية، وهناك من بنى بطريقة محترمة للعمران، ولكن ليس لديه رخصة؛ هذه هي الثلاث حالات الموجودة في كل الدول، حيث تسوى لكن هناك غرامة؛ هذا هو المنطق الذي تكون به المراجعة، هناك ملف يحضر من طرف الخبراء، في هذا الملف هناك جانب المراقبة والذي لايخص فقط وزارة السكن، وهي مراقبة ميدانية، تبدأ من البلدية والهدم في البلدية، ولكن فيه طرق للعمل؛ أظن أن الملف طويل، وإذا كان يهم السيد العضو سأعطي شروحات، وباستطاعته أن يشارك معنا في ملف المراجعة، الذي هو في مرحلة التشاور (face du consultation)؛ إذا كان الملف يهمه، حبذا لو أنه يشاركنا، لأن الملف سيقدم إلى التصويت في الغرفتين، إذن من الآن أقول بأن هذه الملاحظات مهمة، وسترى كيف أننا سنأخذ بعين الاعتبار كل هذه الانشغالات، إن شاء الله، وشكرا.

السيد الرئيس: شكرا للسيد الوزير؛ ننتقل إلى قطاع التجارة، والسؤال الشفوي للسيد رشيد بوسحابة.

السيد رشيد بوسحابة: شكرا للسيد الرئيس؛ بسم الله الرحمن الرحيم؛ والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء وأشرف المرسلين.

سؤالي الشفوي إلى السيد وزير التجارة وهذا نصه:

معالي الوزير،

لقد لجأت الحكومة إلى ضبط عملية الاستيراد لكثير من المواد، خاصة تلك المنتجة ببلادنا، وذلك بهدف التقليل من فاتورة الاستيراد بالعملة الصعبة من جهة، وتشجيع الإنتاج الوطني من جهة أخرى.

وكان من المفروض أن يتاح المنتوج الوطني أمام المواطنات والمواطنين في السوق وبأسعار معقولة، غير أن الذي شاهدناه هو العكس تماما، حيث أصبح المنتوج الوطني الذي عوض المواد المستوردة يعرض بأسعار جد مرتفعة لا تتناسب مع القدرة الشرائية للمواطن، وأضرب هنا مثالا بالتفاح، فالتفاح المستورد كان يباع بسعر 350 إلى 400 دج للكيلوغرام الواحد والتفاح المحلي كان سعره لا

يتجاوز 150دج، أما اليوم، في غياب التفاح المستورد (لأنه ضمن قائمة المنوعات من الاستيراد) أصبح سعر التفاح المحلي يتجاوز 300 دج للكيلوغرام الواحد!! وهذا المثال ينطبق على كل المنتوجات الوطنية الأخرى التي عوضت المنتوجات الممنوعة من الاستيراد.

معالي الوزير،

ما هي الإجراءات المتخذة لحل هذا المشكل للحفاظ على القدرة الشرائية للمواطن وتشجيع المنتوج الوطني في نفس الوقت؟

تقبلوا، سيدي وزير التجارة، فائق عبارات التقدير والاحترام، شكرا سيدي الرئيس.

السيد الرئيس: شكرا للسيد رشيد بوسحابة؛ والكلمة الآن للسيد وزير التجارة.

السيد وزير التجارة: بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس المحترم،

السادة أعضاء الحكومة،

السيدات، والسادة أعضاء مجلس الأمة،

أسرة الإعلام،

الحضور الكرام،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

بداية، أشكر السيد رشيد بوسحابة، عضو مجلس الأمة، على سؤاله الوجيه حول الإجراءات المتخذة من طرف مصالح وزارة التجارة للحفاظ على القدرة الشرائية للمواطن، في ظل ارتفاع أسعار بعض المواد.

أما بعد؛ إن تحرير التجارة الخارجية كخيار استراتيجي اعتمدته الحكومة قصد الاندماج في الاقتصاد العالمي، كان مرفوقا بإجراءات احترازية ترمي إلى حماية قدرات الإنتاج الوطني، وتقليص فاتورة الاستيراد، وهي الإجراءات التي تشكل إحدى أهم الأولويات التي تحظى بعناية خاصة، في ظل الظروف الراهنة التي تتميز بتراجع المداخيل من العملة الصعبة وما ينجر عنه من عجز في ميزان المدفوعات الخارجية.

وقصد التحكم الأفضل في التجارة الخارجية وضبط نشاط الاستيراد، بادرت وزارة التجارة باتخاذ جملة من التدابير القانونية والتنظيمية، نذكر منها:

ـ تعديل الأمر رقم 03 ـ 04، المؤرخ في 19 يوليو 2003، المتعلق بالقواعد العامة المطبقة على عملية استيراد البضائع وتصديرها سنة 2015.

ـ كذلك تفعيل النصوص التنظيمية المتعلقة بآليات التحصين والدفاع التجاري المتمثلة في حماية محاربة الإغراق، فرض الرسوم التعويضية، واتخاذ التدابير الوقائية.

ـ بالإضافة إلى ما سبق ذكره، عملت الحكومة على وضع نظام جديد لتأطير التجارة الخارجية وحماية القطاع الوطني المنتج من منافسة المنتوجات المستوردة، دخل حيز التطبيق مطلع شهر جانفي 2018، وهو النظام الذي نصت عليه الأحكام التشريعية التي تضمنها قانون المالية لسنة 2018، والمتعلقة بفرض إجراءات خاصة بتأطير استيراد بعض السلع، حيث ترمي هذه الإجراءات بالدرجة الأولى إلى حماية ودعم قدرات الإنتاج الصناعي والفلاحي، وتشجيعه بالشكل الأفضل، الذي يسمح بتلبية متطلبات السوق الوطنية، من مختلف السلع، بالكمية والنوعية المطلوبتين.

وكتقييم أولي لهذه الإجراءات الجديدة التي بادرت بها الحكومة فقد سجلنا ما يلي:

ـ تراجع نسبي في فاتورة الاستيراد، مما أدى إلى التقليص في عجز الميزان التجاري للبلاد.

ـ الرفع من قدرة الإنتاج الوطني على تغطية احتياجات السوق الوطنية بمختلف المنتوجات، خاصة الفلاحية منها والغذائية، وكذلك جلب الاستثمارات الأجنبية بالشراكة مع متعاملين اقتصاديين جزائريين.

أما فيما يخص تساؤلكم بخصوص إجراءات التعليق المؤقت لاستيراد قائمة من السلع تسببت في عرض المنتوج الوطني بأسعار مرتفعة، فحسب كشوف تطور الأسعار التي تصلنا من مصالحنا الخارجية، هناك بعض الارتفاعات، ولكن ليس هناك ارتفاع محسوس على كل المستويات، على كل الأسعار، كون معظم المواد تصنع أو تنتج محليا، وهذا باستثناء بعض المواد الزراعية الموسمية كمنتوج التفاح، الذي أشرتم إليه في سؤالكم، والذي يخضع إلى مدى وفرة المنتوج في الموسم الفلاحي، أو بعض المواد الأخرى التي شهدت ارتفاعا طفيفا في أسعارها بسبب سلوكيات انفرادية لبعض المصنعين، أذكر منها على سبيل المثال، منتوج الياؤرت الذي تدخلت مصالحنا فورا بشأنه، وفتحت تحقيقا حول الأسباب التي أدت إلى هذا الارتفاع غير المبرر، مما

سمح بعودة الأسعار إلى مستواها العادي.

فيما يتعلق بقضية تشجيع المنتوج الوطني، إننا نعمل بالتنسيق مع القطاعات المعنية على تقديم كل التسهيلات المطلوبة للمنتجين الوطنيين، نذكر منها: وضع آليات جديدة للرفع من قدرات الإنتاج الوطني، تحسين مناخ الاستثمار، العمل على تحسين المنتوج الوطني، سواء من ناحية المعايير الصحية أو معايير الجودة والأسعار لكي تصبح بديلا حقيقيا للمنتجات الأجنبية المستوردة، كما نذكر على وجه الخصوص إرساء الرسم الإضافي عند الاستيراد بدلا من المنع، وذلك لتوفير الحماية الكافية للإنتاج المحلي.

وفي الختام، يجدر التأكيد مرة أخرى على عزم الدولة الجزائرية على الرفع من القدرات الإنتاجية الوطنية في شتى المجالات، الفلاحية، الصناعية، والخدماتية، وذلك موازاة مع الحرص الشديد والتأهب الكامل لكافة أجهزة الرقابة، لحماية صحة وأمن المستهلك، والحفاظ على القدرة الشرائية للمواطن؛ وشكرا على كرم الإصغاء.

السيد الرئيس: شكرا للسيد وزير التجارة؛ السيد رشيد بوسحابة، هل تريد أخذ الكلمة؟ الكلمة لكم.

السيد رشيد بوسحابة: شكرا للسيد الرئيس؛ في الحقيقة ليس لدي تعقيب وإنما أؤكد للسيد الوزير أن سؤالي الشفوي هذا يعبر عن انشغال عميق لدى المواطنين، لأنه يتعلق أولا بالقدرة الشرائية من جهة، وبتشجيع الإنتاج الوطني من حيث الكمية والنوعية من جهة أخرى؛ وبالتالي يدخل هذا كذلك في باب ترشيد النفقات بتقليل فاتورات الاستيراد.

إذن، أرجو من السيد الوزير وقطاع التجارة عموما إيلاء الأهمية اللازمة لهذا الموضوع والإشكال المطروح ومعالجة الخلل وتفادي النتائج العكسية للسياسة المنتهجة، تحت الرعاية السامية والرشيدة لفخامة رئيس الجمهورية، السيد عبد العزيز بوتفليقة، حفظه الله ورعاه، الذي يشجع تنويع وتوفير الإنتاج الوطني والتقليل من الاستيراد؛ وشكرا للسيد الوزير، وشكرا سيدي الرئيس.

السيد الرئيس: شكرا للسيد رشيد بوسحابة؛ هل لديكم ما تضيفون السيد الوزير؟ تفضل.

السيد الوزير: شكرا للسيد الرئيس؛ أردت فقط تعقيبا صغيرا، وأشكر السيد عضو مجلس الأمة، السيد بوسحابة، على الاهتمام الكبير بهذه القضية، قضية القدرة الشرائية.

أولا، نحن بصدد إجراءات تخفيض الفاتورة، وخاصة فاتورة المواد التي يمكن إنتاجها في الجزائر، في الآونة الأخيرة تم منع استيراد 857 بندا جمركيا من المواد، أدى بالجزائر إلى الحفاظ على اقتصاد 1.4 مليار دولار، ولكن الصحافة تقول بأن الاستيراد لم ينقص، لذا لزم الفهم أنه في الاستيراد لا يوجد (Classement figé) لأن 1.5 مليار بإمكان إنفاقها في الأجهزة، في الماكينات، في الدواء، الفائدة هي أن 1.5 مليار يتم إنفاقها في المواد الأساسية وليس في المواد التي يمكن إنتاجها، هذا أولا.

ثانيا، شاهدنا في الآونة الأخيرة لجوء المستثمرين الأجانب، سواء في السيراميك، أو في المواد الغذائية الممنوعة، إلى الدخول في شراكة مع الجزائريين للاستثمار في الجزائر أولا وللحفاظ على ما يسمى (Part du marché) أي يدخلون عن طريق الاستثمار.

ثالثا، وهو الأهم، هو التوازن بين حماية الإنتاج الوطني والقدرة الشرائية للمواطن الجزائري، ووزارة التجارة أيضا مسؤولة عن حماية المستهلك، إذن هنا فتحنا ملف العمل على آليات التحكم في الأسعار، وخاصة بعض المواد الأساسية، لأن المواد الأساسية التي هي مدعمة من طرف الدولة ليس بها إشكال، ولكن هناك بعض المواد الأساسية غير مدعمة، وفيها استهلاك كبير، هذه، إن شاء الله، سنضع لها آليات، ولكن من بين الآليات التي نعمل عليها حتى يكون هناك شفافية وتكون هناك (la traçabilité du produit) فنحن نعمل على التوزيع الكبير، لأن كل الدول في العالم التي لديها خريطة التوزيع الكبير ليس لديها مشكل ارتفاع وتذبذب الأسعار غير المتحكم فيه، إذن هذه هي الآلية التي نعمل عليها؛ لأنه لدينا الآن خبراء، حتى يكون لنا تحكم وشفافية أكثر في الأسعار، وشكرا.

السيد الرئيس: شكرا للسيد الوزير؛ نبقى دائما في نفس القطاع، والسؤال الشفوي للسيد عبد الوهاب بن زعيم.

السيد عبد الوهاب بن زعيم: شكرا للسيد الرئيس؛ بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد رئيس المجلس المحترم،
السادة الوزراء الأفاضل،
زميلاتي، زملائي الكرام،
أسرة الصحافة،
السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

طبقا لأحكام المادة 152 من الدستور، وأحكام المواد من 69 إلى 72 من القانون العضوي رقم 16 ـ 12، المؤرخ في 25 غشت 2016، الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة، وعملهما، وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة، إسمحوا لي ـ السيد الوزير ـ أن أتوجه إلى سيادتكم بالسؤال الشفوي التالي:

الملاحظ عبر السوق الوطنية، انتشار كبير لبيع المياه المعدنية تحت أسماء مختلفة في كل مناطق الجمهورية.

السؤال أو الانشغال: هل هاته المياه المباعة مراقبة من مصالحكم؟ بحيث لا تشكل خطرا على صحة المواطن؟ وهل يمكن معرفة العلامات الحاصلة على الرخص من طرف وزارة التجارة وذلك بوضع المعلومات على الوسم اللاصق في الزجاجة، كذلك طريق تعبئة المياه وتوزيعها؟ هل هي برخصة من مصالح وزارة التجارة؟

تقبلوا مني فائق الاحترام والتقدير، شكرا.

السيد الرئيس: شكرا للسيد عبد الوهاب بن زعيم؛ والكلمة الآن للسيد وزير التجارة.

السيد وزير التجارة:
السيد الرئيس المحترم،
السادة أعضاء مجلس الأمة،
الحضور الكريم،
السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

بداية، نشكر السيد عبد الوهاب بن زعيم، عضو مجلس الأمة، على سؤاله الهام حول الإجراءات المطبقة من طرف مصالح الرقابة في مراقبة تجارة المياه المعدنية.

تعتبر المياه المعدنية من بين المنتوجات الحساسة التي تحظى بأهمية بالغة، والمصنفة من أولويات العمل الرقابي لوزارة التجارة، وذلك من أجل تفادي كل المخاطر التي من شأنها أن تمس بصحة المستهلك جراء استهلاكها، حيث تخضع الوحدات الإنتاجية للمياه بانتظام لعمليات رقابة دورية من طرف مصالحنا، بهدف استباق كل ما من شأنه أن يشكل خطرا على صحة المستهلك. في هذا الإطار، بلغت حصيلة الرقابة على وحدات المحلات لإنتاج المياه والمشروبات، خلال العشرة أشهر الأولى من السنة الحالية 2018 ما يفوق 17000 تدخل، شمل وحدات الإنتاج ومحلات الجملة، والتجزئة، أفضت إلى تسجيل 461 مخالفة، وتحرير 448 محضر متابعة وغلق 92 محلا تجاريا. كما تجدر الإشارة إلى أن أي منتوج يعرض للتداول في السوق الوطنية، يجب أن يكون معرفا ومميزا عن طريق الوسم المبين خارجيا وظاهرا بوضوح على غلاف المنتوج. وعليه، فإن المياه المعدنية أو مياه الينابيع المعبأة في القوارير، تخضع لهذا الإلزام القانوني بهدف توضيح المميزات والبيانات اللازمة لها تفاديا لأي غش قد يضر بالمستهلك، بالإضافة إلى ذلك، فإن تجارة المياه تخضع للرقابة المسبقة، من خلال إجراءات منح رخص استغلال الينابيع، التي تتم على مستوى لجنة متعددة القطاعات، يترأسها الوزير المكلف بالموارد المائية، حيث تنظر هذه اللجنة في طلبات استغلال المياه، على أساس ملفات تتضمن كل الشروط القانونية اللازمة، لاسيما المتعلقة بسلامة المنتوج وصحة المستهلك. في هذا الشأن، فإن عدد المتعاملين الناشطين على مستوى السوق الوطنية يبلغ حاليا 42 متعاملا، 25 امتياز استغلال المياه المعدنية، و 17 لمياه المنبع، وإن كل الوحدات الإنتاجية لهذه المادة الحساسة تخضع لرقابة صارمة من طرف مصالحنا عن طريق الرقابة الوثائقية، رقابة مراحل الإنتاج، والرقابة التحليلية.

فيما يتعلق بالرقابة الوثائقية، فتخص وجوب التأكد من توفر المتعامل على الملف التالي:

ـ السجل التجاري.
ـ قرار الاعتراف بنوعية الماء المعدني الطبيعي أو ماء المنبع.
ـ قرار امتياز الاستغلال لأغراض تجارية لمصدر الماء المعدني الطبيعي أو ماء المنبع.
ـ دفتر الشروط الملحق بقرار امتياز استغلال الماء المعدني الطبيعي أو ماء المنبع لأغراض تجارية.
ـ سجل نتائج التحاليل المرقم والمؤشر عليه.
ـ وجود رخصة من الوزارة المكلفة بالصحة في حالات وجود منافع علاجية على الرسم، وفواتير البيع.

أما بالنسبة للرقابة على مراحل الإنتاج، فتتلخص فيما

يلي:

ـ النظافة، والنظافة الصحية لوحدة الإنتاج، من حيث التجهيزات والعمل.

ـ التأكد من عدم خضوع المياه المعدنية الطبيعية ومياه المنبع لأي معالجة أو إضافة مواد أخرى، ماعدا فصل العناصر غير المستقرة، وترسيب المواد العالقة عن طريق الترسيب أو الترشيح وإضافة غاز الكربون أو نزعه، ومدى احترام التصنيف الممنوح لنوعية المياه، وفقا لأحكام المادة 3 من المرسوم التنفيذي رقم 04 ـ 196، المؤرخ في 15 جويلية 2004، المعدل والمتمم، المتعلق باستغلال المياه المعدنية الطبيعية ومياه المنبع وحمايتها.

ـ كذلك احترام شروط كيفيات الوسم، طبقا لأحكام المرسوم التنفيذي رقم 05 ـ 484، المؤرخ في 22 ديسمبر 2005، المتعلق بوسم السلع الغذائية وعرضها.

ـ كذلك التأكد من وجود مخبر الرقابة الذاتية على مستوى الوحدة ومطابقته للمواصفات المطلوبة.

ـ أما فيما يخص الرقابة التحليلية فهي قسمان: التحليل الفيزيوكيمياوي، أين يتم تحليل المميزات الذوقية: النقاوة، النترات والنتريت، كذلك تحليل الميكروبيولوجي للتأكد من مطابقة المياه للمواصفات الميكروبيولوجية، المنصوص عليها في الملحق 03 من القرار الوزاري المشترك، المؤرخ في 22 جانفي 2006، الذي يحدد نسب العناصر التي تحتويها المياه المعدنية، الطبيعية ومياه المنبع، وكذلك شروط معالجتها والإضافات المسموح بها.

وفي الأخير، السيد عضو مجلس الأمة، إن مصالح الرقابة التابعة لوزارة التجارة تضع من أولوياتها الأساسية السهر على المراقبة المستمرة للمنتوجات المعروضة للاستهلاك، خاصة المواد الغذائية الواسعة الاستهلاك، كالمياه والمشروبات بشتى أنواعها، حيث قمنا في كل الوزارة بتسخير مجمل الإمكانيات البشرية والمادية المتوفرة لنا، والتي تتمثل في 6800 عون رقابة على المستوى الوطني، و 25 مخبرا مختصا في مراقبة النوعية وقمع الغش، التي تم تجهيزها بأحدث الوسائل التقنية الممكنة للقيام بالتحاليل والاختبارات والتجارب، بهدف حماية أمن وصحة المستهلك؛ وشكرا على كرم الإصغاء.

السيد الرئيس: شكرا للسيد الوزير؛ السيد عبد الوهاب بن زعيم، تفضل.

السيد عبد الوهاب بن زعيم: شكرا معالي الوزير على هاته التوضيحات المهمة والمفيدة.

معالي الوزير، أنا أريد أن ألفت انتباهكم إلى عدة ملاحظات:

أولا: هاته المياه تباع في الشوارع والأرصفة، أحيانا تكون درجة الحرارة 40 درجة، وهو ما يعرضها إلى التلف، وهذا موجود في كل الأرصفة، ونراه في السوق، وهذا ما نعتبره خطرا على صحة المواطن.

ثانيا: سيدي الوزير، تكلمتم عن الوسم، هناك منتوجات تفتقد إلى الوسم الخاص بنهاية الصلاحية معظمها، هذا الصباح لاحظت أن وسم نهاية الصلاحية غير موجود في معظم القارورات، هي موجودة عندي هنا، وتفتقد كذلك للسعر ـ معالي الوزير ـ المشهّر على البضاعة فهو غير موجود.

ثالثا: معالي الوزير، نريد أن نعرف أين ذهبت المياه المعدنية؟ وأين ذهبت مياه الآبار؟ وأين ذهبت مياه الحنفيات؟ العلامة في الوسم من المفروض أن تدل على أن هذه المياه معدنية وكذلك السعر، فالإنسان يختار؛ بين مياه الآبار، والمياه المستوردة إلى غير ذلك. فقط، معالي الوزير بكل بساطة، نحن نريد وسما واضحا على هاته المياه، مكتوب عليها مراقب ومرخص من طرف مصالح وزارة التجارة على كل قارورة، بمعنى رخصة الاستهلاك، وأن يكون ذلك إجباريا لأن هناك متعاملين لم يقوموا بواجبهم في هذا الوسم؛ تكلم السيد الوزير عن 417 تدخلا يعني 417 مخالفة، هذا كثير بالنسبة للمياه، لأنه كل قارورة يشربها المواطنون يمكن أن ندفع ثمنها، كما نتمنى فقط ـ معالي الوزير ـ بهاته المناسبة أن يكون هناك تحليل للخضر والفواكه أيضا، كما هو متعامل به في الدول الأوروبية، الخضر والفواكه عليها أيضا وسم للاستهلاك العام، بما أن الوزارة هي من تحافظ على المستهلك، ونتمنى أن تكون هناك إجراءات صارمة، خاصة المياه الموجودة في الشوارع وأن تتلف مباشرة، هكذا تكون عبرة للآخرين، وشكرا معالي الوزير.

السيد الرئيس: شكرا للسيد عبد الوهاب بن زعيم؛ السيد الوزير، تفضل.

السيد الوزير: أريد تعقيبا صغيرا فقط بالنسبة لموضوع الشوارع والأرصفة، فمنذ شهر ونصف وجميع المراقبين في حالة تأهب، حتى لا يكون هناك أي منتوج موضوعا في الشارع، ونحن نتابع هذه العملية التي بدأناها في الجزائر العاصمة، بالتعاون مع الولاة، الآن المادة الوحيدة التي تركناها ويمكن تكون خارج المحلات لمدة ساعتين أو ثلاث ساعات هي الحليب، لأن الحليب، كل صباح تأتي الشاحنة، والتجار لا يملكون المساحة لوضع الحليب، وهم لا يهتمون به لأنه مادة سريعة التلف فيقال: إذن لا تجلبه لي؛ وعليه، أعطيناهم تعليمة خلال ساعتين أو ثلاث ساعات صباحا يضعون الحليب عند المدخل وإلا فبعدها كل الحليب يفسد؛ كل المواد الغذائية تكون داخل المحل، بما فيها الخبز خاصة، تكلمنا عنه ووضعنا تعليمة مع الولاة لكي يراقبوا أيضا تغليف الخبز داخل المحلات. الآن كي نضع وسما «مراقب»، فكل قارورة تخرج إلى السوق فهي مراقبة، فمن ناحية جودتها لا يوجد أي مشكل بها، الآن، عندما ترى النتائج التي تكون في حالات التسمم، لم يكن هناك أبدا حالات سببها مشكل المياه، بالعكس فهي من المواد المؤكدة صحيا. شيء آخر أيضا، في مجال الأسعار، تعرفون فيما يخص المشروبات والمياه المعدنية هناك منظمة مهنية، المتعاملون الاقتصاديون كلهم منظمون، وهي من أكبر المنظمات المهنية المنظمة، في الجزائر، حيث يحاسب بعضهم البعض على الجودة والسعر، وعندما وقعت تلك المشكلة في الصيف، كان هؤلاء المهنيون للمياه المعدنية هم من أغرقوا السوق بالمياه، حتى لا تكون هناك مشاكل، ونقول إن شعبة المياه والمشروبات من بين الشعب التي نتحكم بها أكثر، وذلك بالتشاور مع هذه المنظمة المهنية، ونشكر السيد عضو مجلس الأمة، وإن شاء الله يتفضل إذا كان هناك بعض التقنيات فسنعطيه معلومات، فالباب مفتوح حتى نعطي كل المعلومات عن هذه الشعبة وشكرا.

السيد الرئيس: شكرا للسيد وزير التجارة؛ نبقى في نفس القطاع والسؤال الشفوي الموالي يقدمه السيد محمود قيساري.

السيد محمود قيساري: بسم الله الرحمن الرحيم.

المجاهد عبد القادر بن صالح، سعيدون برؤيتكم، ومصدر فخر برئاستكم.

زملائي الأعضاء،

الضيوف أعضاء الحكومة مرحبا بكم،

أسرة الإعلام،

طبقا لأحكام المواد المعمول بها في هذا الصدد، يشرفني أن أتوجه إلى معالي وزير التجارة، بالسؤال التالي نصه:

في الفنادق والمحلات التجارية، لاحظنا تراجعا واضحا في استعمال اللغة الوطنية العربية، خاصة في اللافتات والقصاصات الإشهارية وتمكين الكثيرين للغة المستعمر بدلا منها.

ما هو دوركم ـ معالي الوزير ـ في إرجاع المياه لمجاريها، بفرض اللغة الوطنية الرسمية والكتابة بها على اللافتات الإشهارية؟

تقبلوا، معالي الوزير، فائق الاحترام والتقدير.

السيد الرئيس: شكرا للسيد محمود قيساري؛ والكلمة للسيد وزير التجارة.

السيد وزير التجارة: شكرا علىسؤالكم؛ بعد بسم الله الرحمن الرحيم؛

أتوجه بالشكر كذلك للسيد محمود قيساري، عضو مجلس الأمة، على إتاحة الحديث عن دور وزارة التجارة في فرض استعمال اللغة الوطنية الرسمية، والكتابة بها على اللافتات الاشهارية.

قد عمدت الدولة الجزائرية إلى تقنين استعمال اللغة العربية، من خلال القانون رقم 91 ـ 05، المؤرخ في 16 جانفي 1991، المتضمن تعميم استعمال اللغة العربية، المعدل والمتمم، لاسيما المادة 20 منه، التي نصت على: «تكتب باللغة العربية العناوين، واللافتات، والشعارات، والرموز، واللوحات الإشهارية، وكل الكتابات المضيئة، أو المجسمة، أو المنقوشة التي تدل على مؤسسة، أو هيئة، أو محل، أو تشير إلى نوعية النشاط الممارس، مع مراعاة جودة الخط وسلامة المبنى والمعلم» إذ يعطي هذا القانون بالفعل دفعا إضافيا نحو تعريب المحيط وحسن استعمال اللغة العربية، غير أن الطابع العام للمادة 20، سالفة الذكر، فتح باب التأويل واسعا ومن ثم تملص الكثير من المعنيين من تطبيق هذا القانون، كما نصت المادة 3 من الدستور على إحداث لدى رئيس الجمهورية،

المجلس الأعلى للغة الوطنية، يكلف على الخصوص بالعمل على ازدهار اللغة العربية، وتعميم استعمالها في الميادين العلمية والتكنولوجية والتشجيع على الترجمة إليها، ففي الوقت الذي اجتهدت فيه أغلبية الهيئات الرسمية للدولة في التقيد بهذه الأحكام وتنفيذها، من خلال كتابة أسمائها ورموزها باللغة العربية على جميع اللافتات واللوحات الدالة عليها، فإن باقي مكونات المحيط لم تستجب نسبيا لهذا الالتزام القانوني، خاصة في المدن الكبرى، كالمحلات التجارية التي تخضع لأحكام قانون الإشهار، أما في مجال اختصاص وزارة التجارة، إننا نعمل باستمرار على إلزام كل متدخل في عملية عرض المنتوجات للاستهلاك بإعلام المستهلك بكل المعلومات المتعلقة بالمنتوج باللغة العربية أساسا، حيث ينص القانون رقم 09 ـ 03، المؤرخ في 25 فيفري 2009، المتعلق بحماية المستهلك وقمع الغش، المعدل والمتمم، لاسيما المادة 18 منه، على أنه: «يجب أن تحرر بيانات الوسم وطريقة الاستخدام ودليل الاستعمال، وشروط ضمان المنتوج وكل معلومة أخرى منصوص عليها في التنظيم الساري المفعول باللغة العربية أساسا، وعلى سبيل الإضافة، يمكن استعمال لغة أو عدة لغات أخرى سهلة الفهم من المستهلكين، وبطريقة مرئية ومقروءة، ومتعذر محوها» وكذا المرسوم التنفيذي رقم 13 ـ 378، المؤرخ في 9 نوفمبر 2013، المحدد للشروط والكيفيات المتعلقة باعلام المستهلك، لاسيما المادة 7 منه التي أكدت على الأحكام الواردة في المادة 18 من القانون رقم 09 ـ 03، المذكور أعلاه، وعلى ضرورة تطبيقها على كل السلع والخدمات الموجهة للاستهلاك، مهما كان منشؤها أو مصدرها، هذا بالإضافة إلى المرسوم التنفيذي رقم 09 ـ 65، المؤرخ في فبراير 2009، الذي يحدد الكيفيات الخاصة المتعلقة بالإعلام، حول الأسعار المطبقة في بعض قطاعات النشاط أو بعض السلع والخدمات المعينة، لاسيما المواد 3 و 7 منه الذي ينص على أن جميع عمليات الإعلام المتعلقة بالإشهار والإعلان عن الأسعار والتعريفات المطبقة على بعض قطاعات النشاط، والسلع والخدمات المعينة عبر دعائم الإعلام الآلي (Télématique) والوسائل السمعية البصرية والهاتفية واللوحات الإلكترونية والدلائل والنشرات البيانية، أو أي وسيلة أخرى ملائمة يجب أن تحرر باللغة العربية.

وتطبيقا لهذه الأحكام على صعيد العمل الرقابي، فإن أعوان الرقابة التابعين لوزارة التجارة، حريصون باستمرار على التطبيق الصارم لهذه النصوص وتوقيع العقوبات القانونية المناسبة على من يخالفها من متعاملين اقتصاديين، خاصة فيما يتعلق بشروط الوسم وإلزامية استعمال اللغة العربية على بطاقة المنتوج، بطريقة سليمة وغير قابلة للمحو. في هذا السياق، سجلت مصالح الرقابة وقمع الغش، خلال العشرة أشهر الأولى من سنة 2018، حوالي 649000 تدخل على مستوى السوق الوطنية، نجم عنها معاينة ما يفوق عن 65000 مخالفة وتحرير ما يتجاوز 62000 محضر متابعة، وغلق 3838 محلا تجاريا للمخالفة على هذه الإشكالية، بحيث ترتب المخالفات المتعلقة بالإخلال بإلزامية وسم المنتوجات في المرتبة الخامسة، بـ 4441 مخالفة، أي ما يقارب نسبة 7٪ من مجموع المخالفات المسجلة في مجال النوعية وقمع الغش، وهذا ما يدل على وعي وحس المتعاملين الاقتصاديين بضرورة إعلام المستهلك باللغة الوطنية، وذلك ما نسعى له دوما في وزارة التجارة ونعتبره ثمرة جهود ميدانية مبذولة من طرف أعوان الرقابة في هذا المجال، وإن شاء الله تكملة المزيد نحو 7٪ من المخالفين.

وفي الختام، السيد عضو مجلس الأمة المحترم، لا يسعني في هذا المنبر إلا التشديد على أن وزارة التجارة لم ولن تدخر جهدا في سبيل فرض استعمال اللغة العربية وأن التوجيهات التي أسديناها إلى مختلف المصالح في هذا المجال صارمة ولا تقبل أي تساهل، وذلك دوما في إطار الصلاحيات القانونية والمهام المنوطة بوزارة التجارة وأعوان الرقابة التابعين لها، وشكرا على كرم الإصغاء.

السيد الرئيس: شكرا للسيد الوزير؛ أسأل السيد محمود قيساري هل يريد أخذ الكلمة؟ الكلمة لك.

السيد محمود قيساري: يعرف الجميع أن اللغة العربية كانت لغة العرب وحدهم في شبه الجزيرة العربية منذ الأزل، إلى حين البعثة المحمدية الكريمة، حيث أصبحت بعدها اللغة العربية هي لغة الإسلام وكل المسلمين عبر العالم، وأن أي مساعدة وتشجيع أو تمكين أو ترقية أو تطوير لهاته اللغة، هي تمكين وتشجيع للدين الإسلامي لا غير، والعكس بالعكس؛ حيث كنا ولا نزال ندافع خلف السيد رئيس الجمهورية عن هاته اللغة، ليس من منطلق كوننا عربا

فقط، بل من منطلق كوننا مسلمين، ثم إن تغنينا بالعروبة لم يكن يوما نابعا من دافع العنصر أو العرق، كوننا على يقين أن العروبة هي عروبة اللسان ومن ثمة الإسلام، حين قال رسول الله صلى الله عليه وسلم «من تكلم بالعربية وتدين بالإسلام فهو عربي» فمن هنا نؤمن أن العروبة شرعها ومنحها وأهداها رب العزة والجلالة لكل من نطق بلغتها، يا جماعة الخير يجب أن نعمل سويا وبجد على ألاّ يأخذ مستعمر الأمس، عبر الإدارة أو بالسياسة، ما لم يأخذه بالحديد والنار، عبر قرن ونيف من الزمن، نزولا عند رغبة وإرادة السيد الرئيس، وأن الدفاع عن هذه اللغة الراقية هي واجب وطني وشرعي، قبل أن يكون شيئا آخر، والله المستعان وشكرا.

السيد الرئيس: شكرا للسيد محمود قيساري؛ هل للسيد الوزير إضافة لما سبق ذكره؟ لا....!

شكرا للسيد الوزير؛ ننتقل الآن إلى قطاع الأشغال العمومية والنقل؛ والكلمة للسيد ناصر بن نبري.

السيد ناصر بن نبري: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على ر سول الله، صلى الله عليه وسلم.

السادة الوزراء،

زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة،

أسرة الإعلام،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

سؤالي موجه لمعالي وزير الأشغال العمومية والنقل.

السيد الوزير،

تعرف ولاية بومرداس نموا وتوسعا اقتصاديا واجتماعيا وعمرانيا متسارعا، فهي تحتوي على 32 بلدية، وقد تجاوز عدد سكانها 800 ألف نسمة، ونظرا لتوسطها ولايات الجزائر وتيزي وزو والبويرة، فهي تضم شبكة طرق معتبرة، موزعة بين 232 كلم طرق وطنية، و 383 كلم طرق ولائية، و990 كلم طرق بلدية.

ويجدر الذكر أن عدد مركبات نقل المسافرين التي تدخل يوميا إلى ولاية بومرداس يقدر بـ 937 مركبة، ويبلغ عدد المقاعد المتوفرة 255013 مقعدا، بينما يتجاوز عدد المسافرين الـ 191250 مسافرا يوميا، عبر 31 خطا.

السيد الوزير،

أمام هذه المعطيات البشرية والاجتماعية والهيكلية، إلا أن المفارقة الغريبة هي افتقار الولاية لمحطة برية للمسافرين، تتناسب مع حجمها وموقعها وإمكانياتها، بل حتى الدوائر الكبرى بالولاية، على غرار بودواو، برج منايل، خميس الخشنة، دلس، تفتقر هي الأخرى لمحطات برية لنقل المسافرين.

فمتى تستفيد ولاية بحجم بومرداس من مشروع محطة برية للمسافرين، لتلبية الاحتياجات المتزايدة للسكان، من جهة، ولتنظيم وضبط أكبر لمجال النقل البري للمسافرين بالولاية، من جهة أخرى؟

وتفضلوا، معالي الوزير، بقبول فائق التقدير والاحترام؛ وشكرا.

السيد الرئيس: شكرا للسيد ناصر بن نبري؛ والكلمة الآن للسيد وزير الأشغال العمومية والنقل.

السيد وزير الأشغال العمومية والنقل: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،

السيدات والسادة أعضاء المجلس الأفاضل،

أسرة الإعلام،

السادة الحضور،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد ناصر بن نبري، يطرح انشغالا يتعلق باستفادة ولاية بومرداس من محطة برية لنقل المسافرين، وجدير بالذكر أن برنامج فخامة رئيس الجمهورية مكن إلى غاية هذا التاريخ من استلام 85 محطة برية، من مختلف الأصناف، وضعت منها 77 حيز الاستغلال، فيما يجري حاليا تجهيز المحطات الثماني المتبقية، قصد الشروع في استغلالها في المستقبل القريب؛ وقد أشرفت شخصيا الأحد الماضي على دخول المحطة البرية الجديدة، متعددة الأنماط، صنف (أ) لولاية البليدة حيز الخدمة. قطاع النقل حاليا يقوم بضبط الصيغة النهائية لمشروع قرار وزاري، سيعرض قريبا للإثراء من قبل القطاعات الوزارية الأخرى، يحدد القواعد والمقاييس الخاصة بالتصنيف وإنجاز وتنظيم المنشآت القاعدية لاستقبال ومعاملة المسافرين عبر الطرقات، بما في

ذلك محطات النقل البري؛ وقد تمت المبادرة به تطبيقا لأحكام المرسوم التنفيذي 04 ـ 417، الذي يحدد الشروط المتعلقة بالامتياز لإنجاز هذه المنشآت.

بالرجوع إلى الموضوع، ومن أجل إجراء عمل تنسيقي، محليا، خاصة مع الولايات، يجري الآن منح وإنجاز واستغلال وتسيير هذه المنشآت، يعني المحطات البرية في شكل امتياز لمتعاملين خواص، ما من شأنه تسهيل إنجاز هذه المشاريع، من جهة، وتثمين موارد وأملاك الجماعات المحلية، من جهة أخرى.

فيما يتعلق باستراتيجية القطاع بالعودة إلى بومرداس وحاجة بومرداس إلى محطة برية، في الحقيقة، برنامج فخامة رئيس الجمهورية خص ولاية بومرداس بمحطة برية شأنها شأن الولايات الأخرى كلها، يعني لم يستثن بومرداس، ماذا وقع في بومرداس؟ الذي وقع هو أنه، كما أسلفت برنامج فخامة رئيس الجمهورية خصص 990.000.000 دج سنة 2008 لبومرداس، تم اختيار الأرضية أولا، مقابلة لمحطة القطار، ووضعوا إعلانا عن مناقصة، وقاموا بدراسات إلى غير ذلك، حيث تأكد عدم الجدوى، ثم بعد عام ونصف تم تغييرها خارج بومرداس، طريق قورصو، مدخل مدينة بومرداس، فتم اختيار أرضية أخرى، 5 هكتارات أخرى، وتم إعادة إجراء كل المراحل من اختيار مكتب دراسات جديد لكي يتم تكييفها مع المكان الجديد، الوعاء الجديد، كل هذه الإجراءات البيروقراطية عطلت محليا هذا المشروع إلى أن حلت سنة 2014 والظروف المالية الصعبة، للأسف، وأدت إلى تجميد هذه المشاريع عبر كامل القطر الوطني. إذن، نحن وبالتنسيق مع الولاة، اتفقنا على أن هذه الأوعية الموجودة على مستوى الولايات، سواء في مقرات الولايات أو على مستوى حتى الدوائر، بعد انتهاء الدراسات، وهي منتهية، يتم منحها عن طريق الامتياز، إلى الخواص، فالمجال مفتوح إلى الخواص، ولنا في هذا الأمر عينات، منها وهران، تم الانتهاء من إنجاز محطة برية راقية جدا من طرف شخصين من المتعاملين الخاصين، في سطيف منحنا مؤخرا.. لأنه لم يتم تسجيل العملية الخاصة بالمحطة البرية في سطيف، فمنحنا كذلك الإذن للسلطات المحلية؛ إذن هذا المجال فتحناه اليوم أمام المتعاملين الخواص باتفاق مع السادة الولاة، وإذا تم تسجيل هذه العملية مع تحسين الوضع المالي للبلاد، وهذا ما نتمناه، إن شاء الله، سيتم تسجيل هذه العملية عن طريق الخزينة العمومية، ولكن الوزارة، حيال هذا الوضع، لعدم تسجيل العمليات هذه أو تجميدها، فتحت المجال أمام الخواص للإنجاز، والخواص في الحقيقة كانوا في المستوى، واليوم نرى عبر القطر الوطني، عبر الدوائر، وعبر الولايات هذه المحطات التي يتم إنجازها، شكرا لكم والسلام عليكم.

السيد الرئيس: شكرا للسيد الوزير؛ السيد ناصر بن نبري تفضل.

السيد ناصر بن نبري: شكرا معالي الوزير المحترم على الإجابة القيمة والمفيدة في نفس الوقت، سيدي الوزير ليس لدي تعقيب لكن لدي ثلاث نقاط، أريد أن ألفت انتباهكم إليها، معالي الوزير.

خلال زيارتكم الأخيرة لولاية بومرداس، حيث تفقدتم عدة مشاريع من بينها الطرقات؛ إن هذه المشاريع فيما يخص الإنجازات تسير ببطء شديد، الإنجازات بالنسبة للطرقات تسير ببطء شديد، كذلك ـ معالي الوزير ـ فيما يخص محطة السكك الحديدة لولاية بومرداس، معالي الوزير، هذا الإنجاز العظيم، واسمح لي، معالي الوزير، لو قلت لك إن هذه المحطة لو لم تكن في ولاية بومرداس لكانت الكارثة بالنسبة لهذه المناطق، بداية من تيزي وزو والبويرة وحتى الجزائر العاصمة، هذه النقطة ـ معالي الوزير ـ هي مكسب للشعب وهي مكسب للدولة.

كذلك ـ معالي الوزير ـ النقطة الأولى هنا هي التذبذب في الوقت للقطارات وكذلك النقطة الثانية هي الصيانة، معالي الوزير، أريد أن ألفت انتباهكم لهذه النقطة، لأن هذا المكسب إذا ضاع لا يمكن استرجاعه، النقطة الثالثة ـ معالي الوزير ـ هو المجال المفتوح للخواص، هذا المجال ـ معالي الوزير ـ فيما يخص الاستثمار في المحطات البرية، هنا ـ معالي الوزير ـ يوجد مستثمرون وضعوا ملفات في ولاية بومرداس، من أجل الاستثمار في هذا المجال، لكن الغريب في الأمر أنهم تفاجؤوا من رد مديرية الصناعة والمناجم بالرفض وهذا بسبب المرسوم رقم 17 ـ 107، المؤرخ في 5 مارس2017؛ فيما يخص القائمة السلبية لـ 168 نشاطا، من بين هذه النشاطات محطة المسافرين وتهيئة المحطات البرية، لهذا أريد أن ألفت انتباهكم ـ معالي الوزير ـ إلى هذه النقاط؛ وشكرا.

السيد الرئيس: شكرا للسيد ناصر بن نبري؛ الكلمة للسيد الوزير.

السيد الوزير: شكرا سيدي الرئيس؛ الشكر للسيد العضو، الذي طرح في الحقيقة ثلاثة أسئلة أخرى، التي لم أحضر لها الوثائق، ولكن عندي بخصوصها معطيات، ولا بأس بأن أجيبك، مادامت أسئلتك تدخل في إطار تحسين الظروف المعيشية للمواطن.

إذن، بالنسبة للورشات التي كانت محل معاينة أثناء الزيارة التي قمت بها إلى بومرداس، في تلك الفترة لما جئنا إلى بومرداس كانت الظروف صعبة في رصد الاعتمادات المالية وفي صرف وضعيات الأشغال التي كان يقوم بها المقاولون المكلفون ببرنامج الطرقات، كنا نمر بظروف صعبة، ولكن نتذكر برنامج اجتماع مجلس الوزراء الذي كان يترأسه فخامة رئيس الجمهورية الذي أسدى فيه تعليمات بضرورة رصد الحكومة هذه المبالغ وصرف مستحقات المقاولين، وهذا ما مكننا مؤخرا من تلبية وتصفية هذه الديون مع المقاولات؛ وبالتالي انتعشت كل الورشات عبر مختلف أنحاء التراب الوطني، وفي غضون 3 أو 4 أيام سيكون فيه إمداد آخر للمقاولين قبل نهاية السنة وقبل غلق السنة المالية. بالنسبة لمحطة القطار كنا قد دشناها والمحطة تم إعادة ترميمها، كما ذكرت على لسانكم، الحمد لله لوجود هذا الخط وهذه المحطة، لأن القطارات بين الجزائر العاصمة وبومرداس هي 5 رحلات في اليوم وتزيد إلى غاية 7 رحلات، ولكن الشيء المؤكد أن 5 رحلات يوميا تخفف الضغط عن الطرقات وتسهل تنقل المواطنين، وسنسعى.. إذا كان فيه بعض التأخرات الموجودة، فأحيانا، مرده، أشغال الصيانة للورشات على المسار بين الجزائر وبومرداس، كنا نبهنا عن طريق التلفزيون وعن طريق الإذاعة، مررنا بفترة ثلاثة أسابيع، والتي بالفعل كان فيها تأخر، جراء الأشغال الموجودة على المسار، وبالنسبة لسؤالك الثالث على مستوى مديرية الصناعة لبومرداس التي نصنفها....، نحن سنراسل السيد الوالي، بناء على انشغالك، حتى نفهمه، ونكرر من جهة أخرى، لأن هذا القرار اتخذناه في عين المكان بأن هذا المجال متروك للخواص، و هذا ليس بقرار جديد، لأن الخواص بدأوا الأشغال، هم أولاد البلد، وطنيون، جزائريون، أنجزوا محطات، أقول منها بعض المحطات أنجزت أفضل من المحطات التي أنجزت في بعض الولايات من طرف الخزينة العمومية، يعني فيها اجتهاد في كثير من الولايات ونفسح.... ثم نترك الباب مفتوحا، إذا كان هناك رفع التجميد سنستمر في إنجاز هذه المحطة في بومرداس وغيرها على مستوى الدوائر في إطار الخزينة العمومية، شكرا لكم وبارك الله فيكم.

السيد الرئيس: شكرا للسيد الوزير؛ بودي أن أستغل الفرصة لكي أذكر الزميلات والزملاء، بالتقيد مستقبلا بمضمون النظام الداخلي، الأسئلة الشفوية، هذا حق مكرس للجميع والتعقيب أيضا حق مكرس للجميع، ولكن طرح أسئلة جديدة في القاعة يرجى التقيد مستقبلا بالنظام الداخلي لتجنيبنا طرح مثل هذه الأسئلة وبإمكانكم طرح سؤال آخر في مناسبة ثانية وسوف يتم التكفل به، يرجى التقيد بمضمون النظام الداخلي.

نبقى في نفس القطاع؛ والكلمة للسيد حميد بوزكري.

السيد حميد بوزكري: شكرا سيدي الرئيس؛ بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على رسول الله، النبي الكريم.

السيد رئيس مجلس الأمة الفاضل،

السيد وزير الأشغال العمومية والنقل، الكريم،

زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة،

السادة أسرة الإعلام،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

طبقا لأحكام المادة 152 من الدستور والمادتين 69 و 76 من القانون العضوي رقم 16 ـ 12، المؤرخ في 22 ذو القعدة عام 1437، الموافق 25 غشت عام 2016، الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة، وعملهما، وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة، يشرفني أن أطرح على معاليكم، السيد وزير الأشغال العمومية والنقل، السؤال الشفوي التالي نصه:

تعرف ولاية الشلف كثافة سكانية معتبرة، وتعتبر من بين الولايات المليونية، هذا ما خلف كثافة مرورية وأدى إلى خلق ازدحام في حركة السير، وخاصة داخل عاصمة الولاية والمدن المجاورة لها.

السؤال:

لماذا حرمت ولاية الشلف من الاستفادة من شبكة النقل الحضري بالتراموي، رغم استفادة بعض الولايات الأقل أهمية مرورية من ولايتنا؟

معالي الوزير، تقبلوا منا فائق التقدير والاحترام، وشكرا.

السيد الرئيس: شكرا للسيد حميد بوزكري؛ والكلمة للسيد وزير الأشغال العمومية والنقل.

السيد وزير الأشغال العمومية والنقل: بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،

السيدات والسادة أعضاء المجلس الأفاضل،

أسرة الإعلام،

السادة الحضور،

السلام عليكم ورحمة الله مجددا.

في البداية، شاكرا للسيد بوزكري حميد طرح الانشغال الذي يتعلق بعدم استفادة ولاية الشلف من مشروع التراموي، وهو يستفسر عن عدم استفادة الولاية رغم أهميتها، أغتنم هذه الفرصة لأذكر بهذا الجانب من استراتيجية تطوير وعصرنة النقل الحضري الذي يعمل قطاع الأشغال العمومية والنقل على تجسيدها في أرض الواقع، تنفيذا لبرنامج فخامة رئيس الجمهورية، السيد عبد العزيز بوتفليقة، الذي يهدف إلى توفير وسائل نقل عصرية للمواطنين، وقد مكن كل ذلك من تطوير أنماط جديدة للنقل عبر العديد من مدننا، منها وسيلة التراموای، الذي استفادت منه حتى اليوم كل من الجزائر العاصمة، وهران، قسنطينة، سيدي بلعباس، ورقلة وسطيف؛ بطول إجمالي لمجموع الخطوط حيز الخدمة ما يقارب 100 كلم، يعني بالضبط 96.7 كلم، وقد سمح بنقل 200.7 مليون مسافر منذ دخوله حيز الخدمة، كما سيتم مطلع 2019 استلام شطر أول بطول 6 كلم من توسعة تراموای قسنطينة باتجاه علي منجلي التي تمتد على طول 10.39 كلم، فيما نترقب استلام شطر أول من تراموای مستغانم خلال السداسي الأول من نفس السنة.

لقد أضفى هذا النمط من النقل طابعا عصريا على المدن المذكورة وأثبت نجاعته وهو ما بدأنا نلمسه على الرغم من حداثة التجربة، حيث سهلت بشكل كبير من قدرة المواطنين على التنقل داخل المدينة، كما مكنت الكثيرين منهم من الاستغناء نسبيا عن استعمال سياراتهم الخاصة، مما ساهم في التخفيف من الازدحام داخل المدن.

وفيما يتعلق بولاية الشلف، فقد تمت المبادرة بإدراج دراسة لإنجاز تراموای هذه المدينة، ضمن أربع مدن تضاف إلى تلك التي أنجزت بها دراسة الجدوى وهي: الجلفة، البليدة، بشار، بجاية، تبسة، بسكرة، وسكيكدة وتلمسان، يعني أدمجت في دراسة الجدوى، وأريدَ أن تضاف إليها أربع، غير أنه لم يتسن ذلك لعدم كفاية الغلاف المالي آنذاك، حينما تم اتخاذ القرار. ولكن أؤكد لكم وعي الحكومة التام بأهمية إنجاز هذه المشاريع على مستوى الشلف بالتحديد، نظرا لطبيعة تضاريسها المسطحة التي تتلاءم مع هذا النوع من وسائل النقل العصرية، لكن أيضا استجابة لمتطلبات الكثافة السكانية للمدينة، وما ترتب عن ذلك من اكتظاظ في حركة السير، وهو ما تبرره المكانة التي تحتلها هذه الولاية التي تعتبر بوابة الغرب الجزائري ومنطقة عبور وقطبا اقتصاديا، ومقصدا لكل سكان المناطق، بل حتى الولايات المجاورة.

إذن الأمر وما فيه يتوقف على توفر الغلاف المالي، والظروف نعرفها كلنا، بلادنا من البلدان النادرة التي نجد فيها هذا العدد من التراموای، يعني الجزائر العاصمة، وهران، قسنطينة، سيدي بلعباس، ورقلة وسطيف، وإن شاء الله تأتي مستغانم.

نادرة وقليلة هي البلدان أو الدول في إفريقيا وأكاد أقول حتى في أوروبا التي عندها 7 تراموای في مدنها، وهذا خيار فخامة رئيس الجمهورية الذي لم يحرم السكان، وجعل الشعب ينفتح على كل الأنماط، رأينا توسعة الميترو منذ أيام قلائل، فيه محطات أخرى، ثم هناك أشغال تجري نحو مطار هواري بومدين، وأشغال في باب الوادي، وأحياء شعبية كبراقي وغيرها.

لقد اختار التنويع في الأنماط ولكن حينما جاءت الظروف المالية الصعبة علينا وعلى العالم ـ على كل حال ـ وليس فقط الجزائر، هذه الأزمة المالية هي أزمة عالمية، ما دفع بالحكومة إلى تجميد هذه المشاريع، هي لم تلغها، ولكن الحكومة تمشي بمخططات توجيهية إلى آفاق 2035، نحن لانسير وفق «قال لك أو أوصاك»، فهذا مدرج ويدخل في إطار برنامج

تهيئة الإقليم وفي غيرها من البرامج، لأن البلاد تسير بإدارة الأهداف، أي أن بلادنا ترسم الأهداف وتضعها ثم تذهب نحوها، وهذه الأهداف مسطرة، لكن الظروف ـ للأسف ـ دفعتنا إلى مراجعة وترتيب أولوياتنا، وإن شاء الله بتحسن هذه الظروف المالية التي نتمناها ـ إن شاء الله ـ للبلاد، وقد بدأنا نلمس التحسن، فاليوم كثير من المشاريع في الصحة، التربية، الموارد المائية وحتى في الأشغال العمومية سوف يرفع عنها التجميد، خاصة في الجنوب، لأن فيه أولويات، فيه مناطق معزولة، ومناطق تعاني وإلى غير ذلك، يعني ترفع هذه العمليات المجمدة، شكرا لكم على حسن الإصغاء، شكرا لكم سيدي الرئيس.

السيد الرئيس: شكرا للسيد الوزير؛ السيد حميد بوزكري تفضل بالرد على رد الوزير.

السيد حميد بوزكري: شكرا معالي الوزير، على ردكم وانشغالكم بولاية الشلف.

معالي الوزير أنا أظن أنني اقتنعت بالجواب في شطر، ولكن في شطر آخر لابد من توضيح بعض الأمور المتعلقة بقطاع النقل بولاية الشلف.

معالي الوزير، لعلمكم ولعلم الجميع أن ولاية الشلف تدمرت سنة 1980 بشكل شبه كلي، يعني البنية التحتية لولاية الشلف كانت في دمار، والنمو الديموغرافي المتزايد لسكان الولاية يستوجب مجهودات أكثر، وللأسف بلادنا تعرضت إلى حقبة العشرية السوداء، مما أثر أكثر على تنمية الولاية؛ وبالتالي ـ معالي الوزير ـ إن ولاية الشلف، وخاصة المدن المعنية بالمشروع، مدينة الشلف، مدينة الشطية، ومدينة أولاد فارس التي فيها جامعة الشلف، والتي فيها أكثر من 33000 طالب، ومدينة الشطية التي فيها أكثر من 100000 نسمة، وكذلك بلدية أولاد فارس التي بها جامعة الشلف، وتعداد سكانها أكثر من 60000 نسمة، إذن هذه الكثافة السكانية التي تتنقل يوميا في محور أولاد فارس، الشطية والشلف، ناهيك عن البلديات المجاورة لاستعمال هذا الخط، خلقت أزمة مرورية على مستوى هذا الخط الذي يبلغ حوالي 15 كلم؛ وحتى البدائل غير متوفرة، سوى الحافلات للنقل الحضري، وكما نعرف الحافلات الصغيرة والكبيرة، يبلغ عددها 300 حافلة تتنقل على مستوى هذا الخط، إذن تصوروا ـ معالي الوزير ـ الزحمة المرورية التي تشكلها هذه الحافلات، وكذلك سيارات الخواص، وبالتالي فإن المواطن يستغرق مدة زمنية أكثر من ساعة، في بعض الأحيان، ليقطع مسافة 10 كلم، إذن، أنا أقول إن ولاية الشلف ومشروعنا، آملون فيك ـ السيد معالي الوزير ـ أن تدافع عن هذا المشروع وتجعله من الأولويات وإن شاء الله بقناعة الأرقام وقناعة جغرافيا وتاريخ المدينة أن يكون الملف قويا على مستوى الحكومة، حتى يسجل هذا المشروع من أولويات القطاع، إن شاء الله؛ ولم لا ـ معالي الوزير ـ ما دام خط السكة الحديدية كان بين التنس والشلف في الحقبة الاستعمارية؛ والآن الحمد لله البلاد مستقلة، ونعرف مردودية النقل، يعني أن هذا القطاع ستكون له مداخيل إضافية واستثمار حقيقي لهذا الخط، للأسف مدينة التنس نعتبرها أبعد من مدينة الجزائر ووهران في المسافة الزمنية، هي في المسافة قريبة ولكن بالنظر للوقت المستغرق للذهاب إلى التنس فتعتبر المسافة كبيرة، أي حوالي ساعة ونصف إلى ساعتين؛ وشكرا سيدي الرئيس؛ وشكرا معالي الوزير، بارك الله فيكم.

السيد الرئيس: شكرا للسيد حميد بوزكري؛ السيد الوزير، تفضل.

السيد الوزير: شكرا سيدي الرئيس؛ أتفهم الانشغال الذي يحمله السيد عضو مجلس الأمة، بخصوص الشلف وما عانته هذه المنطقة خلال العشرية السوداء، مثلما عانته ـ للأسف ـ باقي مناطق الوطن، ولكن أقول لك، إن شاء الله، لا خوف على الشلف، لماذا؟ لأن كل المؤشرات وكل الظروف مهيأة لأن تقلع هذه الولاية، عبر ساحلها، عبر مينائها، عبر المنفذ نحو الطريق السيار الذي تم إنجازه حاليا من ميناء التنس، الشلف إلى غاية الطريق السيار شرق، غرب، عبر مطارها، عبر سكة القطار، إذن هي ولاية، مقارنة مع الولايات الأخرى، حتى ولو عانت كثيرا، لكن لديها أسباب الإقلاع الاقتصادي، ضف إلى ذلك موقعها، لأن موقعها على المسار، فالتنمية هي التي تأتيها، وليس هي من تذهب إلى التنمية...، منطقة عبور في قلب البلاد، تتوسط المسافة بين والعاصمة الجزائر، وفيها كل هذه المشاريع الهيكلية، يعني برنامج فخامة رئيس الجمهورية وفر الظروف والبنية التحتية

للشلف ومؤخرا دشنا بمناسبة ذكرى 5 جويلية المحطة البرية الجديدة للشلف، بعد سنين وسنين إلى غير ذلك، وإن شاء الله، مع استلام منفذ الطريق السيار وربطه خاصة بميناء التنس، سوف تتحول صورة هذه الولاية، وسوف ينتعش اقتصادها بما يخدم المواطنين، ويخلق مناصب الشغل بهذه الولاية وتساهم في إطار النهضة التنموية الكبرى التي تخوضها بلادنا، شكرا لكم.

السيد الرئيس: شكرا للسيد الوزير؛ بالسؤال الشفوي للسيد حميد بوزكري، نكون قد مكنا كل الأعضاء من طرح أسئلتهم الشفوية، وأعطينا الفرصة للسادة أعضاء الحكومة للرد عليها، أقول في النهاية شكرا للجميع، حكومة وأعضاء، وإلى اللقاء في فرصة قادمة، إن شاء الله، عند مناقشة مشروع قانون المالية لسنة 2019؛ شكرا لكم جميعا، والجلسة مرفوعة.

رفعت الجلسة في الدقيقة الخامسة
بعد منتصف النهار

محضر الجلسة العلنية الخامسة
المنعقدة يوم الأحد 17 ربيع الأول 1440
الموافق 25 نوفمبر 2018 (صباحا)

الرئاسة: السيد عبد القادر بن صالح، رئيس مجلس الأمة.

تمثيل الحكومة:
- السيد وزير المالية؛
- السيد وزير الاتصال؛
- السيد وزير الشؤون الدينية والأوقاف؛
- السيد وزير العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي؛
- السيدة وزيرة البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية والتكنولوجيات والرقمنة؛
- السيدة وزيرة التربية الوطنية؛
- السيد وزير التكوين والتعليم المهنيين؛
- السيد وزير الشباب والرياضة؛
- السيد وزير الطاقة؛
- السيد وزير العلاقات مع البرلمان.

إفتتحت الجلسة على الساعة التاسعة والدقيقة الخمسين صباحا

السيد الرئيس: بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين؛ الجلسة مفتوحة.

بعد الترحيب بالسيدات والسادة أعضاء الحكومة ومساعديهم؛ يقتضي جدول أعمال هذه الجلسة عرض ومناقشة مشروع قانون المالية لسنة 2019. ودون إطالة أحيل الكلمة إلى السيد وزير المالية، ليعرض علينا مشروع القانون موضوع الدراسة.

السيد وزير المالية: شكرا سيدي الرئيس؛ بعد بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين؛

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،

السيدات والسادة، أعضاء مجلس الأمة الأفاضل،

أصحاب المعالي، السيدات والسادة الوزراء،

أسرة الإعلام،

الحضور الكرام،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

بعد استكمال المسار التشريعي على مستوى الغرفة الأولى، يسعدني في رحاب هذا المجلس الموقر أن أعرض مشروع قانون المالية لسنة 2019، الذي يشكل، في واقع الأمر، استمرارا للجهود التي تبذلها الدولة من أجل التخفيف من الآثار السلبية لانكماش الموارد المالية على أداء الاقتصاد الوطني. إذن، في سياق مطبوع بالتوترات على توازنات البلاد الداخلية والخارجية، تسعى السلطات العمومية، من خلال السياسات العامة المستهدفة إلى مواصلة تنفيذ البرنامج الاقتصادي والاجتماعي، من خلال الاستعمال الرشيد والفعال لموارد الدولة.

في الواقع، منذ النصف الثاني من سنة 2014، يواصل انخفاض أسعار النفط والغاز وتأثيره السلبي على توازناتنا الداخلية والخارجية. وبالإضافة إلى ذلك، يؤثر اقتران مختلف العوامل الاقتصادية والجيوسياسية في المدى المتوسط على

وضوح الرؤية، من حيث إدارة الموارد المالية ويزيد من صعوبة تقييم توقعات النمو الاقتصادي، والاستدامة المالية لبلادنا.

يتفق المحللون في مجال الدراسات الظرفية الاقتصادية الدولية على تحسن نسبي لآفاق الاقتصاد العالمي في سنتي 2018 –2019، مقارنة بـ 2017، وعلى استمرار النمو المطرد بنسبة 3.9٪ في 2018 و2019، مقابل 3.8٪ في 2017.

على المستوى الإقليمي، سيعوض استئناف النمو في الولايات المتحدة والهند، الاستقرار الذي سيطبع الاقتصاديات الأوروبية والاقتصاد الصيني، وستسجل البلدان المنتجة للمواد الأساسية انتعاشا طفيفا، بعدما شهدت مستويات نمو ضعيفة في السنوات الأخيرة.

تفيد آخر التقديرات في المؤسسات المالية متعددة الأطراف والمتخصصة، بأن بلدنا سيعرف نموا اقتصاديا بنسبة 2.5٪ في 2018، 2.7٪، في 2019.

فيما يتعلق بتنبؤات الأسعار العالمية للسلع، فإن سعر برميل النفط سيشهد ارتفاعا بنسبة 18٪ في 2018، مقارنة بسنة 2017، ليصل المتوسط السنوي إلى حوالي 62.30 دولارا للبرميل، أي متوسط سعر الخامات الثلاثة (البرنت، دبي، وغرب تكساس الوسيط).

ما هي الوضعية الوطنية خلال سنة 2018؟

ينطبع الوضع الداخلي بالمؤشرات الرئيسية التالية المعتمدة حسب ما يتوفر من معلومات:

فيما يخص الإيرادات الميزانية المحصلة إلى نهاية جويلية 2018، انتقلت عملية تحصيل إيرادات الميزانية أي (الموارد العادية والجباية البترولية)، من 4027.1 مليار دينار في نهاية جويلية 2017، إلى 4777.3 مليار دينار، بزيادة قدرها 11.2٪.

شكلت الموارد العادية نسبة 55٪ من إجمالي المبالغ المحصلة مقابل 45٪ فيما يخص الجباية البترولية.

تمثل الموارد العادية 2866.3 مليار دينار إلى نهاية جويلية من سنة 2018، مقابل 2752.1 مليار دينار إلى نهاية جويلية من سنة 2017، أي بزيادة 4.1٪.

بلغ عائد الجباية البترولية المقيدة في الميزانية ما قيمته 1611 مليار دينار إلى نهاية جويلية لسنة 2018، مقابل 1275.1 مليار دينار إلى نهاية جويلية لسنة 2017، أي بزيادة 26.3٪.

بالنسبة للتضخم الخاص بالتسعة أشهر لسنة 2018، لقد سجل مستوى التضخم المتوسط للتسعة أشهر الأولى من سنة 2018 تباطؤا ملحوظا، مقارنة بالتسعة أشهر الأولى من سنة 2017، فقد انخفض بمقدار نقطة مئوية، مقارنة بالمعدل المسجل خلال الأشهر السبعة الأولى من 2017، بلغ معدل متوسط التضخم في التسعة أشهر الأولى من 2018 نسبة 4.45٪، مقابل 5.65٪ في نفس الفترة من سنة 2017، بسبب انخفاض أسعار المواد الغذائية أي بنسبة 3.82٪ في التسعة الأشهر الأولى من سنة 2018، مقابل 4.60٪ في التسعة الأشهر الأولى من سنة 2017، لاسيما المنتجات الفلاحية الطازجة، أي بـ 4.94٪ في 2018، مقابل 5.58٪ في 2017.

سيدي الرئيس،

السيدات والسادة الأعضاء،

بالنسبة للتجارة الخارجية الخاصة بالتسعة أشهر الأولى لسنة 2018، فقد بلغ العجز التجاري 3.7 مليار دولار أمريكي في نهاية سبتمبر 2018، مقابل 8.5 مليار دولار أمريكي إلى نهاية سبتمبر 2017، وهو انخفاض ملحوظ في العجز التجاري بـ4.8 مليار دولار أمريكي.

يعود تراجع العجز التجاري إلى انخفاض واردات السلع بنسبة 1.5٪، وارتفاع صادرات المحروقات بنسبة 14.9٪، وإلى زيادة الصادرات خارج المحروقات بنسبة 50.9٪، منتقلة من 1.77 مليار دولار أمريكي في نهاية 2017، إلى 2.78 مليار دولار أمريكي في سبتمبر 2018.

إرتفع سعر برميل النفط الجزائري بنسبة 41.6٪ منتقلا في المتوسط من 51.18 دولارا للبرميل في التسعة أشهر الأولى من سنة 2017، إلى 72.48 دولارا للبرميل في التسعة أشهر الأولى من سنة 2018.

بلغت صادرات المحروقات بفعل السعر والحجم ما يمثل 27.9 مليار دولار أمريكي في التسعة أشهر الأولى من سنة 2018، مقابل 24.3 دولار أمريكي في التسعة أشهر الأولى من سنة 2017.

فيما يخص سعر الصرف في التسعة أشهر الأولى من سنة 2018، سجلت قيمة الدينار مقابل العملات الرئيسية في المتوسط انخفاضا بنسبة 5.41٪ فيما يخص الدولار الأمريكي، و11.84 فيما يخص اليورو. تم تداول الدينار في المتوسط خلال التسعة أشهر الأولى من سنة 2018 بسعر 115.95 دينارا للدولار الواحد؛ وبـ 138.74 دينارا لليورو

الواحد، مقابل على التوالي: 109.68 دينار و122.08 دينار في التسعة أشهر الأولى من سنة 2017.

في نهاية سبتمبر 2018، بلغ سعر صرف الدينار مقابل الدولار الأمريكي في 28 سبتمبر 2018 ما قيمته 118.16 دينار للدولار.

بخصوص احتياطي الصرف، بالنسبة للستة أشهر الأولى من سنة 2018، بلغ احتياطي الصرف 88.61 مليار دولار أمريكي في نهاية جوان 2018.

فيما يتعلق بالتأطير الاقتصادي الكلي في فترة 2019 –2021، نظرا للتطور الحاصل في المحيط الوطني والدولي خلال السداسي الأول من عام 2018، ولآفاق توقعات الاقتصاد العالمي والاقليمي للفترة المعنية، فقد تم إعداد مشروع قانون المالية لسنة 2019 وإسقاطات سنتي 2020 و2021، على أساس تطورات المجامع الاقتصادية الكلية والمالية الرئيسية التالية:

1 – سعر مرجعي جبائي لبرميل النفط الخام بـ50 دولارا أمريكيا لكامل فترة 2019 –2021.

2 – سعر السوق لبرميل النفط الخام بـ60 دولارا أمريكيا خلال الفترة المعنية، وهو السعر الذي يقل نحو 5 دولارات، مقارنة بتوقعات معظم المؤسسات الدولية (صندوق النقد الدولي، البنك العالمي...)، مع العلم أن الأسعار في الأسواق العالمية هي اليوم في انخفاض، مما يدّل على طبيعتها المتذبذبة.

3 – من المتوقع أن يصل المتوسط السنوي لأسعار صرف الدينار بالنسبة للدولار الأمريكي إلى 118 دينارا للدولار في فترة 2019 –2021.

4 – توقع معدل التضخم بـ 4.5 ٪ في مشروع قانون المالية لسنة 2019، وبـ 3.9 ٪ لسنة 2020، ثم 3.5 ٪ لعام 2021.

5 – بالنسبة للنمو الاقتصادي، يتوقع وصول النمو الاقتصادي إلى 2.6٪ في 2019، و3.4 ٪ في 2020، و3.2٪ في 2021.

6 – خارج المحروقات، سيكون تطور الناتج الداخلي الخام، من حيث الحجم، في حدود 3.2٪ في سنة 2019، و3.1٪ كمتوسط سنوي خلال فترة 2020 –2021.

7 – من المتوقع أن يتم تحفيز النمو لعام 2019 بشكل رئيسي، من خلال مساهمة كل من قطاع البناء والأشغال العمومية والسكن، والخدمات التجارية بتطورات من 4.7٪ و4٪ على التوالي، وقطاع الصناعة بـ5٪، والفلاحة بـ3.7٪، ثم الخدمات غير التجارية بـ1.8٪.

8 – فيما يخص صادرات المحروقات، تتميز وضعية عملية التصدير بالتوتر وذلك بسبب انخفاض حجم الإنتاج، وتنفيذ اتفاقيات الأوبك (opec)، يتوقع انخفاض الكميات المقرر تصديرها في 2019 بنسبة 1٪، مقارنة بإغلاق سنة 2018، ثم ارتفاع بنسبة 4.2٪ في 2020، وبنسبة 2٪ في 2021.

9 – من المتوقع بلوغ الإيرادات المتأتية من صادرات المحروقات في فترة 2019 –2021، إلى ما قيمته 33.2 مليار دولار أمريكي في 2019، وإلى 34.5 مليار دولار في 2020، ثم إلى 35.2 مليار دولار في 2021، وذلك على أساس سعر سوق برميل النفط الخام بمبلغ 60 دولارا أمريكيا لكامل فترة الإسقاط.

10 – حول واردات السلع، نظرا للآثار الناتجة عن التدابير التي اتخذتها الحكومة لتنظيم وتأطير واردات السلع، فيتوقع أن يشهد مستوى هذه الأخيرة تراجعا بالدولار الجاف، ومن شأن هذا التراجع أن يجعل واردات البضائع في حدود 44 مليار دولار أمريكي في 2019، و42.9 مليار دولار في 2020، و41.8 مليار دولار في 2021.

بالنسبة للميزان التجاري:

فيما يخص الميزان التجاري، الذي له علاقة بتطور الصادرات والواردات من السلع، فسيسجل تباطؤا في العجز، خلال الفترة 2019 –2021، وبالفعل سيبلغ العجز التجاري ما يقارب 10.4 مليار دولار أمريكي في 2019، و8.2 مليار دولار في 2020، و6.4 مليار دولار في 2021.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة الأعضاء.

فيما يتعلق بميزان المدفوعات:

سيكون رصيد ميزان المدفوعات المتوقع لفترة 2019 –2021 في حدود 17.2 مليار دولار أمريكي في 2019، و14.2 مليار دولار في 2020، و14 مليار دولار في 2021؛ إن مثل هذا المستوى من ميزان المدفوعات سيؤثر على مخزون احتياطات الصرف التي ستتقلص تدريجيا في 2019 إلى 62 مليار دولار، وإلى 47.8 مليار دولار في 2020، ثم في سنة 2021 إلى 33.8 مليار دولار.

بالنسبة لميزانية الدولة:

تندرج ميزانية الدولة لسنوات 2019 –2020 –2021، ضمن مسعى مواصلة التحكم في الإنفاق العام، بهدف تعزيز استمرارية الميزانية والحد من التوترات على خزينة الدولة؛ سترتفع إيرادات الميزانية العامة المقررة لفترة 2019 ـ 2021، بمتوسط نسبة 2.6٪، لتصل على التوالي إلى 6507.9 مليار دينار، وإلى 6746.3 مليار دينار، ثم إلى 6999.9 مليار دينار.

من المتوقع أن يتطور متوسط الجباية البترولية المقيدة في الميزانية بين 2019 و2021 بـ 7.2٪ سنويا، محسوبة على أساس السعر الجبائي لبرميل النفط بـ50 دولارا أمريكيا.

من حيث القيمة: ستصل إلى حدود 2714.5 مليار دينار، في 2019، و2816.7 مليار دينار في 2020، ثم إلى 2883.7 مليار دينار في 2021؛ من حيث القيمة ستكون الجباية البترولية المحصلة في حدود 3201.4 مليار دينار في 2019، و3323 مليار دينار في 2020، ثم 3401.2 مليار دينار في 2021.

ستنخفض الموارد العادية بحوالي 9٪ في 2019، بسبب انخفاض الإيرادات غير العادية، إذ تنتقل من 1165 مليار دينار في 2018، إلى 600 مليار دينار في 2019، ثم ترتفع بـ3.8٪ و4.8 ٪ في 2020 و2021 على التوالي.

من حيث القيمة: يتوقع أن تبلغ هذه الموارد مع ما قيمته 3793.4 مليار دينار في 2019، و3929.6 مليار دينار في 2020، و4116.3 مليار دينار في 2021.

سترتفع الإيرادات الجبائية التي تمثل حوالي 80٪ من الموارد العادية خلال كامل فترة 2019 –2021، بنحو 5.7٪ سنويا.

من حيث القيمة: ستكون في حدود 3041.4 مليار دينار في 2019، و3208.6 مليار دينار في 2020، ثم إلى 3388.3 مليار دينار في 2021.

يتوقع بلوغ إجمالي نفقات الميزانية في 2019 ما قيمته 8557.2 مليار دينار، و7804 مليار دينار في 2020، ثم 7893 مليار دينار في 2021.

أما نفقات التسيير التي قد تصل إلى 4584.5 مليار دينار في 2018، فسترتفع بنسبة 8.1٪ في عام 2019، أي ما يمثل 4954.5 مليار دينار، ثم تنخفض بـ1.8٪ في 2020، وهو ما يمثل 4863.9 مليار دينار، لترتفع بعد ذلك بـ 1.2٪ في 2021، وهو ما يمثل 4922.8 مليار دينار.

ستنتقل نسبة تغطية نفقات التسيير من طرف الموارد العادية من 76.6٪ في 2019، إلى 80.8٪ في 2020، ثم إلى 83.6٪ في 2021.

ستبلغ نفقات التجهيز ذروتها بـ 4043.3 مليار دينار في 2018، أي بزيادة 53.7٪، لكنها ستشهد تراجعا في 2019 بـ 10.9٪، وفي 2020 بـ 18.4٪، لترتفع قليلا بـ 1٪ في 2021.

من حيث القيمة: فإن هذه الفئة من النفقات ستصل إلى 3602.7 مليار دينار في 2019، وإلى 2940.2 مليار دينار في 2020، ثم إلى 2970.2 مليار دينار في 2021.

ستؤدي هذه المستويات من الإيرادات والنفقات إلى عجز في الخزينة نسبة إلى الناتج الداخلي الخام بمعدل 10.4٪ في 2019، و5.7٪ في 2020، ثم 5٪ في 2021.

وبالنظر إلى مستوى إيرادات ونفقات الميزانية، فإن تمويل عجز الخزينة بين 2019 و2021، سيعترضه نوع من الضغط، على الرغم من اللجوء إلى التمويل غير التقليدي والاقتطاع من صندوق الإيرادات خلال كامل الفترة؛ في الواقع ستستمر الحاجة إلى التمويل طوال الفترة 2019 –2021، مع تسجيل انخفاض هذه الحاجة إلى التمويل، بحيث ستنتقل من 1847.4 مليار دينار في 2019، إلى 746.5 مليار دينار في 2020، ثم إلى 796.5 مليار دينار في 2021.

يمكن تقييم السياسة العمومية من حيث التحكم في الإنفاق في سياق تقلص الموارد، من خلال تقليص العجز، من حيث القيمة، ومن حيث النسبة المئوية للناتج الداخلي الخام.

في هذا السياق، يتعين التأكيد على الانخفاض التدريجي لعجز الخزينة بالنسبة إلى الناتج الداخلي الخام والتي قد تنخفض من 11٪ في 2018، إلى 10.4٪ في 2019، لتصل إلى 5.7٪ في 2020، و5٪ في 2021.

السيد الرئيس،

السيدات، والسادة الأعضاء،

أتطرق الآن إلى التدابير التشريعية التي تضمنها المشروع.

إذن، تتعلق التدابير التشريعية الواردة في مشروع قانون المالية لسنة 2019 بالمحاور الرئيسية التالية:

– تدابير لتحسين إيرادات الدولة.

– تدابير لتنسيق وتبسيط الإجراءات.

– تدابير مكافحة الغش والتهرب الضريبيين.
– تدابير لفائدة المؤسسات والاستثمار المنتج.
– تدابير لصالح المواطنين.
– الحسابات الخاصة بالخزينة.
– تدابير مختلفة.

فيما يخص تدابير تحسين إيرادات الدولة:

ـ تم إنشاء اقتطاع من المصدر بنسبة 5٪، يكون من طرف الأشخاص المعنويين أو الطبيعيين، على المبالغ المدفوعة لبعض الأشخاص الذين ليست لهم صفة التاجر، والذين يقومون بأنشطة تمكنهم من تحقيق رقم أعمال وعائدات غير خاضعة للضريبة.

ـ إنشاء إجراء دفع حق الطابع لدى المكاتب الجمركية، عند منح شرطة الحدود تأشيرة تسوية الوضعية.

ـ إنسجام الإجراءات وتبسيطها، ويقترح في هذا الصدد ما يلي:

ـ تحديد النظام الضريبي المطبق عند إعداد تقييم التثبيتات غير القابلة للاستهلاك.

ـ يهدف الاختراع إلى الاستبعاد من وعاء الضريبة على أرباح الشركات، أو الضريبة على الدخل الإجمالي للمداخيل المهنية لفوائض أو نواقص القيمة المحققة من طرف الشركات، بعد عملية إعادة تقييم الأصول غير القابلة للاستهلاك، وخاصة الأراضي.

ـ توسيع خيار نظام القانون العام، المقرر للشركات الأجنبية غير المقيمة، الخاضعة للخصم من المصدر لـ 24٪، التابعة لمديريات كبريات المؤسسات إلى جميع الشركات الأجنبية غير المقيمة، لتمكين مركز الضرائب من التكفل بها.

ـ وضع تدبير يسمح لدافعي الضرائب بالاشتراك في جدول الزبون التصحيحي، ضمن الموعد المحدد لإدخال التصليحات الضريبية التصحيحية.

ـ تبسيط إجراءات التنازع للتكفل باحتياجات نظام المعلومات.

ـ توضيح إجراءات التدقيق المحاسبي، بهدف توضيح أن التدقيق المحاسبي هو مجموعة من العمليات الهادفة إلى مراقبة التصحيحات الضريبية المتعلقة بالعمليات المقفلة، وليس بالعمليات المصرح بها.

ـ تمكين المكلف بالضريبة الذي علم في وقت متأخر بكونه معنيا بالضرائب من الحق القانوني في الطعن فيها، وذلك مهما كانت طبيعة المخالفات التي يريد الشخص المعني بالضريبة ذكرها في مرحلة المنازعة من الطعن المسبق.

ـ تمكين المكلفين بالضريبة، التابعين لمراكز الضرائب، أو المراكز الجوارية للضرائب الذين يعتزمون الطعن في إجراءات التحصيل القصري المتخذة في حقهم من طرف قابض الضرائب وصاحب المتابعة، من تقديم شكاواهم لدى رئيس المركز التابعين له، وفقا للكيفيات المنصوص عليها في قانون الإجراءات الجبائية.

ـ تعديل المادة 154 من قانون الإجراءات الجبائية، بهدف إلزام دافعي الضرائب، التابعين لمراكز الضرائب أو المراكز الجوارية للضرائب بتقديم شكاواهم أمام هذه الهياكل.

ـ إستبدال عبارة "ضمن مجال اختصاصها" بـ "ممارسة المدين المتابع"، بهدف:

1 – التمييز بين التنازع في مجال التحصيل، من ذلك المتعلق بالوعاء، لتفادي أي التباس في اختصاص الهياكل المعنية، ذلك أن التنازع المتعلق بالتحصيل غير خاضع لأي سقف من حيث الاختصاص، وثانيا لتمكين المحتجين من معرفة الجهة الإدارية المختصة بتلقي ومتابعة طعونهم.

2 – منح صلاحيات لأخذ القرار لرئيس مركز الضرائب، ولرئيس المركز الجواري للضرائب بالنسبة للمحتجين التابعين لإختصاصهم الإقليمي.

3 – إلزام السلطة المختصة بالفصل بالتعليل في القرار الذي تصدره من جهة، ومن جهة ثانية، بتبليغ دافع الضريبة برسالة موصى عليها، مع وصل استلام، سيتيح هذا الحكم للمحتج الاطلاع على أسباب الرفض الكلي أو الجزئي لطلبه، وحساب ابتداء من تلقي الحكم، الأجل الممنوح له للجوء إلى المحكمة الإدارية.

4 – تعزيز الضمانات لصالح المكلف بالضريبة، من خلال تمديد الأجل الممنوح له للجوء إلى المحكمة الإدارية إلى شهرين، وهو ما سيسمح له بتقديم طلبه من خلال وقت مريح إلى حد ما.

5 – إلزام قابض الضرائب بإرجاع بيع الممتلكات المحجوزة، المتنازع في ملكيتها، حتى يتم الفصل نهائيا في طلب المكلف بالضريبة، يسمح هذا الحكم بالامتثال للأحكام المقررة بهذا الخصوص، بموجب قانون الإجراءات المدنية والإدارية، لاسيما المادة 716 منه، التي تنص على

أنه في حالة إدعاء الغير ملكية المنقولات المحجوزة وقام برفع دعوى لاستردادها، يوقف البيع وجوبا.

السيد الرئيس،

السيدات، والسادة الأعضاء،

بالنسبة للتدابير الرامية لمكافحة الغش والتهرب الجبائيين، فنجد في هذا المجال ما يلي:

التدابير المتعلقة بالمعاهدات الجبائية لمنع تآكل القاعدة الضريبية والتحويل غير المباشر للأرباح، بحيث تم اعتماد أربعة تدابير وهي:

1 – تقييد اقتطاع الفوائد المالية المدفوعة للشركاء، ويتعلق الأمر بتسقيف خصم الفوائد المدفوعة للشركاء، لما يساوي المبالغ التي يتركونها للشركة أو يوفرون لها إضافة إلى حصتهم من رأس المال بدلا من زيادة رأس المال. يجب السماح بالخصم في حدود الأسعار المعتمدة من طرف البنوك والمؤسسات المالية.

2 – الحدّ من خصم الفوائد المالية المدفوعة بين المؤسسات ذات الصلة، ويتعلق الأمر بالسماح بالخصم ضمن حدود الفوائد المحتسبة، وفق متوسط الأسعار المعمول بها في البنك أو مؤسسة مستقلة، والفوائد المتعلقة بالمبالغ المتروكة للمؤسسة، أو الموفرة لها من طرف مؤسسة أخرى ذات صلة.

3 – الحدّ من خصم تكاليف المساعدة التقنية أو المالية أو المحاسبية؛ لقد تبين في الواقع أن الشركات تسيء استخدام هذا النوع من الخدمات، دون نقل التكنولوجيا أو المعرفة الفنية بهدف تضخيم الأعباء؛ وبالتالي تقليل ربحها الخاضع للضريبة، لذلك فإن الإجراء المقترح يميل إلى تسقيف اقتطاع التكاليف المساعدة الفنية، أو المالية، أو المحاسبية.

4 – تعزيز، في حالة وجود تحقيق المنظومة المتعلقة بالالتزام الوثائقي، بالتنصيص على تقديم وثائق تكميلية أكثر تفصيلا تتاح للمحققين، وذلك بتمكين المحققين من وثائق تكميلية لتبرير أسعار التحويل، لاسيما الأحكام الضريبية وعقود الاتفاقات القبلية التي تعدّها الإدارات الضريبية الأجنبية، لتحديد أسعار التحويل المطبقة من طرف الشركة محل التحقيق. من جهة أخرى، تم اقتراح إلزام المكلفين بالضريبة بإثبات صحة المراجع التجارية والجبائية لشركائهم، وإصدار بيان تفصيلي على هامش تصريحاتهم بالنتائج السنوية، في جدول تفصيلي للمبالغ المدفوعة.

ـ إلزام المكلفين بالضريبة الذين تم التحقيق بشأنهم عندما يقومون بمسك المحاسبة الخاصة بهم، باستخدام أنظمة الإعلام الآلي، بتمكين محققي الحسابات من ملف الكتابات المحاسبية، إثر طلب مكتوب من طرف هؤلاء المحققين.

ـ تعزيز الجهاز المتعلق بتوفير الوثائق في حالة التحقيق، من خلال توفير مستندات تكميلية أكثر تفصيلا، لتمكين محققي الحسابات منها.

ـ تأسيس عقوبة التأخر عند جمركة البضائع في تقديم الوثائق (سند، أو ترخيص، أو شهادة قانونية)، التي يجب أن ترافق البضائع بمفهوم الفقرة (2) من المادة 21، من قانون الجمارك، بعد تجاوز مدة 15 يوما، مثلما هو منصوص عليه في المادة 319، من قانون الجمارك.

ـ تأسيس العقوبة في حق بعض المخالفات المتعلقة بالسلع المحظورة أو ذات الرسم المرتفع.

بالنسبة للتدابير التي تتخذ لصالح المؤسسات والاستثمار المنتج، فيما يخص الأوراق المالية المتداولة في البورصة:

ـ تم تمديد العمل بأحكام المادة 63، من قانون المالية لسنة 2003، المعدل والمتمم، بشأن الإعفاء من ضريبة الدخل الإجمالي، والضريبة على أرباح الشركات لمدة 5 سنوات قابلة للتطبيق على مواد وفوائض قيمة التنازل على الأوراق المالية المدرجة في البورصة أو في سوق منظم، وتوسيع نطاق هذا الإعفاء إلى الودائع لأجل، من طرف البنوك، لـ 5 سنوات فأكثر.

ـ إخضاع الأغلفة البلاستيكية الفلاحية للمعدل المخفض بـ9٪ من الرسم على القيمة المضافة.

ـ حقوق جمركية تنطبق على المولدات الكهربائية الضوئية بانقسام العنوان التعريفي الفرعي المتعلق بها، والتمييز بين الخلية كمدخل والوحدة كمنتج وسيط، مع توسيع منظومة (CKD/SKD) لتصنيع وحدات الألواح الشمسية، يستهدف هذا الإجراء، طبعا، لترقية نشاط التركيب.

ـ الإعفاء من الحقوق الجمركية لعملية إصلاح المحركات التي تتم في الخارج، والتي تقوم بها شركات الطيران (الركاب والشحن الجوي) الخاضعة للقانون الجزائري.

فيما يتعلق بالتدابير التي تستهدف المواطن:

ـ تحسين أسعار الفائدة للشطر من 90000 وحدة سكنية

من نوع البيع بالإيجار، في حدود نسبة 100٪، يتم التكفل بالفائدة المؤجلة، وتحسين سعر الفائدة من القروض الممنوحة من طرف البنوك العمومية، في إطار انجاز الشطر الخامس من برنامج السكن المتضمن 90000 مسكن من نوع البيع عن طريق الإيجار.

بالنسبة للحسابات الخاصة بالخزينة:

تضمن النص في هذا الإطار ما يلي:

– إعادة تنظيم مدوّنات نفقات حساب التخصيص الخاص رقم 146/102، المعنون (حساب تسيير العمليات العقارية للدولة في الخارج)، لتغطية بعض التكاليف المتعلقة بإدارة الأصول العقارية للدولة في الخارج.

– إعادة تنظيم مدوّنة قسم نفقات الصندوق الخاص بالتنمية الاقتصادية للهضاب العليا، والصندوق الخاص بتنمية مناطق الجنوب، بهدف إدراج شطر إضافي متعلق بالتنمية البشرية في ولايات الهضاب العليا والجنوب، حتى يتسنى للحكومة التكفل بمطالب المواطنين؛ وذلك عملا بتوجيهات فخامة السيد رئيس الجمهورية، الرامية إلى تحسين الأوضاع والظروف المعيشية في هذه المناطق، فيما يخص كل القطاعات، بما في ذلك قطاع الصحة والتعليم، بما سيسمح بتنمية مستدامة وذلك من خلال تعويض تمويل التنمية البشرية بمفهوم تمويل إنجاز المؤسسات العمومية.

فيما يخص الأحكام المختلفة:

فيتضمن هذا الجزء جملة أحكام، تتعلق بتمكين الجماعات الإقليمية، التي تتوفر على فائض في الإيرادات، التي تتجاوز احتياجاتها السنوية، من تقديم إعانات صندوق التضامن والجماعات المحلية، لجماعات اقليمية أخرى محرومة.

– تعديل المادة 83 من قانون المالية لسنة 2003، المتعلقة بالتدبير القصري، التي تخضع الالتزام بأي نفقة تتعلق بأعمال الصيانة والاصلاح لكل مبنى يشغله مرفق عام لإعداد من طرف الآمر بالصرف، شهادة تسجيل في الجدول عن المباني التابعة لأملاك الدولة.

– تعديل أحكام المادة 11 من الأمر رقم 75 –74، المتضمن مسح الأراضي العام، وتأسيس السجل العقاري، من أجل إعادة الآثار القانونية للعقود المشهرة على مستوى المحافظة العقارية.

– وضع إجراء مؤقت للمتلكات المحتفظ بها دون سند، يبدأ سريانه من تاريخ تقديم طلب الترقيم من طرف الشخص أو الأشخاص المسجلين في سندات المحافظة العقارية.

ـ وحول مسح الأراضي العام وتأسيس السجل العقاري، تعلق الأمر هنا بالتكفل بالآثار القانونية المترتبة عن إلزامية الشهر العقاري، لاسيما من خلال إدراج في صلب العقد التصرف لفترة، تشترط على كل مستفيد من حق عيني عقاري، التصريح تحت مسؤوليته الكاملة بأنه اطلع على محتوى العريضة المشهرة، والتي تمت الإشارة إلى مراجع شهرها في عقد التصرف.

السيد الرئيس،

السيدات، والسادة الأعضاء،

يتضمن مشروع قانون المالية لسنة 2019، المعروض عليكم، تدابير تشريعية لا تدرج أي عبء جبائي أو ضرائب جديدة، ومع ذلك يقترح المشروع التدابير لتسهيل الإجراءات ومواءمتها وتبسيطها، إلى جانب تعزيز منظومة مكافحة الغش والتهرب في المجال الجبائي، كما ينطوي النص على تدابير لصالح الاستثمار المنتج وعلى حوافز مؤسسات قطاع التكنولوجيا الجديدة، ومن المقرر أيضا إنشاء حساب تخصيص خاص للتكفل بأعباء تحضير رياضيي النخبة لدورة ألعاب البحر الأبيض المتوسط المزمع تنظيمها بوهران في سنة 2021 والتحضير، في نفس الوقت، لدورة الألعاب الأولمبية المقبلة.

إلى جانب ذلك، يتضمن النص المعروض عليكم على تدبير يلزم المؤسسات الصناعية بتقديم لوزارة الصناعة سنويا السندات أو البيانات الإحصائية المتعلقة بالإنتاج.

تم أيضا إدراج حكم يهدف إلى تخصيص قرض بقيمة 500 مليار دينار، يمنحه الصندوق الوطني للاستثمار لفائدة الصندوق الوطني للتقاعد لضمان استدامة نظام التقاعد وتأمين مواصلة الخدمات لفائدة المتقاعدين. كما تم إدراج أحكام جديدة في النص على مستوى الغرفة الأولى، لاسيما ما يتعلق بإمكانية الأشخاص، من جنسية جزائرية غير المنتسبين إجباريا للمنظومة الوطنية للضمان الاجتماعي والذين يمارسون خارج الوطن نشاطا مهنيا وفق شروط معينة، الانتساب الإرادي للنظام الوطني للتقاعد، من خلال دفع اشتراك بالعملة الصعبة، مقابل حقوق التقاعد بالعملة الوطنية.

إقتطاع نسبة 1٪ من حاصل الرسم الموجه لميزانية الدولة الخاص بالأطر المطاطية الجديدة، المستوردة، لصالح

الصندوق الوطني للبيئة والساحل، من أجل تثمين الأطر المطاطية المستعملة في الجزائر باسترجاعها.

إنشاء حساب تخصيص خاص للتكفل بالنظام المعلوماتي الجديد للجمارك معنون بـ"الصندوق الخاص لاستغلال نظام المعلوماتية لإدارة الجمارك"، وتوزيع الإتاوة الجمركية المحصلة ضمن هذا الإطار بنسبة 30٪ لصالح ميزانية الدولة، و70٪ لصالح صيانة النظام الجديد.

منح أجل سنة إضافية للبنوك والمؤسسات المالية للسماح لها بتأهيل مستوى منصتها للدفع الإلكتروني، بما يستوفي المتطلبات الجديدة، المقررة في قانون رقم 18 –05، المتعلق بالتجارة الإلكترونية.

إدراج حكم يتم بموجبه تقليص مدة عدم إمكانية التنازل على السكنات من نوع (LPP وLSP)، من 10سنوات إلى سنتين.

إدراج حكم يلزم شركات الطيران الأجنبية بإرسال بطاقية المعلومات إلى مصالح الجمارك قبل الانطلاق.

سيدي الرئيس،

السيدات، والسادة الأعضاء،

تلكم، كانت هيكلة أهم أحكام مشروع قانون المالية لسنة 2019، الذي تشرفت بتقديمه على مسامعكم؛ شكرا على حسن الإصغاء وطيب المتابعة، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس: شكرا للسيد وزير المالية على تقديمه مشروع قانون المالية لسنة 2019؛ والكلمة الآن للسيد مقرر لجنة الشؤون الاقتصادية والمالية، ليقرأ على مسامعنا التقرير التمهيدي، الذي أعدته اللجنة في الموضوع، فليتفضل مشكورا.

السيد مقرر اللجنة المختصة: بعد بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين؛

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،

السيد وزير المالية، ممثل الحكومة،

السيد وزير العلاقات مع البرلمان،

السادة أعضاء الحكومة،

زميلاتي، زملائي، أعضاء مجلس الأمة الموقر،

أسرة الإعلام،

السلام عليكم.

يشرفني أن أعرض عليكم التقرير التمهيدي الذي أعدته لجنة الشؤون الاقتصادية والمالية، لمجلس الأمة، حول مشروع قانون المالية لسنة 2019.

المقدمة

يندرج مشروع قانون المالية لسنة 2019، ضمن الغاية المنشودة للدولة وضمن ما هو مكرس من ترتيبات وآفاق في النموذج التنموي الجديد، بغية الاستمرار في بعث الاقتصاد الوطني والنهوض به، مع أولوية الالتزام بتكريس البعد الاجتماعي الذي يجعل التكفل بحاجات المواطن في صلب التدابير المعتمدة وأساس كل التطلعات.

لقد أحيل مشروع قانون المالية لسنة 2019 من قبل السيد عبد القادر بن صالح، رئيس مجلس الأمة، على لجنة الشؤون الاقتصادية والمالية، بتاريخ 18 نوفمبر 2018، قصد الدراسة، فعقدت اللجنة اجتماعا لهذا الغرض برئاسة السيد أحمد أوراغي، رئيس اللجنة، صبيحة يوم الأحد 18 نوفمبر 2018، تناولت فيه المشروع بالدراسة والمناقشة وسجلت جملة من الأسئلة والانشغالات والملاحظات حول الأحكام والتدابير التشريعية التي تضمنها.

كما عقدت اجتماعا آخرا صبيحة يوم الإثنين 19 نوفمبر 2018، برئاسة رئيس اللجنة، استمعت فيه إلى عرض قدمه ممثل الحكومة، السيد عبد الرحمن راوية، وزير المالية، حول مشروع قانون المالية لسنة 2019، بحضور السيد محجوب بدة، وزير العلاقات مع البرلمان، وعدد من الموظفين السامين في الوزارتين، استعرض فيه السياق الكلي والمالي اللذين تم في إطارهما إعداد المشروع وكذا التدابير التي تضمنها، وأجاب على أسئلة وانشغالات وملاحظات أعضاء اللجنة.

واختتمت اللجنة المرحلة الأولى من دراسة مشروع قانون المالية لسنة 2019، بإعداد هذا التقرير التمهيدي حول المشروع.

المحاور الرئيسية للمشروع

تضمن مشروع قانون المالية لسنة 2019، عددا من المحاور الرئيسية نتطرق إليها فيما يلي:

I – تأطير الاقتصاد الكلي والمالي لمشروع قانون المالية لسنة 2019 والتوقعات لسنتي 2020 – 2021:

ـ السعر المرجعي لبرميل النفط الخام حدد بـ 50 دولارا أمريكيا للفترة 2019 –2021.

ـ سعر السوق التقديري لبرميل النفط الخام حدد بـ 60 دولارا أمريكيا للفترة المذكورة.

ـ سعر الصرف المتوقع سيكون في حدود 118 دج، للدولار الأمريكي الواحد، كمتوسط سنوي خلال الفترة 2019 –2021.

ـ معدل التضخم المستهدف حدد بـ 4.5٪ لسنة 2019، وبـ 3.9٪ لسنة 2020، وبـ 3.5٪ لسنة 2021:

II – ميزانية الدولة لسنة 2019:

1 – إيرادات الميزانية

يتوقع أن تصل إيرادات الميزانية في سنة 2019، إلى ستة آلاف وخمسمائة وسبعة ملايين وتسعمائة وسبعة ملايين وستمائة وثمانية وأربعين ألفا وثلاثمائة دج (6.507.907.648.300 دج).

2 – النفقات:

خصص اعتماد مالي لميزانية التسيير، قدره أربعة آلاف وتسعمائة وأربعة وخمسون مليارا وأربعمائة وستة وسبعون مليونا وخمسمائة وستة وثلاثون ألف دينار (4954.476536000 دج)، يوزع حسب كل دائرة وزارية.

كما خصص اعتماد مالي لميزانية التجهيز، قدره ثلاثة آلاف وستمائة وملياران اثنان وستمائة وواحد وثمانون مليونا وتسعمائة واثنان وأربعون ألف دينار (3602681942000 مليار دج)، لتغطية نفقات التجهيز ذات الطابع النهائي، يوزع حسب كل قطاع.

وقد برمج لسنة 2019 سقف رخصة برنامج قدره ألفان وستمائة وملیار واحد وستمائة واثنان وستون مليونا ومائتان وستة وثمانون ألف دينار (2601662286000)، يوزع حسب كل قطاع، ويغطي تكلفة إعادة تقييم البرنامج الجاري وتكلفة البرامج الجديدة التي يمكن أن تسجل في سنة 2019.

III – التحويلات الاجتماعية والإعانات الأخرى المتوقعة:

ستصل التحويلات الاجتماعية في مشروع قانون المالية لسنة 2019، إلى 1772.5 مليار دج، وهو ما يمثل 8.2٪، من الناتج الداخلي الخام، كما أن الدعم الممنوح لـ: الأسر، السكن، والصحة، من شأنه أن يمثل في مجمله 64.1٪ من إجمالي التحويلات، كما يلي:

– العائلات: سيصل مجموع الدعم إلى 445.3 مليار دج، مسجلا نسبة ارتفاع قدرها 4.1٪، مقارنة بسنة 2018، فدعم المواد الغذائية الأساسية (الحبوب، الحليب، السكر والزيت الغذائي) سيصل إلى ما يقارب 208.5 مليار دج، وهو يمثل 46.8٪، من إجمالي الدعم الموجه للعائلات و11.8٪، من إجمالي التحويلات الاجتماعية.

– التعليم: سيصل الدعم إلى 112.7 مليار دج، ويمثل نسبة 25.3٪ من إجمالي الدعم الموجه للعائلات ونسبة 6.4٪ من إجمالي التحويلات الاجتماعية.

– السكن: سيبلغ الدعم 353.3 مليار دج، أي بنسبة 19.9٪ من إجمالي التحويلات.

– الصحة: سيبلغ الدعم 336.9 مليار دج، في سنة 2019، ويمثل نسبة 19٪ من إجمالي التحويلات.

IIII – التدابير التشريعية الجديدة:

تتمثل هذه التدابير التشريعية، في:

– تحسين مردودية الإيرادات الجبائية،

– تشجيع الاستثمار وتعبئة الادخار،

– محاربة الغش الضريبي وتشديد العقوبات،

– تنسيق وتبسيط الإجراءات والحفاظ على حقوق المكلفين بالضريبة،

– الدعم المالي للدولة.

عرض ومناقشة المشروع

لقد كان مشروع قانون المالية لسنة 2019، محل مناقشة مع ممثل الحكومة، وزير المالية، بعد عرضه المشروع على أعضاء اللجنة، وسنتطرق باختصار إلى مجريات هذا النقاش فيما يلي:

1 – ملخص عرض ممثل الحكومة:

تطرق ممثل الحكومة في العرض الذي قدمه بالتفصيل حول مشروع قانون المالية لسنة 2019، إلى السياق الاقتصادي الكلي والمالي الذي تم في إطاره إعداد المشروع، مشيرا إلى أنه تم ضبط تقديراته وكذا التوقعات لسنتي 2020 و2021، في إطار تطورات المجاميع الاقتصادية الكلية والمالية، مع الأخذ بعين الاعتبار ما تحقق على مستوى الاقتصاد الوطني والدولي خلال السداسي الأول من سنة 2018، كما تطرق إلى المؤشرات التي تم اعتمادها في صياغة هذا المشروع.

فضلا عن هذا، تطرق ممثل الحكومة إلى تطورات ميزانية الدولة في الفترة 2019 –2021، وإلى أهم ما يميزها.

وفي السياق نفسه، استعرض مجمل التدابير التشريعية للمشروع، وأكد أنها ترمي إلى تحقيق العديد من الأهداف ذات الطابع الاقتصادي والمالي والاجتماعي.

2 – النقاط التي أثارها أعضاء اللجنة خلال المناقشة:

أثار السادة أعضاء اللجنة خلال مناقشة مشروع قانون المالية لسنة 2019، العديد من الأسئلة والانشغالات والملاحظات، نذكرها فيما يلي:

– هل سيتم اللجوء إلى التمويل الداخلي، وبخاصة التقليدي، بصورة تلقائية، عند هبوط السيولة المالية عند أي مستوى، أم هل سيتم اللجوء إلى طرق تمويل داخلية أخرى؟

– خصص مشروع قانون المالية لسنة 2019، قيما معتبرة للدعم الاجتماعي، من خلال الزيادة في التحويلات الاجتماعية والإعانات المختلفة. ما هي استراتيجية الدولة في توجيه الدعم بشكل أمثل نحو الفئات الأقل دخلا والأكثر احتياجا؟

– توسيع الوعاء الضريبي من شأنه أن يجلب مداخيل تساهم في الاقتصاد الوطني بشكل كبير. وباعتبار أن الجباية المحلية هي المورد الأساسي في هذا السياق، ما هي التدابير المعتمدة من أجل إصلاح يمس الجباية المحلية ويجعلها أكثر تماشيا مع الوضع الاقتصادي ويعطيها، مقابل ذلك، أكثر فعالية ومردودية؟

– لا شك أن الظرف الاقتصادي الحالي يعتمد بشكل هام على رفع التحصيل الضريبي؛ ما هي التدابير المرافقة لتعزيز عمل إدارة الضرائب وبخاصة فيما يتعلق بالرقمنة والأنظمة الإلكترونية الداعمة في مجال التحصيل الضريبي؟

– بما أن مشروع قانون المالية لسنة 2019، يولي أهمية لدعم معيشة المواطنين وتحسينها، ما هي الإجراءات المتخذة، والتي تتطلعون من خلالها إلى تحسين مستوى القدرة الشرائية للمواطنين؟ وهذا تماشيا مع ما نلاحظه في يوميات المواطن وانطباعاته عن الأسعار وكل ما ينبئ عن تهاوي القدرة الشرائية للمواطن جراء الأزمة.

– ما زالت ميزانية الدولة، من خلال النفقات العمومية، تشكل القاطرة التي تجر كل المتعاملين الاقتصاديين، ويظهر هذا جليا في المبالغ المخصصة للتجهيز وفي ازدياد المبالغ الخاصة بنفقات التسيير.

– ما زال الوعاء الضريبي لم يتطور بالشكل المرغوب رغم محاولات الحكومة.

– نسب نمو الناتج الداخلي الإجمالي خلال الفترة المستهدفة (2019 –2021) ضئيلة بالنظر إلى معدل التضخم، رغم أن هذا الأخير سيعرف، حسب التقديرات المقدمة، انخفاضا خلال الفترة نفسها.

– ضعف ونقائص في القطاع المصرفي يحولان دون تحول هذا القطاع إلى فاعل اقتصادي قوي بالنسبة للاستثمارات الكبرى، سواء على المستوى الوطني أو على المستوى الإفريقي.

– عدم كفاءة الجماعات المحلية في بعث التنمية المحلية والجهوية، فهذه الأخيرة، وعن طريق الشراكة مع الغرف الاقتصادية المختصة، تعد إحدى الأرضيات الضرورية لانطلاق تنويع اقتصادي فعلي.

– تنامي ظاهرة النمو الديموغرافي الكبير في بلادنا من سنة إلى أخرى، لها انعكاسات حقيقية على الاقتصاد الوطني وعلى المستوى المعيشي للمواطن.

– عملية تحسين المردودية في التحصيل الجبائي، هل تتم بالطرق الكلاسيكية التي تعتمد على الترسانة القديمة؟ أم أن هل هناك آلية جديدة في هذا المجال؟

– الدعم الموجه للتحويلات الاجتماعية والموجه للعائلات المعوزة، فيما يخص مواد الحبوب والحليب والسكر، هل تستفيد فعلا من هذه المواد المدعمة الفئات الفقيرة؟ أم جهات أخرى للتحويلات والتهريب؟

– هناك أحياء سكنية جديدة تحتوي على محلات تجارية مغلقة وغير مستغلة، فلماذا لا يتم منحها للتجار، لكي تعود بالفائدة على المواطن والدولة في الوقت نفسه؟

– لماذا لم يتم إدراج عملية توظيف وتشغيل جديدة في مشروع قانون المالية لسنة 2019؟

– لماذا لا يتم تشجيع المواطنين على وضع أموالهم لدى البنوك، وتسهيل هذه العملية برفع الرسوم والإجراءات المعقدة؟

– ما مصير الاقتصاد الوطني بعد سنة 2021؟ وما هي الطرق التي سيعتمد عليها في التمويل؟

– لماذا لم يتم تحديد قائمة المشاريع المجمدة، لرفع التجميد عنها وتفعيلها، خصوصا وأنها مشاريع مهمة؟

– هل توجد نظرة استشرافية ترتكز على التخطيط

المسبق لوضع مشروع قانون مالية، خصوصا وأن بعض المؤشرات تدخل في إعداد هذا المشروع متعلقة بالنمو الديموغرافي للسكان في الجزائر؟

– أليس من الأفضل إشراك مخابر البحث الموجودة على مستوى الجامعات، في إعداد مخططات مستقبلية استشرافية فيما يخص إعداد الميزانية؟

– هناك العديد من التجار والمتعاملين الاقتصاديين من يريد دفع الضرائب في شكل أقساط أو أجزاء، ألا يمكن مراعاة هذا الوضع، لتسهيل عملية التحصيل وتسريعها لهذه الفئة؟

– أليس من الأفضل زيادة ساعات عمل مكاتب تحصيل الضرائب، لتمكين التجار والمتعاملين الاقتصاديين من دفعها، خصوصا وأن هناك بعض المناطق تبعد فيها مكاتب الضرائب بمسافات طويلة؟

– من أجل إصلاح عملية التحصيل الجبائي والضريبي، أليس من الأجدر إنشاء وزارة منتدبة مكلفة بالضرائب، باعتبارها مصدرا أساسيا لتمويل الخزينة العامة، وبخاصة وأن الظروف الاقتصادية تحتم ذلك؟

– ما هي أسباب انخفاض ميزانية التجهيز، مقارنة بميزانية التسيير، في مشروع قانون المالية لسنة 2019؟

– هل تم التخلي عن دعم الصندوق الوطني للتقاعد؟ ولماذا تم تحويل تمويله إلى الصندوق الوطني للاستثمار؟

– ما صحة ما قيل عن المادة 4 من مشروع قانون المالية لسنة 2019، التي تعدل المادة 146، من قانون الضرائب؟

– يلاحظ عدم وجود شفافية في التعامل مع الإدارات التابعة لوزارة المالية، مع استمرار معاناة المواطن، علاوة على البيروقراطية التي تؤرق المواطن.

– توضيح بخصوص 18000 منصب عمل التي تم الإعلان عنها من طرف وزير العمل في سنة 2019، ولم يتم الإشارة إليها في مشروع قانون المالية لسنة 2019.

– إعتماد سعر الصرف بـ 118 دج، مقابل الدولار الواحد الأمريكي، مع اعتراف الوزارة بانخفاض احتياطي الصرف، فكيف يمكن تجسيد هذا الأمر عمليا؟

– إلى أين وصلت عملية إطلاق القروض الإسلامية من طرف البنوك الجزائرية؟

– إتخذ مجلس النقد والقرض قرار إصدار نقود جديدة، فهل هذا يعني سحب العملة النقدية القديمة؟ أم استبدال تدريجي لها، رغم ما سينجر عنه من تضخم؟

– توضيح حول عملية تطبيق القانون رقم 15 –08، المتعلق بتسوية البنايات غير المكتملة؟ مع العلم أن صلاحيته ستنتهي في عضون 2019.

3 – التوضيحات التي قدمها ممثل الحكومة:

قدم ممثل الحكومة جملة من الردود والتوضيحات حول هذه الأسئلة والانشغالات والملاحظات نوردها مختصرة فيما يلي:

– فيما يخص التمويل الداخلي، أكد ممثل الحكومة أنه طبقا لقانون النقد والقرض، تم العمل بمرحلة استثنائية لمدة 5 سنوات من سنة 2017، إلى غاية سنة 2023، فالدولة لا يمكنها تمويل العجز في الميزانية ابتداء من سنة 2023، متمنيا ألا يكون عجز في المستقبل، ومشروع قانون المالية لسنة 2019، سيستمر في التمويل حسب المعطيات الحالية.

– حول موضوع الدعم الاجتماعي للفئات الفقيرة الذي نص عليه قانون المالية لسنة 2019، أوضح أنه يؤكد البعد الاجتماعي الذي يعد أحد أسس الدولة الموروثة عن ثورة أول نوفمبر المجيدة، وعزم السلطات العمومية على انتهاج هذه السياسة التي تضمن للمواطن الاستفادة من أوسع تغطية اجتماعية ممكنة، وإذا كان من الواجب تحديد الفئات الفقيرة، فإن هذا الأمر يتطلب دراسة دقيقة وشاملة؛ وفي السياق، أشار إلى أن الحكومة قامت بتنصيب فوجي عمل: فوج من وزارة المالية يقوم بإعداد أدوات جديدة لإنشاء نظام دعم موجه نحو الفئات المحتاجة، لاستبدال نظام الإعانة المعمم، وفوج آخر من وزارة الداخلية والجماعات المحلية، يقوم بإعداد بطاقية اجتماعية للسكان، وهذا بالشراكة مع مجموعة من القطاعات الوزارية والهيئات وبمساعدة الوكالات الدولية.

– حول تدابير إصلاح الجباية المحلية، أكد ممثل الحكومة أنه تم اتخاذ عدة تدابير في قوانين المالية المتعاقبة، كما تم اتخاذ عدد من التدابير التي تهدف إلى تحسين الإيرادات الجبائية منها: تعديل الأحكام التي تنظم الرسم العقاري (تحديث الأسعار... إلخ)، رفع تسعيرة رسم نزع القمامات المنزلية، رفع حصة ناتج الضريبة الجزافية الوحيدة المخصصة للبلديات إلى 40.25٪، بدلا من 40٪ سابقا، رفع حصة ناتج قسيمة السيارات (80٪ للصندوق المشترك للجماعات المحلية... إلخ).

– فيما يتعلق بالرقمنة في عملية تحصيل الضرائب، أوضح ممثل الحكومة أن الجزائر باشرت منذ سنة 2000 في عملية عصرنة النظام الجبائي، عن طريق إصلاح نظامها الجبائي وعصرنة إدارتها، وهذا لتحسين العلاقة بين الإدارة والمواطنين من جهة، وتحصيل الضريبة من جهة أخرى.

وفي إطار إصلاح هذا النظام، تم اتخاذ عدة تدابير، ولاسيما تلك المتعلقة بتحسين الإجراءات الجبائية وتبسيطها وتوحيدها، وكذا إعادة صياغة بعض عمليات فرض الضريبة. أما عصرنة الإدارة الجبائية، فتهدف إلى تنظيم الهياكل وكيفيات عملها، وذلك قصد التوصل إلى مردود أفضل للخدمات.

كما تم فرض تطور تكنولوجيات الإعلام والاتصال على الإدارة الجبائية، لتبني نظام جديد للإعلام، يهدف إلى وضع وسائل تسمح بعصرنة الخدمة المقدمة للمستعملين وفق آليات محددة.

– بشأن موضوع تحسين القدرة الشرائية للمواطن؛ أكد ممثل الحكومة أن الدولة، من خلال عملية دعم الأسعار، تهدف دائما إلى ضمان دعم القدرة الشرائية للمواطن، وهذا ما يترجمه ارتفاع المبلغ المخصص لهذه العملية إلى 208 مليار دج، أي ما يعادل 12٪ من التحويلات الاجتماعية المباشرة وأكثر من 4٪ من ميزانية التسيير.

وهناك إجراءات أخرى ستتخذ لخفض الأسعار المرتبطة بالمضاربة، كالبرنامج المتعلق بإنجاز أسواق جديدة للبيع بالجملة والجوارية المنظمة، موجهة لتأطير شبكة توزيع الفواكه والخضر.

– فيما يتعلق بخفض ميزانية التجهيز، مقارنة بميزانية التسيير، في مشروع قانون المالية لسنة 2019، أكد ممثل الحكومة أنه لا يوجد انخفاض والأمر يعود إلى تخصيص مبلغ محدد لتسديد الديون في ميزانية سنة 2018، وعدم تخصيص مبلغ لهذا الغرض في ميزانية سنة 2019.

– فيما يتعلق بإصلاح وتطوير النظام البنكي، أوضح ممثل الحكومة أن هناك بعض الخلل في عمل البنوك، مشيرا من ناحية أخرى إلى أنه وفي السنوات الأخيرة، وبعد نقص السيولة، بدأت البنوك في تطوير الخدمات، واتجهت إلى الرقمنة، وهذا ما شهدناه ميدانيا في بعض البنوك على مستوى العاصمة.

– حول المحلات ذات الاستعمال التجاري وغير المستغلة لحد الآن والموجودة على مستوى التجمعات السكانية الجديدة بمختلف الصيغ، أكد ممثل الحكومة، أن عملية استغلالها تكون عن طريق البيع بالمزاد العلني من طرف المؤسسات المكلفة بالإنجاز.

– حول مسألة الضرائب، أشار ممثل الحكومة، إلى أن هناك مشكلات في قطاع الضرائب، إلا أن الأمر لم يصل إلى حد إغلاق المحلات التجارية للتجار أو إفلاس المتعاملين الاقتصاديين.

– فيما يخص إمكانية عملية تمويل البلديات الفقيرة من طرف البلديات الغنية في نفس الولاية، أكد ممثل الحكومة، أن هذا الأمر لا يتم إلا إذا كان هناك فائض في الأموال لدى البلدية الغنية، إذ لا يمكن الاقتطاع من ميزانية البلديات الغنية لمنحها للبلديات الفقيرة، مؤكدا أن صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية له توجيه الموارد المالية وتوزيعها للجماعات المحلية.

– عن تمويل صندوق التقاعد بما يقارب 500 مليار دج، أكد ممثل الحكومة، أن هذا الأمر يؤثر كثيرا في ميزانية الدولة، ولهذا تم ربطه بصندوق الاستثمار.

– فيما يتعلق بضرائب العيادات الطبية الخاصة، أكد ممثل الحكومة، أنها مهن حرة نريد المحافظة عليها، فالمعني هو المسؤول عن حساباته وهو المعني بالتصريح بها لدى مصالح الضرائب، وإذا كانت هناك زيادة في مبلغ الضرائب، فعلى العون المكلف بتحصيلها تبرير هذه الزيادة بالوثائق والمستندات على مستوى إدارة الضرائب.

– حول التمويل غير التقليدي، أكد ممثل الحكومة، أنه يستهدف ثلاث نقاط هي: تمويل العجز، تمويل المؤسسات العمومية، وتمويل الصندوق الوطني للاستثمار.

– فيما يخص سعر الصرف، أشار ممثل الحكومة، أن هذا الأمر من صلاحيات البنك الجزائري وليس وزارة المالية.

– عن القروض الإسلامية، أكد ممثل الحكومة، أن هناك تعليمات للبنك الجزائري للانطلاق في هذه العملية بالنسبة للبنوك المستعدة لذلك.

– فيما يتعلق بشكل النقود الجديدة التي سيتم طرحها، أكد ممثل الحكومة، أن هذه العملية كلاسيكية واستبدال تدريجي للأوراق النقدية القديمة لتفادي التضخم.

– فيما يخص مطابقة البنايات المنجزة قبل سنة 2008، أشار المدير العام لأملاك الدولة، إلى القانون رقم 15 – 08

المؤرخ في 20 جويلية 2008، المتعلق بالتسوية العقارية والقضاء على البنايات الفوضوية في الجزائر، مؤكدا أن العملية مست الآلاف من السكنات، مشيرا إلى أن بعض قاطني هذه السكنات كان لهم رخصة بناء والبعض الآخر لم يكن لديه رخصة، كما أشار إلى أن المادة 40، من القانون المذكور تنص على تسوية ملفات الأراضي، وتم فعلا تسوية الكثير من الملفات بهذا الخصوص، وهناك بعض المناطق ما زالت العملية فيها مستمرة.

– حول عدم الإشارة إلى عملية توظيف وتشغيل جديدة في مشروع قانون المالية لسنة 2019، أوضح ممثل الحكومة أن المشروع تكفل بفتح 18.866 منصبا ماليا إضافيا، منها 16.131 منصبا، تمثل ناتج التكوين لقطاعات التربية الوطنية 7.531 منصبا، والصحة 4.600 منصبا، والأمن الوطني 4.000 منصب، ويضاف إلى ذلك 17.385 منصبا مؤهلا بعنوان مختلف القطاعات من المناصب الشاغرة إثر عمليات الإحالة على التقاعد.

– حول عدم تحديد قائمة المشاريع المجمدة لرفع التجميد عنها، أوضح ممثل الحكومة، أنه ونظرا للتطور الإيجابي للموارد المالية، قررت السلطات العمومية رفع التجميد عن المشاريع التي لها أولوية قطاعية أو إقليمية، فعلى سبيل المثال: خلال الفترة 2015 –2018، تم رفع التجميد عن برنامج استثمار إجمالي بـ 633.4 مليار دج (2.578 مشروعا) بما يمثل أكثر من 28٪ من البرنامج المؤجل، وتمثل القطاعات الثلاثة ذات الأولوية مجتمعة، على غرار الصحة، التربية الوطنية، والتعليم العالي 83٪ من المشاريع، موضوع رفع التجميد، ويستمر مسعى رفع التجميد ويبقى مرتبطا بوضعية خزينة الدولة وأهمية إنجاز المشروع المعني (قطاعية و / أو إقليمية) وبقرار من السلطات العمومية.

– بالنسبة للسؤال المتعلق بمصير الاقتصاد الوطني بعد سنة 2021 وطرق التمويل، أوضح ممثل الحكومة، أن التمويل غير التقليدي هو تمويل مؤقت، طبقا لقانون النقد والقرض، المعدل والمتمم. وعليه، فإن التوازنات الاقتصادية خلال الفترة 2019 –2021 ستتميز بسياسة الاستقرار، للتمكن من الدخول بعد سنة 2021، في مرحلة النمو، بما يسمح بالاعتماد على الموارد المالية التقليدية من خلال خلق الثروات الوطنية.

وفي هذا الإطار، فإن النموذج الجديد للنمو، المصادق عليه، قد أدرج مراحل للنمو الاقتصادي، أولها مرحلة الإقلاع (2016 –2019)، تليها مرحلة التحول الاقتصادي ما بعد 2021.

– بالنسبة لإشراك مخابر البحث الجامعية وإعداد مخططات استشرافية، فيما يخص إعداد الميزانية، أوضح ممثل الحكومة، أن اعتماد سعر مرجعي بـ50 دولارا لبرميل النفط، هو إجراء حذر نظرا للتقلبات التي تعرفها أسعار النفط المتأثرة بعوامل ذات طابع اقتصادي وجيوسياسي خارجي، إذ لا يمكن، لا التحكم ولا التنبؤ بها بصفة موضوعية في الأجل المتوسط، ولا حتى القصير. وتبدو تلك التقلبات جلية، إذ سجلت أسعار النفط تراجعا محسوسا في بداية شهر نوفمبر (72 دولارا أمريكيا)، بعدما بلغت أعلى مستوياتها في بداية أكتوبر (86 دولارا أمريكيا).

وهناك عدة تحاليل في الوقت الحاضر، من بينها ما هو صادر عن منظمة الدول المصدرة للبترول "أوبك"، ترى أنه من الممكن أن تتراجع الأسعار الحالية سنة 2019، بسبب الاختلال بين العرض والطلب، تحسبا لإعادة النظر في الاتفاقية التي صادقت عليها دول الأوبك وروسيا، على وجه الخصوص، وكذا دخول إنتاج ليبيا والعراق تدريجيا إلى السوق.

الخاتمة

وفي الأخير، يجدر بنا القول، في ختام دراستنا الأولية لمشروع قانون المالية لسنة 2019، أن المشروع لا ينغلق على نفسه، بل يتفتح على معطيات وتوقعات ويحتكم إلى رسم معالمه تبعا للتنبؤات الكمية وتقريبات الخبراء، كتلك الصادرة عن الهيئات الاقتصادية العالمية.

فالمشروع يضبط إطاره المرجعي، دون إغفال التحديات الكامنة ومواجهتها بخطى محسوبة، باعتماد الموارد المتاحة، فضلا عن مجابهة الضغط الميزانياتي ومختلف العوائق المنبثقة عن ركود نشاط المحروقات والعمل على إرساء شروط تعافي الاقتصاد الوطني وتحقيق الأهداف المسطرة.

كما يجدر القول في الأخير، إن الميزانية تندرج في إطار استمرارية النهج المتصل بالتحكم في الإنفاق العام، بهدف الاستدامة المالية للحد من التوتر على الخزينة، دون المساس بالدعم الاجتماعي، الذي يبقى مركزيا في سياسة الدولة تجاه المواطن، الذي يعد مركز كل اهتمام.

ذلكم، سيدي رئيس مجلس الأمة المحترم، زميلاتي،

زملائي أعضاء مجلس الأمة الموقر، هو التقرير التمهيدي الذي أعدته لجنة الشؤون الاقتصادية والمالية، لمجلس الأمة، حول مشروع قانون المالية لسنة 2019، وشكرا.

السيد الرئيس: شكرا للسيد مقرر اللجنة المختصة على قراءته للتقرير التمهيدي الذي أعدته اللجنة في الموضوع؛ ننتقل الآن إلى الجزء الثاني في هذه الجلسة والمخصص للنقاش العام، وهنا بودي أن ألفت الانتباه إلى أن المدة التي تقرر تحديدها لكل متدخل، هي في حدود (6) ست دقائق، أما المجموعات البرلمانية فسوف تكون المدة المخصصة لها هي (15) خمس عشرة دقيقة؛ وبذلك نعطي المجال لجميع المسجلين؛ والآن المسجل الأول هو السيد أحمد بوزيان.

السيد أحمد بوزيان: شكرا سيدي الرئيس؛ بسم الله والصلاة والسلام على رسول الله.

سيدي رئيس مجلس الأمة الموقر،

أصحاب المعالي،

السيدات والسادة أعضاء الحكومة،

زميلاتي، زملائي الأفاضل،

الحضور الكرام،

سلام الله عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

يُعد قانون المالية الركيزة التي تقوم عليها كل القوانين الأخرى، لما له من خطورة على جميع القطاعات، إذ على أساسه تحدد كل سياسة الدولة الاقتصادية والاجتماعية.

ونظرا لهذه الأهمية القصوى، والتي في النهاية تنعكس على المواطن سلبا أو إيجابا؛ وبالتالي سيظل اهتمام المواطن أبدا مشدودا إلى هذا القانون ويتطلع إليه لأنه مرتبط بمعاشه اليومي.

ومهما يقال في مناقشة مشروع هذا القانون، سلبا أو إيجابا، مدحا أو قدحا، فلا يجب أن ننظر إليه معزولا عن سياقات اجتماعية كانت حاضرة في استصداره؛ ويرجع الفضل في ذلك إلى حنكة فخامة رئيس الجمهورية، المجاهد، عبد العزيز بوتفليقة، أطال الله عمره وسدد خطاه وتجربته الطويلة التي تنطلق من رؤية اجتماعية، أولا وأخيرا، ولو على حساب الدولة التي يراها المحللون الاقتصاديون من شق واحد فقط فتبدو لهم المثالب.

ولكن الرؤية من الزاوية الأخرى، أقصد الاجتماعية، ستجعل هذه النقائص والمثالب تذوب في بحر الحسنات التي يعيشها المواطن في السكن والصحة والتعليم بجميع أطواره وغيرها من المناحي الاجتماعية.

وليس ذلك بعجيب ولا غريب، ففخامة الرئيس هو ابن الشعب وسليل الثورة المجدة التي عاشها وعايشها وعاين ما كان يعيشه المواطن من فقر وغبن وحرمان، فهو ينطلق دائما من هذه الروية، بالإضافة إلى أن مبادئ نوفمبر في بيانه الشهير الذي يلحّ على الشق الاجتماعي لهذه الأمة.

ومن هذا المنطلق، بقي وفياً لهذه المبادئ العليا وإن تغير النظام الاقتصادي العالمي إلى الرأسمالية المتغوِّلة، ما جعل فخامته دائما في صف الطبقة الكادحة والهشّة، منها ينطلق فيستمد شرعيته وإليها يعود، فجزاه الله كل خير ما جزى زعيما عن أمته.

وخير دليل على ما قلناه في المنظور الاجتماعي للدولة الجزائرية الحديثة، الغلاف المالي الضخم الذي خُصص للتحويلات الاجتماعية في مشروع هذا القانون.

ولست ها هنا مختصا في الاقتصاد أو التحليل المالي لأقدم أرقاما، وإنما فقط لأقدم رؤية وتصورا وفق ما يتصوره فخامة رئيس الجمهورية، في الطابع العام لا في التصور الخاص.

أما عن الحل الذي التجأت إليه الحكومة وصادق عليه البرلمان بغرفتيه، والمتمثل في التمويل غير التقليدي والذي قيل عنه الكثير بين معارض ومؤيد، فكان حتمية أملتها الظروف الاقتصادية ولم يكن ثمة خيار أفضل من ذلك وإن ترتبت عنه بعض السلبيات كالتضخم وتدهور القدرة الشرائية للمواطن، إلا أن له من محاسن قد تغطي على هذه السلبيات، إذا ما قيست بمفهوم الوطنية الذي يراعي مصلحة الوطن في مداها البعيد عن المصلحة الآنية.

وعلى الرغم من الأزمة التي تمر بها البلاد، إلا أن مشروع هذا القانون جاء بصيغة مهذبة، بفضل الرؤية الاجتماعية التي تتبناها الدولة الجزائرية، فلم تكن هناك زيادات في الضرائب ولا ارتفاع فاحش في الأسعار، خاصة المواد الطاقوية التي تثقل كاهل المواطن.

لكن ما نلاحظه هو الاعتماد الكلي على الجباية البترولية، إلا أنه لا يجب أن نبقى مرهونين بهذه السياسة، بل يجب أن نعتمد على بدائل أخرى وللجزائر من الإمكانيات والمؤهلات ما يجعلها أن تكون رائدة في ذلك،

حتى وإن كانت من بوادر ومؤشرات، لكن تبقى كذلك ما لم تتبن الدولة هذه المبادرات وتجعل منها الأصل لا الاستثناء. ومن الحلول التي نراها ناجعة هي جلب المستثمر وتسهيل الجانب الإجرائي والقانوني له، خاصة في الفلاحة والصناعات التحويلية.

وقبل أن أختم كلمتي، أود أن أسجل بعض الملاحظات، علّها تجد صدى واستدراكا في السنوات المقبلة منها:

1 – ثبات واستقرار وركود أجور الطبقة الضعيفة والمتوسطة، في مقابل ارتفاع أسعار بعض المواد واسعة الاستهلاك.

2 – الشح في استحداث مناصب الشغل، بالقياس إلى ما تُخرِّجه الجامعات والمعاهد بأعداد ضخمة في كل التخصصات.

3 – عدم التشديد على تحصيل أموال الدولة المهدورة، كالتهرب الضريبي وديون البنوك، وذلك باستحداث آليات وقوانين مَرنة تُمكن من استرجاع هذه الأموال.

4 – نَهيبُ بالدولة أن تحارب الأسواق الموازية والسوق السوداء التي لها من الإمكانيات المالية، سواء بالعملة الوطنية أو العملة الأجنبية، ما ينخر اقتصاد البلد ماديا ويهون من شأنه معنويا.

وفي الأخير، نثمن كل الجهود المخلصة التي تقوم بها الحكومة ولا نشكك في ذلك أبدا؛ ولكن نريد بحكم موقعنا أن نكون في مقام هذا الموقع.

شكرا لكم على كرم الإصغاء.

السيد الرئيس: شكرا للسيد أحمد بوزيان؛ الكلمة الآن للسيد عبد القادر مولخلوة.

السيد عبد القادر مولخلوة: شكرا للسيد الرئيس.

السيد رئيس المجلس المحترم،

السيدة والسادة أعضاء الحكومة الأفاضل،

الزميلات، زملائي، أعضاء مجلس الأمة الكرام،

أسرة الإعلام،

السلام عليكم.

لقد جاء مشروع قانون المالية لسنة 2019 أكثر أريحية من قوانين المالية السابقة، حيث اعتمدت الدولة على الاستقرار الضريبي وحافظت على السياسة الاجتماعية المنتهجة من قبل، هذا دليل على تمسك الحكومة والالتفاف حول برنامج فخامة رئيس الجمهورية، والذي يعتمد دائما على التكفل الجيد بالمواطن من كل الجوانب (سكن، صحة، تعليم... إلخ)، ومن خلال تصفحنا لمشروع القانون، نسجل بعض الملاحظات.

في الشق المالي:

لقد اعتمد مشروع قانون المالية على الجباية البترولية، التي عرفت انتعاشا ملحوظا منذ بداية العام الجاري، واعتمدت الميزانية على السعر المرجعي المرجع المقدر بـ 50 دولارا لبرميل النفط، والملاحظة المسجلة: أين العملية الحسابية المتحصل عليها عن ناتج التمويل غير التقليدي والأموال المقترضة من البنك المركزي والقرض السندي الموجه للاستثمار من هذه الموازنة؟

سجلنا وبارتياح تخصيص مبلغ 17 مليار دولار، أي نسبة 21٪ من الميزانية العامة بالتحويلات الاجتماعية، ولكن في غياب عملية الرقمنة والإحصاء الحقيقي لفئة المجتمع التي تستحق الدعم والإعانة، نصطدم بالتوزيع غير العادل لهذا الأخير ولا يذهب الحق لصاحبه.

وفي نفس الشق المالي كذلك: لقد اعتمدت الحكومة على آلية تسقيف النفقات العمومية، خلال السنتين الماليتين الفارطتين، وذلك بتحديد نسبة قصوى لايجب تجاوزها في صرف الاعتمادات المالية المرصودة لفائدة المؤسسات والإدارات العمومية خلال السنة المالية، وذلك للتسيير الأمثل للمال العام، كما سجلنا نجاحا لهاته العملية، إلا أننا لاحظنا في مشروع قانون المالية الحالي، رفع الاعتماد المالي المخصص لهذا الباب، فكيف تفسرون، السيد الوزير، هذا الارتفاع؟ وما هي الغاية منه؟

أما في الشق التشريعي:

فلقد وردت المادة 36 من مشروع النص، رافعة كل لبس حول عملية إعادة التنازل عن المساكن المدعمة من طرف الخزينة العمومية، وكيفية إرجاع مبلغ الإعانة، عكس ما جاء في المادة 91 من قانون المالية الفارط، التي حرمت الخزينة العمومية من أموال معتبرة، ونحن نستحسن إدراج هذه المادة في مشروع القانون.

وفي إطار تحسين تسيير المالية العمومية ومكافحة أساليب الغش، جاء مشروع القانون بتدابير جديدة وإجراءات لصالح التنمية، مثل: تخفيض فوائد القروض الموجهة

للاستثمار السكني، وكذلك بعض الإجراءات حول العمليات الجبائية، ولكن ما زالت الإدارة المكلفة بالضريبة تتعامل في تسيير إدارتها بطرق بدائية ونوع من الضبابية؛ فكيف، السيد الوزير، لا يعلم المكلف بالضريبة حول النصوص التنظيمية الصادرة عن الإدارة المركزية، وكأن هذا الأخير ليس طرفا في العملية؟

كما سجلنا بعض الملاحظات العامة والمتمثلة فيما يلي، السيد الوزير:

– أين وصلت عملية الرقمنة في السجل العقاري الممسوك لدى المحافظات العقارية؟

– أين وصلت عملية التحقيق العقاري وتسليم سندات الملكية، في إطار القانون 07 –02، المتعلق بالتحقيق العقاري؟

– أين وصلت عملية إحصاء الأملاك العرشية وتثمينها والإطار القانوني للتكفل بها؟

– أين وصلت عملية تسوية الأوعية العقارية، في إطار القانون 08 –15؟

– أين وصلت عملية إنجاز مناطق النشاطات التي كانت مبرمجة لكل بلدية؟

أما فيما يخص، سيدي الرئيس، سيدي الوزير، التنمية المحلية، باعتبار أنني منتخب عن ولاية عين تيموشنت، أذكر على سبيل المثال: إن الموقع الاستراتيجي لولاية عين تيموشنت والمؤهلات الطبيعية التي تمتاز بها، يجعلها قطبا اقتصاديا هاما، إذا ما استغلت ووظفت إمكانياتها توظيفا صحيحا. من هذا المنبر ندعو الحكومة إلى بعث الاستثمار الحقيقي والجاد، خاصة في الميدان الصناعي والفلاحي والسياحي، الذي سيعود بالفائدة إلى ساكنة الولاية وخلق الثروة وتقليص ظاهرة البطالة التي أصبحت هاجسا لشباب ولايتنا.

كمطلب كذلك، سيدي الرئيس، إنشاء مؤسسة تسيير موانئ الصيد، التابعة للولاية، عكس ما هو موجود، حيث يوجد ميناءان للصيد ببوزجار وبني صاف، الأول تابع لوهران، والثاني لولاية تلمسان.

سيدي الرئيس، إن صيغة السكن الريفي شهدت نجاحا كبيرا في ولاية عين تيموشنت، وخاصة السكن الريفي المجمّع، ومع توفر محافظة عقارية هامة، نطلب من الحكومة منح حصة إضافية إلى هاته الصيغة من السكن لفائدة كل من بلديات: المساعيد، رود بوجمعة، بوزجار، العمري وحاسي الغلة.

وأخيرا، السيد الرئيس، السيد الوزير، زميلاتي، زملائي، أشكركم على كرم الإصغاء، والسلام عليكم.

السيد الرئيس: شكرا للسيد عبد القادر مولخلوة؛ الكلمة الآن للسيد بلقاسم قارة.

السيد بلقاسم قارة: شكرا سيدي الرئيس؛ بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،

السيد وزير المالية،

السيدة الوزيرة، السادة الوزراء،

زميلاتي، زملائي،

أسرة الإعلام،

الحضور الكريم،

السلام عليكم ورحمة الله.

بداية، أشكر معالي وزير المالية، على تقديمه لأهم محاور مشروع قانون المالية لسنة 2019، كما أشكر اللجنة المختصة على تقريرها التمهيدي حول مشروع القانون، وإن كانت أبرز معالم ميزانية الدولة للسنة القادمة تتميز بالأهمية التي تعطيها الحكومة للتحويلات الاجتماعية من أجل ضمان العيش الكريم للمواطن، كما أن الدولة لاتزال تولي الأهمية للقطاعات الحيوية، كقطاع التربية والصحة والسكن، ورغم أن الوضع المالي للبلاد لايزال يعاني من بعض الهشاشة، إلا أنه يمكن القول إن الاقتصاد الوطني يمكنه، ببذل المزيد من الجهد والترشيد، أن يتجاوز منطقة الخطر، ولعل أهم نقطة تستحق التنويه في مشروع هذا القانون هو أن الحكومة تجاوزت قرار تجميد المشاريع التي اضطرت إليها في مرحلة سابقة، بسبب الظروف المالية التي نعرفها.

سيدي الرئيس، أعتذر منك أن يكون اليوم التدخل مركزا حول القطاعات التنموية ذات البعد المحلي، وسأتحدث تحديدا حول قطاعات تنموية تخص ولاية المدية، وسأتناول بالتحديد قطاع الأشغال العمومية، خاصة شبكة الطرق بالولاية، وقطاع الموارد المائية، وأتم الحديث عن قطاع التربية الوطنية بشقه المتعلق بالهياكل التربوية.

السيد الرئيس، تتميز ولاية المدية بموقع استراتيجي، باعتبارها بوابة الهضاب العليا والجنوب الجزائري، وهي

أيضا نقطة عبور بين الشرق والغرب، حيث إن أغلب التبادلات الاقتصادية بين هذه المناطق تتم عبر إقليمها، من خلال شبكة طرقها. ورغم ما أولته الدولة من اهتمام بقطاع الأشغال العمومية للولاية، خاصة في مجال شق الطرق الوطنية الولائية والبلدية، إلا أن هذه الشبكة الواسعة من الطرقات تعاني مشاكل اهتراء وتدهور، ما يتطلب رصد غلاف مالي يخصص لعمليات إعادة تأهيل هذه الشبكة، وللإشارة فإن أكثر من 70٪ من شبكة الطرق في الولاية هي بحاجة لإعادة تأهيل.

السيد الرئيس، أما فيما يخص قطاع الموارد المائية، فقد استفادت الولاية من حصة تقدر بـ 200000 متر مكعب، انطلاقا من سد كدية أسردون لتموين 18 بلدية، كما استفادت الولاية، في إطار مشروع الصندوق الوطني للمياه، من التجديد الجزئي لقنوات التوزيع وتمت برمجة عملية التجديد وتمديد شبكة توزيع المياه الصالحة للشرب عبر الولايات، في إطار مشروع استعجالي، الأمر الذي يساهم في توفير على الأقل 40٪ من المياه التي كانت تتسرب ظاهريا وباطنيا، وإن كانت ولاية المدية تعتمد على سد كدية أسردون، لتلبية الاحتياجات المائية، إلا أن الأمر الذي يفرض نفسه بإلحاح هو تجسيد ومرافقة مشاريع الربط وتجديد الشبكة لتحقيق التموين الدائم للسكان بالمياه الصالحة للشرب، والقضاء على ظاهرة التسربات التي تكلف الولاية في مخزونها المائي، وتكلف الخزينة العمومية أيضا. وبهذه المناسبة، أطلب توفير غلاف مالي، من أجل استكمال برنامج ربط بقية البلديات بشبكة المياه الشروب؛ وما يشجعنا على طرح هذا الموضوع اليوم، هو استفادة قطاع الموارد المائية من إجراءات رفع التجميد عن العديد من المشاريع وهو العائق الذي أخر إطلاق أعداد معتبرة من المشاريع. وقبل الانتقال للقطاع الثالث، لا تفوتني الإشارة هنا إلى تفشي ظاهرة إبرام الصفقات عن طريق التراضي، ورغم أن هذا الخيار تم اعتماده استثنائيا وفي حالات محددة، إلا أن هذا الإستثناء أصبح هو القاعدة المتعددة في إبرام الصفقات ويكفي أن مجموع قيمة الصفقات المبرمجة عن طريق التراضي في مختلف القطاعات بالولاية، قد قارب مبلغ 2000 مليار سنتيم، ولن أعلق على هذه الظاهرة بأكثر من هذا!

السيد الرئيس، أختم تدخلي بالحديث عن قطاع التربية الوطنية في الولاية وتحديدا في شقه المتعلق بالهياكل المدرسية، حيث تحصي الولاية 676 مدرسة ابتدائية، منها مدرسة واحدة خاصة، و141 متوسطة، و57 ثانوية، لكن في المقابل، فإن عدد سكان الولاية يقارب 1 مليون نسمة، موزعين عبر 64 بلدية، وكلنا نعلم الطبيعة شبه الريفية للولاية وما يعنيه ذلك من توزيع السكان عبر العديد من القرى والمداشر والتجمعات السكنية المتباعدة، وأمام هذه المعطيات، نلاحظ بشكل واضح النقص الكبير في عدد الثانويات مقارنة بعدد السكان وعدد البلديات، وهذا من أجل تجنيب التلاميذ عناء التنقلات ومشقتها. ومن أجل غلق المنافذ أمام التسرب المدرسي، فإنه أصبح من الضروري رفع حصة الولاية لمشاريع إنجاز الثانويات بما يتناسب مع الحجم السكاني، خاصة بعد قرار الحكومة برفع التجميد عن مشاريع قطاع التربية.

وأخيرا، أذكر بضرورة استكمال برنامج ربط بلديات المدية بالغاز الطبيعي، وهو التزام قطعه معالي وزير الطاقة، خلال زيارته الأخيرة للولاية.

ذلكم، سيدي الرئيس، ما أردت أن أسهم به في مناقشة وإثراء مشروع قانون المالية لسنة 2019، المعروض أمامنا اليوم، شكرا على حسن إصغائكم، والسلام عليكم ورحمة الله.

السيد الرئيس: شكرا للسيد بلقاسم قارة؛ الكلمة الآن للسيد سليمان زيان.

السيد سليمان زيان: شكرا سيدي الرئيس؛ بعد بسم الله الرحمن الرحيم؛

السيد رئيس المجلس المحترم،

السيد معالي وزير المالية،

السيد معالي وزير العلاقات مع البرلمان،

الطاقم الحكومي،

زميلاتي، زملائي، أعضاء المجلس،

أسرة الإعلام،

السلام عليكم.

أستهل تدخلي هذا بشكر الله سبحانه وتعالى، على نعمة الأمن والاستقرار السياسي والاقتصادي والتنمية المستدامة التي تنعم بها البلاد وكل هذا ما كان ليتحقق،

لو لا السياسة الرشيدة والحكيمة لفخامة رئيس الجمهورية.

سيدي الرئيس، ونحن نتصفح وندرس ميزانية 2019، أرى جاءت متوازنة، آخذة بعين الاعتبار الطابع الاجتماعي للدولة الجزائرية، وهذا ليس بغريب عن رئيس الجمهورية ، الذي منذ أن تولى الحكم في البلاد أعطى دائما الأولوية للجانب الاجتماعي، حيث خصص تحويل مالي هام، قصد الحفاظ على العيش الكريم، للفئات الاجتماعية الهشة، مع مواصلة الدعم للمواد الغذائية الأساسية للمواطن والوقود، رغم ما يكلف الدولة غاليا، نظير تهريب هاته المواد لدول الجوار عبر الحدود.

كذلك أعطت هاته الميزانية أولوية للقطاعات التي لها علاقة بمشارة مع حياة المواطن.

كقطاع التربية والتعلمي العالي والصحة؛ وكذا استكمال بناء السكن، وفق برنامج فخامة رئيس الجمهورية، رغم الضائقة المالية التي تمر بها البلاد، جراء انخفاض سعر البترول.

سيدي الرئيس، عندما نرى انهيار سعر البترول، في بضعة أيام انهيارا حادا، يجعلنا نتخوف من إعددا الميزانية باعتماد سعر مرجعي يقدر بـ 50 دولارا للبرميل الواحد، وخاصة أن هناك تقلصا كبيرا في احتياطي الصرف.

إذن، لابد من ترشيد النفقات على كل المستويات وإعطاء شفافية كبيرة في صرف المالي العام، مع إعطاء الأولوية للمشاريع الخالقة للثروة ومناصب العمل.

سيدي معالي وزير المالي، لابد من بذل مجهودات أكثر لمصالحكم في التحصيل الجبائي، نظرا للتحايل والهروب من تسديده، مع التحكم جيدا في التجارة الخارجية وتقليص الواردات غير الأساسية، وهنا أثمن القرار المتخذ من وزارة التجارة في زيادة الرسوم الجمركية على المواد المنتجة بالجزائر وذلك لحماية المنتوج الوطني.

سيدي الرئيس، لابد من التنويه ببعض المؤشرات الإيجابية لسنة 2018 بارتفاع ـ لأول مرة ـ في الصادرات خارج المحروقات بحوالي 2 مليار دولار، رغم أن هذا الرقم يبقى ضعيفا، لكن إذا تظافرت جهود الجميع في تنويع الصادرات، قصد الخروج من تبعية المحروقات، رويدا، رويدا، فالجزائر، لها القدرة على ذلك.

سيدي الرئيس، سيدي معالي وزير المالية، دعوني أرفع لكم بعض الانشغالات حول مشاريع مهمة وحيوية بولاية البويرة والتي لم تنطلق الأشغال بها وتنتظر رفع التجميد وتسجيلها لدى مصالحكم، أذكر منها:

ـ مشروع السكة الحديدية المكهربة للقطار السريع التي تربط مدينة الثنية ببجاية، مرورا بولاية البويرة، لعلمكم ـ سيدي الوزير ـ الدراسة تمت والشركات المنجزة معلومة ومعروفة والمشروع لم ينطلق بعد إلى يومنا هذا!

كذلك سكان كل من دائرة عين بسام، سوق الخميس، بئر اغبالو، ينتظرون تسجيل إنجاز طريق مزدوج بحوالي 20 كلم، يربط الطريق الوطني رقم 08 بالطريق السريع، مقر الولاية، قصد رفع الاختناق عن هذا الطريق والتقليل من حوادث المرور به. فالدراسة موجودة وينتظر التسجيل من طرف مصالحكم، رغم الوعود التي أعطيت لنا من كل المسؤولين السابقين للقطاع منذ سنة 2015.

سيدي معالي الوزير، نطلب منكم الأخذ بعين الاعتبار بعض مشاريع إيصال الغاز لتجمعات سكانية هامة في ولاية البويرة والتي هي مسجلة والدراسة بها موجودة ولم تنطلق الأشغال بها بعد، أذكر منها قرية أولاد بركة بالمعمورة، أولاد قاسم، سور الغزلان، التجمع السكاني المقنين ببرج أخريص، الكرايمية بعين بسام، وقرى أخرى بأولاد راشد وبئراغبالو بدائرة امشدالة.

وأخيرا، أقول عاشت الجزائر شامخة، إن شاء الله، نشكركم على حسن الإصغاء والسلام عليكم.

السيد الرئيس: شكرا للسيد سليمان زيان؛ الكلمة الآن للسيد حميد بوزكري.

السيد حميد بوزكري: شكرا للسيد الرئيس؛ بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على سيدنا محمد، النبي الكريم.

سيدي رئيس مجلس الأمة الفاضل،

السيدات، والسادة، أعضاء الحكومة المحترمون،

زميلاتي، زملائي، أعضاء مجلس الأمة،

السيدات والسادة الحضور،

السادة أسرة الإعلام،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

إن قانون المالية لسنة 2019، بالرغم من الظروف الاستثنائية الصعبة التي تعيشها البلاد والعالم، جاء

في مستوى طموح المواطن وكرس قدسية المكاسب الاجتماعية، وهذا ما يحسب لفخامة رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة، حفظه الله ورعاه، لعنايته بالفئات الضعيفة ويخصص أكثر من 20٪، من ميزانية الدولة موجهة للتحويلات الاجتماعية. إن هذه الجهود والتي لا ينكرها إلا جاحد، لابد أن يقابلها حكمة ورشاد في إنفاق اعتماداتها والتحلي بالشفافية والعدل.

إن قطاع الفلاحة ما زال يحتاج إلى جهود، حيث إن بلادنا تزخر بعوامل طبيعية وبشرية تجعلها في ريادة الدول في هذا المجال. لذا ندعو الحكومة، وبالخصوص وزارة الفلاحة، العمل على تشجيع وتأطير الفلاحين، وخاصة فئة الشباب، بإحصاء الممارسين في القطاع ومنحهم أراض فلاحية.

سيدي الرئيس، معالي الوزير،

إن قطاع السياحة أيضا من أولويات الحكومة، إلّا أن النهوض به ما زال يراوح مكانه، هنا لابد الإشارة إلى أن بعض المناطق المؤهلة سياحيا، بحكم عوامل جغرافية وتاريخية وحتى أثرية، تشهد ركودا تنمويا يعيق هذا النشاط ويرهن الأهداف المسطرة في القطاع.

وبالقياس على ولاية الشلف، إن أكثر المناطق عزلة وركودا تنمويا هي بلديات الساحل، الممتدة على مسافة 129 كلم وهنا نطرح أكبر انشغال للمنطقة وهو التأخر الكبير الذي يسجله مشروع إنجاز الطريق المزدوج تنس –الشلف، حيث أصبح من الصعوبة الولوج إلى المناطق الساحلية للولاية. إن الطرق المؤدية إلى كل بلديات الساحل تشكل اختناقا مروريا، يكلف الوافدين إلى سواحلنا ساعات، جعلتهم يغيرون وجهاتهم، وكذلك الطريق الوطني رقم 11، المار على طول الشريط الساحلي للولاية يعتبر أيضا نقطة سوداء، حيث يشهد تدهورا في بعض النقاط ويحتاج إلى توسيع. كما نسجل نقصا في التزود بالمياه الصالحة للشرب وعدم ربط الكثير من المناطق بالغاز الطبيعي.

إن ولاية الشلف أيضا تعاني من أثار الزلزال المدمر سنة 1980، حيث ما زال سكان الولاية يعانون من عدة مشاكل صحية، جراء البنايات الجاهزة، رغم جهود الدولة للقضاء عليها، إلا أن الكثير من العائلات ما زالت تعيش المعاناة في هذه الشاليهات.

في قطاع الصحة أيضا، المؤسسات المنجزة من هذا النمط أصبحت غير وظيفية تماما، كمستشفى الشطية وتنس، وعيادة الزبوجة. وللأمانة، هي انشغال كل ساكنة المنطقة التي تضم أكثر من 6 بلديات، يلتمسون من مسؤولي القطاع إنجاز مستشفى 60 سريرا، نظرا لكون المنطقة كلها غير مغطاة بهياكل صحية في المستوى، لذا نرى أنه مطلب شرعي لرفع الغبن عن هذه الجهة.

كما نطلب من وزير الصحة تحويل عيادة بني حواء، المنجزة حديثا، إلى مستشفى وهذا لاحتوائها على كل مقومات المستشفى، لأجل خلق خدمات نوعية بهذا الهيكل الذي يغطي هذه المنطقة الساحلية التي تعاني العزلة وتشهد إقبالا كبيرا للسياح في فصل الصيف.

إن قطاع السكن نراه كذلك ما زال بحاجة إلى دعم مالي، لتمكين الوزارة من الوفاء بالتزاماتها تجاه كل البرامج المقترحة من مختلف الصيغ، كما لاحظنا أن حصة الإعانات الريفية المبرمجة في سنة 2019، قليلة جدا، مقارنة بالطلبات المتراكمة في السنوات الماضية، لذا وجب تخصيص إعانات إضافية للقضاء على البنايات الهشة، غير اللائقة، لأجل تثبيت سكان الأرياف بمناطقهم، خاصة أن الكثير من البلديات بحاجة إلى هذا النمط لطابعها الريفي، كبلدية بريرة، مصدق، بني بوعتاب، الظهرة، بني حواء، وتلعصة.

سيدي الرئيس، معالي الوزير،

تعيش فئة من الموظفين وضعية اجتماعية مزرية، ويتعلق الأمر بالعمال المهنيين، المتعاقدين بصيغة التوقيت الجزئي، حيث لا تتعدى أجرتهم الشهرية 8000 دج، ندعو الحكومة إلى النظر في إمكانية ترقيتهم إلى توقيت كامل كباقي العمال، لأنهم يؤدون نفس الوظيفة في قطاعات عمومية مختلفة وهذا من منطق الإنصاف.

كما نلتمس من الحكومة إعادة النظر في فئة موظفي عقود الإدماج المختلفة، حيث يتم تسريحهم بحجة نهاية العقد، بعد سنوات من الخدمة، اكتسبوا خبرة في الإدارات التي ينتمون إليها وأصبحت هذه الإدارات تعتمد عليهم في تسيير مصالحها، لذا من العدل ترك عقودهم مفتوحة، إلى غاية تثبيتهم في مناصب عمل دائمة.

نشكركم على كرم الإصغاء، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس: شكرا للسيد حميد بوزكري؛ الكلمة الآن للسيد عبد الوهاب بن زعيم.

السيد عبد الوهاب بن زعيم: شكرا للسيد الرئيس؛ بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد رئيس المجلس المحترم،

السيدة والسادة الوزراء الأفاضل،

زميلاتي، وزملائي الكرام،

أسرة الصحافة،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

قبل التدخل حول قانون المالية، أود التوضيح الآتي:

السيد الرئيس، أنا أنتمي لحزب جبهة التحرير الوطني ومناضل في حزب جبهة التحرير ومنتخب بحزب جبهة التحرير الوطني.

أعود إلى قانون المالية؛

إن عصرنة قطاع المالية وتسهيل إجراءات الحصول على الوثائق، خاصة الداخلة في الاستثمار من شأنه دفع عجلة التنمية والتطور الاقتصادي.

السيد الوزير، المتعاملون يعانون من ثقل الإجراءات والصعوبة في الحصول على الوثائق لدى مختلف المصالح، لذلك، ففي انتظار العصرنة الكلية للوظائف، أقترح معالي الوزير، إعطاء تعليمات صارمة لمختلف المصالح للإجابة على ملفات المستثمرين، سواء بالسلب أو بالإيجاب، وتحديد مدة الإجابة على الملفات كتابيا.

نعم أولا! هل يسمح له القانون أم لا؟ لماذا تبقى الملفات متراكمة في الأدراج!؟

لا يعقل، السيد الوزير، البنوك، مديريات العمل، الجمارك، السجل التجاري، المحافظات العقارية، الموثقون والجميع يطلب المزيد من الوثائق؛ هنا لا يستطيع التوفيق بين عمله والإنتاج وخلق الثروة ومناصب العمل ومجابهة الأطنان من الوثائق؛ هنا أود أن أشير: أنا لست ضد الوثائق القانونية، بل أدعو لتسهيلها وعصرنتها وعدم المبالغة في طلبها في كل مرة، وهنا أقترح، سيدي الوزير، فيما يخص المصالح الوزارية، وضع لجنة وزارية من مختلف مصالح قطاعكم الوزاري، تدرس إمكانية حذف بعض الوثائق غير الضرورية، وكذلك خلق نموذج واحد، يتوفر على جميع المعلومات القانونية، يصدر من وزارتكم، هذا النموذج يكون مقبولا لدى جميع الإدارات.

السيد الوزير، إني أرفع لكم هذا الاقتراح، أرجو النظر فيه بامتعان ودرسه.

إن الهدف من ذلك هو تحرير المتعامل الاقتصادي، ليتجه للزيادة في الإنتاج والزيادة في العمل وخلق فرص عمل أخرى.

أما فيما يخص قانون المالية، فإن إجراءاته مقبولة وهو يعتمد على نسبة كبيرة من مداخيل النفط، لذلك دعوت، في بداية تدخلي، إلى خلق طرق اقتصادية أخرى وطنيا، من أجل دعم المنتوج الوطني والاتجاه للتصدير وتوفير العملة.

كان واجبا ـ السيد الوزير ـ توخي الحذر وإنقاص الميزانية على الأقل بـ 20٪ لمجابهة الأزمة المالية وربح سنتين أو أكثر والحفاظ المؤقت على احتياطي الصرف.

الملاحظ كذلك أن عدد المشاريع المجمدة، أعيد إدراجها وبرمجتها، رغم سقوط سعر النفط. هل هناك تفسيرات مالية لذلك؟

السيد الوزير، أختم القول، إنه وجب إيجاد ديناميكية سريعة ومستعجلة وملحة لتحرير الاستثمار الداخلي بسرعة قصوى؛ وهنا وجب تحسيس كافة الإدارات بضرورة المسؤولية التي تنتظر الجميع، فالجميع يطلب الشغل والعمل، وآلاف الشباب المتخرجين ينتظرون فرصة للعمل؛ والحل هو العمل من أجل توفير مناصب العمل؛ والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس: شكرا للسيد عبد الوهاب بن زعيم؛ الكلمة الآن للسيد مليك خذيري.

السيد مليك خذيري: شكرا سيدي الرئيس، بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على رسول الله الكريم.

الفاضل رئيس مجلس الأمة،

السيدات، والسادة أعضاء الحكومة الموقرون،

زميلاتي، زملائي،

أسرة الإعلام،

السادة الحضور،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

في بداية مداخلتي، سيدي الرئيس، لا يسعني إلا أن أوجه أسمى عبارات الشكر والعرفان إلى الإبن البار، المجاهد، فخامة رئيس الجمهورية، السيد عبد العزيز بوتفليقة، على كل العطاءات والجهود المبذولة من أجل رقي وازدهار البلاد؛ فمن خلال قراءة سريعة لمسيرة الرجل منذ

توليه قيادة البلاد ليومنا هذا، فإننا نرى جليا مدى وفائه وإخلاصه بكل وعوده، وفي كل المجالات، من خلال كل البرامج التنموية التي سطرت وانتهجت، والتي أعطت أكلها وثمارها وابتهج بها المواطن وتنفس الصعداء.

ويبقى نجاح مشروع الوئام والمصالحة الوطنية أغلى المكاسب التي حققتها الدولة الجزائرية، في ظل الحوكمة الرشيدة لفخامة رئيس الجمهورية والذي أخرج البلاد من نفق مظلم ورفعها عاليا إلى مصاف الدول الآمنة والمتقدمة.

سيدي الرئيس، معالي الوزير،

إن الحديث عن مشروع قانون المالية لسنة 2019، هو الحديث عن كل التحديات التي رفعتها السلطات العليا للبلاد، والناتجة عن الوضع الاقتصادي الصعب الذي تعيشه ويعيشه العالم عامة، في ظل الاعتماد الأساسي على المحروقات. فبالرغم من تدني أسعارها، إلا أن الدولة الجزائرية وبقيادة رئيس الجمهورية، استطاعت التحكم في هذه الأوضاع ومواكبة كل الرهانات المنتهجة والإجراءات والتدابير التي اتخذت في قانون المالية للسنة الماضية، واللجوء للاستدانة الداخلية، من خلال التمويل غير التقليدي وعدم اللجوء للاستدانة الخارجية، مستفيدة في ذلك من الأزمات الاقتصادية الماضية والتي مرت على البلاد، وتحملت الدولة كل أعباء الزيادات على عاتقها وجعلت المواطن في منأى عنها.

سيدي الرئيس،

لقد جاء هذا القانون والذي هو استمرارية لمشروع قانون 2018، هذا الأخير، تعالت عليه الأصوات من هنا وهناك وقامت عليه الدنيا، وذلك من خلال النداء بالزيادات في الرسوم والضرائب والارتفاع الكبير في مستوى التضخم، ولكن ـ الحمد لله ـ لقد مر في هدوء وسلام، وهذا كله بفضل هذه التدابير المتخذة من طرف الحكومة في ظل الحكم الراشد.

سيدي الرئيس،

نثمن وننوه بكل ما جاء في هذا المشروع، والذي حافظ على طابعه الاجتماعي والذي عرف ارتفاعا في نسبة التحويلات الاجتماعية مقارنة بالسنة الماضية ونثمن كذلك كل ما جاء في هذا القانون من قرارات وتدابير، خاصة فيما تعلق بالاستثمار والذي يبقى السبيل الوحيد في إنشاء فرص العمل وخلق الثروة. ولكن تبقى البيروقراطية ومركزية القرارات من أهم الأسباب التي جعلت هذا الأخير يسير بخطى بطيئة لا تواكب أهداف واستراتيجية الحكومة، لذا وجب إعطاء صلاحيات أكثر للسلطات المحلية لتسريع الإجراءات والتخفيف من العبء الإداري وبعث مناطق صناعية جديدة وإحصاء المناطق الحالية غير المستغلة من طرف أصحابها، من أجل خلق ديناميكية أكثر ومناخ ملائم للاستثمار.

سيدي الرئيس،

يبقى مشكل البطالة من بين أهم المشاكل الرئيسية التي يعاني منها الشباب وخريجو الجامعات، والذي خلق لديهم الإحساس باليأس والتشاؤم، لذا وجب على الحكومة إيجاد حلول لهذا المشكل، وذلك بتقوية دور المنظومة التعليمية في التكوين والإدماج الاجتماعي والاقتصادي للشباب، والعمل على تقليص الفوارق بين الفئات والجهات.

سيدي الرئيس، معالي الوزير،

إن الحكومة الجزائرية لم تبخل ولم تدخر أي جهد في بعث ورفع مستوى التنمية المحلية في كل ولايات الجمهورية، ويظهر هذا جليا، من خلال الرفع في الاعتمادات المالية في صناديق (BCD) لسنة 2019، ولكن لاحظنا سوء التسيير للعديد من المسؤولين المحليين والمدراء التنفيذيين، حال دون تحقيق الأهداف المنشودة والمسطرة، لذا وجب على الحكومة الضرب بيد من حديد لكل مسؤول غير قادر على تسيير وتحمل مسؤولية شؤون قطاعه؛ وتبقى الكفاءة البشرية هي من أهم الوسائل الواجب اعتمادها لمجابهة كل هاته الرهانات التي تمر بها البلاد.

سيدي الرئيس،

من خلال مناقشة مشروع هذا القانون، لا يفوتني أن أطلب من معاليكم، سيدي الوزير المحترم، رفع التجميد عن كل المشاريع المتعلقة بالصحة والتربية والنقل والطرقات لولاية تبسة، هاته الولاية المجاهدة والحدودية والمنجمية بامتياز، والتي بقيت أغلب بلدياتها تعاني ولحد اليوم؛ فبلدية الشريعة ما زالت تعاني في قطاع الصحة وتنتظر رفع التجميد عن مشروع الاستعجالات الطبية؛ وأغلبية سكان الجهة الشمالية تعاني وليومنا هذا من النقص الكبير في الماء الشروب، وأغلبية الطرقات الداخلية للعديد من البلديات هي مهترئة، وخاصة تلك المرتبطة بغرب الولاية..

السيد الرئيس: شكرا للسيد مليك خذيري؛ الكلمة الآن للسيد سعيد كاشا.

السيد سعيد كاشا: شكرا سيدي الرئيس؛ بعد بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على رسول الله؛

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمون،

زميلاتي، زملائي المحترمون،

ممثلو وسائل الإعلام،

الحضور الكرام،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

بداية ونحن نحتفل بالمولد النبوي الشريف أتوجه للحضور وللشعب الجزائري بأصدق التهاني وأفضل الأماني بهذه المناسبة الكريمة والعزيزة علينا ونرجو من الله أن يحفظ بلادنا وشعبنا وينعم علينا بالخير والبركات.

وأتوجه بالشكر لأعضاء لجنة المالية على التقرير المقدم والذي سمح لنا بالإطلاع بصفة جيدة على القانون.

السيد الرئيس،

إن مشروع قانون المالية لهذه السنة وعلى عكس القوانين الماضية، جاء خاليا من الرسوم والضرائب والفضل في ذلك يعود إلى القرارات والتوصيات الموجهة للحكومة من قبل فخامة رئيس الجمهورية، السيد عبد العزيز بوتفليقة، لحماية المواطنين من أعباء جديدة، تؤثر على قدرتهم الشرائية وحياتهم المعيشية.

السيد الرئيس،

لقد سبق لي وأن قدمت عدة اقتراحات عند مناقشة قانون المالية لسنة 2017، منها استبدال أو تغيير الأوراق المالية المتداولة في السوق، لإجبار أصحاب المال على دفع أموالهم المكدسة خارج البنوك لتقييم الكتلة النقدية، وحسب ما علمناه، فإن محافظ البنك الوطني أعطى أوامر في هذا الشأن، أود أن أشكره في هذا الصدد.

السيد الرئيس،

إن بلادنا تواجه تحديات عديدة، ورهانات كبيرة تتطلب التجنيد والتعبئة، ومن هذا المنطلق، أناشد الطبقة السياسية والفاعلين في المجتمع وكل القوى الحية فيه إلى الاصطفاف صفا واحدا لتفويت الفرصة على المتربصين بالجزائر، سواء بالداخل أو الخارج، خاصة وأننا مقبلون على استحقاقات هامة سنة 2019.

السيد الرئيس،

في نهاية مداخلتي، لا يفوتني أن أنوه بالمجهودات الكبيرة التي يقوم بها والي ولاية وهران المحترم، وحرصه الشديد والوقوف الشخصي واليومي على إتمام المشاريع المسطرة، حتى تكون الولاية في الموعد لاحتضان الألعاب المتوسطية، لذلك نشكر الالتفاتة الطيبة للدولة الجزائرية على رصدها اعتمادات مالية خاصة لتكوين الرياضيين وتحضيرهم لهذه التظاهرة ولنكن كلنا في الموعد، من سلطات منتخبين ومجتمع مدني وإعلام، ونجعل من وهران عاصمة للغرب الجزائري بامتياز، ولتكون وهران عروسا للمتوسط، وتُشّرف سكانها الجزائريين والجزائر ككل، شكرا والسلام عليكم.

السيد الرئيس: شكرا للسيد سعيد كاشا؛ الكلمة الآن للسيد عمار ملاح.

السيد عمار ملاح: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،

السادة الوزراء المحترمون،

أخواتي، إخواني، أعضاء مجلس الأمة،

أسرة الإعلام،

الحضور الكريم،

تحية واحترام وسلام الله عليكم ورحمته، وبعد؛

كان ماضيا قرار للدولة يخص عدم الاستدانة من (FMI)، وكانت هذه الاستدانة عندما وصل سعر البترول09 دولارات وكانت النهاية لهذه الاستدانة في الأعوام الماضية، والفضل كل الفضل يرجع إلى السيد رئيس الجمهورية، مع ارتفاع الإيرادات المالية في الجزائر وارتفاع سعر البترول.

في الجلسة البرلمانية لدراسة ميزانية 2019، اعترف السيد وزير المالية بأن الجزائر ستواجه عجزا ماليا في ميزانية 2019، وأن احتياطي الصرف سينهار، وخاصة في سنة 2021، رغم طبع 40 مليار دولار – وهو تمويل غير تقليدي – مع اقتطاع من صندوق ضبط الإيرادات. وسيقع تراجع في إيرادات البضائع، وهذا الانخفاض سيتواصل في ميزانيات السنوات الثلاث 2019 –2020 –2021.

هذه الأزمة الاقتصادية ستؤثر على الجزائر وعلى مسيرتها التنموية.

في تقرير سنوي لبنك الجزائر، قيل إن الديون الخارجية خلال سنة 2017، بلغت 40 ألف مليار، رغم طبع النقود أو التمويل غير التقليدي.

وعليه، لا يسمح لنا المجال لذكر هذه الأرقام عن العجز:

– عجز في ميزان المدفوعات.

– عجز معتبر للميزان التجاري.

– كذلك بالنسبة للواردات وعجزها وبالتأكيد إن عجز ميزان المدفوعات، سيساهم في التأثير على احتياطي الصرف، وكل هذا العجز سيودي إلى تآكل احتياطي الجزائر من العملة الصعبة.

نريد بعض التوضيحات عن الميزانية، وكل الحقائق ولو مرة عن هذه الأزمة، علما أن مستقبل هذه الأمة مبني على الحفاظ على الإرادات المالية، ومحاربة الفساد بكل قوة وبصدق للتنمية ولتحسين الإطار المعيشي للمواطن وتخفيف هذه الأزمة.

أخيرا، في كلمة تلفزيونية البارحة قيل: إن مجموعة الأزمات الدولية تحذر الجزائر من أزمة حادة في ميزانية 2019، ما هو رأي السيد وزير المالية من هذه المجموعة الدولية؟

شكرا، وفقنا الله لخدمة هذا الوطن والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس: شكرا للسيد عمار ملاح؛ الكلمة الآن للسيد محمد خليفة.

السيد محمد خليفة: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على رسول الله.

السيد الرئيس،

معالي وزير المالية المحترم والوفد المرافق له،

السيدة والسادة الوزراء،

زميلاتي، زملائي، أعضاء مجلس الأمة،

أسرة الإعلام،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

في البداية، سيدي الرئيس، إسمحوا لي، أن أتقدم لكم ولكافة الشعب الجزائري بأحر التهاني بمناسبة المولد النبوي الشريف، والذكرى 64 لاندلاع الثورة التحريرية المجيدة والترحم على أرواح شهدائنا الأبرار، أعادها الله علينا والجزائر من حسن إلى أحسن.

قبل التطرق إلى مشروع قانون المالية لسنة 2019، بودي أن أتقدم بالشكر لأعضاء الحكومة، على المجهودات المبذولة والنتائج الإيجابية المحققة من خلال تنفيذ قانون المالية لسنة 2018؛ طبعا في ظل متابعة وتوجيهات فخامة الرئيس عبد العزيز بوتفليقة.

وبعد اطلاعنا على محتوى قانون المالية للسنة المقبلة 2019، يجدر بنا أن نثمن المجهودات أو نسجل ارتياحنا لما جاء في مشروع قانون المالية، خاصة ما تعلق منه بقسم التجهيز الذي يضمن من خلاله على وتيرة نمو معتبرة.

أما بالنسبة لولايات الجنوب وولايتي ضمنها والهضاب العليا، فإننا ننوه بما جاء في القانون من دعم لصندوقي الجنوب والهضاب العليا، وذلك تطبيقا لتوجيهات فخامة رئيس الجمهورية، لتطوير هذه المناطق لتحقيق تثبيت ساكنيها واستقطاب شباب المناطق الشمالية.

أما بالنسبة للسكن، فإننا نسجل بارتياح مواصلة الحكومة لمواصلة لبرنامج السكن بمختلف صيغه، وخاصة المادة 35 مكرر، والتي تسمح بالتنازل عن السكن للمستفيدين بعد سنتين من تاريخ إعداد العقود.

كما ندعم مواصلة الحكومة لدعم صندوق التقاعد وصندوق الضمان الاجتماعي لصالح الفئات المحرومة.

وفيما يخص الضرائب والرسوم، فإننا نثمن عاليا عدم تسجيل أية زيادات في الضرائب والرسوم على مداخيل الفئات المتوسطة والهشة، للحفاظ على القدرة الشرائية للمواطن؛ وبالتالي الإبقاء على السياسة الاجتماعية للدولة الجزائرية كخيار استراتيجي.

وفي هذا الصدد، فإننا نحبذ أن يوجه دعم الدولة لمستحقيه مباشرة، ولو بصفة تدريجية، وفق برنامج زمني محدد.

كما ننوه بالإجراءات المتخذة لمكافحة الغش والتهرب الضريبي وتحسين مناخ الاستثمار حسبما جاء في المواد: 7، 8، 9، 17، 18، 29، 30 إلى 33، ونقترح في هذا الشأن الإسراع إلى تطوير المنظومة الضريبية وتطبيق إلزامية التعامل بالصكوك.

وفي الأخير، أستسمحكم، سيدي الرئيس، أن أطرح بعض الانشغالات التي تخص ولايتي ومنها:

1 – منح إعانة السكن لمستفيدي القطع الأرضية، خاصة أغلبيتهم ليس لديهم الإمكانيات لإنجاز سكنات على هذا القطع.

2 – رفع التجميد على مشروع المستشفى الجديد وكذا مركز القلب والشرايين، خاصة أن ولاية بسكرة بها مستشفى ببناء جاهز انتهت صلاحيته منذ سنوات.

3 – إنجاز مستشفى 60 سريرا، بكل من دائرتي أورلال وسيدي خالد، وذلك لبعدهما عن الولاية ووجود كثافة سكانية بهده الدوائر.

4 – إنجاز دراسة لاستغلال مياه فيضان وادي جدي لصالح بلديات دائرة أولاد جلال ودائرة أورلال، وذلك لما له من أهمية اقتصادية في تطوير الزراعة في ولاية بسكرة.

5 – الإسراع في إنجاز إزدواجية الطريق الرابط بين ولاية بسكرة وولاية خنشلة العابر لدائرة سيدي عقبة وزريبة الوادي.

6 – جلب مياه الشرب من سد بني هارون نحو بسكرة، لأنها في أمس الحاجة لذلك، بالنظر للارتفاع الكبير في استهلاك مياه الشرب لمختلف بلديات الولاية.

7 – تطبيق قانون الاستصلاح 83 – 18 بالنسبة للمستثمرات المغروسة بالنخيل، بدلا من قانون الامتياز.

8 – تخصيص برنامج خاص لتهيئة مختلف بلديات الولاية التي تعاني من اهتراء لأغلب الطرق البلدية.

9 – رفع التجميد عن مشروع تكرير البترول بدائرة لوطاية، الذي استبشره شباب المنطقة إلا أن حلمهم لم يكتمل..

السيد الرئيس: شكرا للسيد محمد خليفة؛ الكلمة الآن للسيدة رفيقة قصري.

السيدة رفيقة قصري:

السيد الرئيس،

معالي الوزراء،

زميلاتي، زملائي،

أسرة الإعلام،

السلام عليكم.

في البداية، أنوه بالجهد المبذول من طرف معالي وزير المالية ومساعديه في تحضير هذا المشروع.

جاء هذا المشروع، تنفيذا للتوجيهات الرشيدة لفخامة رئيس الجمهورية، ويهدف أساسا إلى الحفاظ على الاستقرار، والتوازنات الكبرى، مع مواصلة السياسات الاجتماعية، ودعم الاستثمارات، من أجل التنويع الاقتصادي والخروج تدريجيا من التبعية للمحروقات.

وما يميز هذا المشروع هو عدم وجود أي رسوم جديدة أو أي ارتفاع في الضرائب؛ ومن المرتقب أن تواصل الدولة التزاماتها تجاه قطاعات حساسة، كالتربية والتعليم العالي والتكوين والصحة والسكن.

ما لفت انتهابي، معالي الوزير، هو حجم الواردات المرتقبة في 2019، التي ستصل إلى 44 مليار دولار، مقابل حجم الصادرات المقدر بـ 33 مليار دولار، ولسد العجز سيتم اللجوء إلى احتياطي الصرف، الذي سيعرف تراجعا سنة بعد سنة.

لدي بعض التساؤلات:

1 – ما هي تركيبة الواردات من خدمات وآليات التجهيز ومواد أولية ومواد موجهة للاستهلاك؟ هل توجد نظرة استباقية أو التفكير في إصلاحات لمواجهة التحديات التي تنتظر البلاد بعد 2023؟

2 – فيما يتعلق بالتحويلات الاجتماعية، بالفعل لم تتخل الدولة عن طابعها الاجتماعي، بالعكس من المرتقب أن تفوق هاته التحويلات 1770 مليار دج، أي ما يناسب 21٪ من ميزانية الدولة.

وهذا، بالإضافة إلى التحويلات غير المرصودة في الميزانية، والتي تتعلق بالخصوص بدعم أسعار المواد الطاقوية كالبنزين والديازل والغاز.

سؤال: لماذا لم يعط في المذكرة حجم الأموال المخصصة لهذا الدعم الضمني الموجه للمواد الطاقوية المرتقب في سنتي 2018 و2019؟

كنت أرتقب أن تواصل الدولة التعديلات على أسعار بعض المواد الطاقوية التي بدأ تطبيقها منذ 2016، ولو بصفة رمزية، وكلنا نعلم أن الأسعار المعمول بها محليا بعيدة بكثير عن الأسعار الحقيقية.

3 – لاحظنا بارتياح مواصلة تحسين خدمات المرفق العام في عدة قطاعات، لكن لم يحظ القطاع المصرفي والبنكي بنفس الوتيرة، فيما يتعلق بالعصرنة والرقمنة. متى نرى، معالي الوزير، تحديث القطاع المصرفي والبنكي؟

4 – أتساءل حول الدعم الموجه للفاعلين الاقتصاديين، المتمثل في عدة إجراءات تحفيزية وامتيازات؟ أذكر من بينها: عدم الزيادات في الرسوم، إعفاءات أو تخفيضات في الضرائب، إعادة جدولة الديون، دعم لإعادة تأهيل المؤسسات، تسهيلات جمركية، تسهيلات في الحصول على العقار، دعم المؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة والمناولة، تنظيم معارض في الداخل والخارج؛ والهدف من كل هذه التدابير هو ترقية اقتصاد متنوع، منتج وخلاق للثروة، والقيمة المضافة، ومناصب شغل جديدة.

فيما يتعلق بنسبة البطالة بالذات، تطرقت المذكرة المرفقة لهذا المشروع، بصفة سريعة جدا، إلى معدل البطالة الذي كان 10.7٪ في سنة 2016، و11.7٪ في سنة 2017. هل لديكم، معالي الوزير، أرقام فيما يتعلق بنسبة البطالة المرتقبة هذه السنة أو على الأقل في السداسي الأول من سنة 2018، علما أن نسبة النمو والتضخم والبطالة هي المؤشرات الهامة الثلاث التي تصف اقتصاد ما.

كخلاصة لدي بعض التوصيات:

– يجب تعزيز دور الدولة في الضبط والرقابة، ومتابعة تطبيق القوانين.

– التحكم أكثر في تسيير المال العام.

– نجاعة أكثر في عملية التحصيل الجبائي.

– مكافحة الغش الضريبي، وتهريب العملة الصعبة.

– ضرورة التعامل بالفوترة.

– التقليص من الواردات غير الضرورية.

– محاربة المضاربة والأسواق الموازية.

– التسريع في انتشار استعمال الدفع الإلكتروني.

– التحكم أكثر في الإحصاءات والمعطيات والأرقام.

– تحويل الدعم للفئات ذات الدخل الضعيف.

– محاربة تبذير المواد المدعمة.

– مواصلة مكافحة التهريب والمتاجرة بالمخدرات.

وأغتنم هذه الفرصة، لأنوه بالجهد المبذول من طرف الجيش الوطني الشعبي، وكل أسلاك الأمن والدرك والحماية المدنية والجمارك وكل الساهرين على أمن وسلامة البلاد والعباد.

وفي الأخير، ورغم الظرف الصعب الراهن، إنني على يقين أن بلادنا التي عرفت هزات عديدة ستصمد وستواجه التحديات بفضل جهد الجميع، وشكرا.

السيد الرئيس: شكرا للسيدة رفيقة قصري؛ الكلمة الآن للسيد فتاح طالبي.

السيد فتاح طالبي: شكرا سيدي الرئيس، بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة الوزراء،

زميلاتي، زملائي،

الأسرة الإعلامية،

السلام عليكم ورحمة الله.

بعد الاطلاع على محتوى مشروع قانون المالية لسنة 2019، سجلت بعض الملاحظات التالية:

أولا، بخصوص المادة 33، المتعلقة بالأحكام الخاصة بأملاك الدولة، الواردة في الصفحة 55، أرى أن ما ورد في هذه المادة، لا يكفي للوصول إلى الهدف المراد، حبذا لو نضيف غرامة على عدم القيام بذلك، أي الذي لا يسجل يدفع غرامة إجبارية، فهذه المادة بالصورة التي وردت عليها لا يترتب عليها أي أثر ذا معنى. زيادة على الغرامة، نسلط عقوبة على كل مسؤول يتقاعس عن القيام بالتسجيل، لأن الواقع علمنا بأن الغرامة والعقوبة أحسن سبيل لأداء أي فعل بشكل جيد ومقبول، في ظل غياب الوعي والشعور بالالتزام الواجب الإداري والمهني.

ثانيا، بخصوص المادة 38، الواردة في الصفحة 63 من المشروع، نرجو التعجيل في إصدار النصوص التنظيمية أولا، ثانيا حبذا لو كان توضيح أكثر، وهو أن التضامن يكون داخل إقليم الولاية الواحدة، أيضا لكون هذه المادة غير ملزمة التطبيق، فكان الأجدر أن تتضمن المادة تكملة إجبارية، كأن نقول: في حالة وجود فائض بإحدى البلديات تُرَحل نسبة منه وجوبا بقرار من والي الولاية لبلدية أخرى.

ثالثا، بخصوص المادة 47، الواردة في الصفحة 76، وصل الصندوق الوطني للتقاعد لحد الاقتراض من الصندوق الوطني للاستثمار، بعد أن كانت لديه فوائض معتبرة، هنا لدينا ما نقول، من خلال الاطلاع على تجارب صناديق التقاعد بعدة دول، وجدنا أنها في مثل هذه الحالات تمول نفسها بنفسها، من خلال قيامها، عند توفر الفوائض لديها، بإنجاز عدد من الاستثمارات المربحة، بينما عندنا نجد أن الصندوق يعتمد على ما يعطى له فقط، إلى متى؟

يجب أن يتفطن الصندوق الوطني للتقاعد ووزارة العمل لهذا الأمر، وأن توفر هذه الأخيرة القوانين المساعدة على ذلك.

أخيرا، من خلال التمعن في الجدول (ج) المتعلق بتوزيع النفقات ذات الطابع النهائي لسنة 2019، حسب القطاعات، نلاحظ الباب المخصص للمخططات التنموية البلدية(PCD)، خصص له مبلغ لا يكفي احتياجات التنمية بالبلديات، فمثلا ولاية ميلة كنموذج، هناك أكثر من 90٪ من أصل 32 بلدية تعاني من العجز المالي وليس لها القدرة على القيام بأية إنجازات تنموية، حال مئات البلديات بالولايات الأخرى.

ولذا كنا نتمنى أن يرفع هذا المبلغ، لأنه فعلا يخدم المصلحة العامة ويكمل الكثير من النقائص؛ وشكرا على الإصغاء والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس: شكرا للسيد فتاح طالبي؛ الكلمة الآن للسيد عبد القادر بن سالم.

السيد عبد القادر بن سالم: شكرا للسيد الرئيس؛ بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

رئيس مجلس الأمة، السيد عبد القادر بن صالح،

السيد وزير المالية، ممثل الحكومة،

السادة الوزراء،

أعضاء مجلس الأمة الموقر،

السادة الحضور،

أسرة الإعلام،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

في البداية، ومقاربة لأي قراءة يمكن إسقاطها على هذا المشروع، مشروع قانون المالية لسنة 2019، فإن ذلك لا يمكن أن يتم بمعزل عن ظروف المحيط الاقتصاديين، لأن اقتصاديات العالم اليوم أصبحت كلا متكاملا، يؤثر الأحد على الآخر بصورة مباشرة أو غير مباشرة، ولعل الجزائر هي إحدى هذه الدول التي تتأثر بهذا المحيط، وفق المنظور الآنف الذكر، وخاصة كونها دولة نفطية، وسوق النفط كما نعلم هو أول من يخضع لهذه الهزات.

وبالتالي فإن اقتصاديات مثل هذه الدول يجب أن يراعى فيها عدة اعتبارات، والجزائر ـ كما يعلم الجميع ـ لها من التجارب والخبرات ما يجعلها تتجاوز إكراهات كهذه وتجاوزتها في أحلك المراحل، بفضل قيادة الدولة التي تقف إلى جانب المواطن الجزائري والأمثلة على ذلك كثيرة، والتي أجابت على المنكرين لهذه المواقف.

سيدي الرئيس، سيدي الوزير،

إن مشروع هذا القانون والذي نحن بصدد مناقشته، لم يغفل عن أهم المرتكزات الأساسية والتي نراها مكونا أساسيا لبعث الاقتصاد الوطني، لعل أهمها:

1 – إعادة النظر في المنظومة الجبائية والضريبة وتبسيط الإجراءات ومحاربة الغش.

2 – إعادة النظر في مسائل الاستثمار وهي نقاط في رأينا لو راجعنا تشريعاتها بجدية أكبر وبصرامة لاستقامت هذه المنظومة.

إنما السؤال المطروح هو: إلى أي حد يمكن لهذه الإجراءات أن تتجسد واقعا، خاصة وأن الأمر نفسه قد طرح في مشاريع قوانين كهذه؟ مع علمنا أن هذه التدابير هي إضافة لا مفر منها لتحسين الاقتصاد الوطني وتدعيمه، ونحن لا نشك لحظة في جهود الدولة والوزارة المعنية وجهد الدولة ككل في اتخاذ كل الإجراءات للوصول بهذه التدابير التشريعية الجديدة إلى حيز التطبيق.

وتعليقا على ذلك، فإن مكافحة الغش الضريبي أضحى أمرا مقلقا بالنسبة للخزينة الجزائرية. وعليه، وجب إحداث ثورة على هذا التهرب الذي يمثل نسبة كبيرة من الأموال، وهذا بإحداث آليات جديدة، ترهن تحرك أي تاجر أو مستثمر في معالجة عمله إن لم يسو هذه الإجراءات.

أما الحديث عن الاستثمار، فهو حديث قد يطول، لأن الحاجة إلى ثقافة الإستثمار هي المرتكز الأوّل والأساس، وهو ما يفتقده ـ للأسف ـ الكثير من الممارسين، كون الربط بين ذلك ودعم البنوك لهذه الأنشطة وغياب الثقافة التي تؤطر ذلك، ـ كما أشرنا ـ هو ما أضر بالعملية والأمثلة على ذلك كثيرة، لكن تبسيط الإجراءات أمر آخر وجب على الدولة السعي فيه. وعليه، نقترح ما يلي:

1– دراسة الملفات دراسة جدية والوقوف على جدول المشروع وآفاقه المستقبلية وإمكانية صاحبه ورؤاه، وإن اقتضى الأمر، حتى ثقافته في الميدان المستثمر فيه، بحضور لجنة محايدة مختصة.

2- الوقوف بجدية على التزامات المستثمر المكتوبة وتحديد المدة التي يشرع فيها، ومتابعته من طرف لجنة خاصة وتحديد المدة لنزع القرار، علما بأن المدة محددة، ولكنها غير سارية المفعول، ما أدى بالكثير إلى بدء الأشغال، ثم الاختفاء وإعادة بيع الأراضي بطريقة ملتوية وخاصة بالجنوب.

سيدي الرئيس، سيدي الوزير،

بعد هذه التدابير التشريعية الجديدة والتي نثمن ما جاءت به، وهي خطوة من الدولة لإعادة آليات جديدة لاسترجاع مكانة الدولة اقتصاديا واجتماعيا، نعرج على خطوة أخرى، يسعى السيد رئيس الجمهورية إلى جعلها من الأولويات وهي التحويلات الاجتماعية والدعم المتواصل لقطاعات السكن والصحة والأسر المعوزة، وهو الجانب الذي بقيت فيه قوانين المالية حريصة على ألا يمس، وهذا أمر إيجابي، خاصة الجانب الصحي الذي وصل إلى 19٪ من إجمالي التحويلات، ناهيك عن السكن الذي وصل الدعم فيه إلى 35.3 مليار دينار جزائري، أي بنسبة 19.9٪.

السيد الرئيس،

إن المواطن اليوم، وخاصة ذا الدخل الضعيف، يحسّ أكثر من غيره من وقوف الدولة إلى جانبه، من خلال توزيع آلاف السكنات والقطع الأرضية المدعمة، وعلى سبيل الذكر، فإن مواطني بلدية بشار وحدها سيستفيدون، هذا الأسبوع، من قرابة 15000 قطعة مدعمة؛ وهذا إجابة على الذين يغمضون أعينهم عن الحقيقة!

السيد الرئيس، السيد الوزير،

إن ما جاء من تساؤلات من قبل أعضاء اللجنة ورئيسها مشكورين، هي تساؤلات في صميم ما يرمي له الجميع، خاصة ما تعلق بتوسيع الوعاء الضريبي ومدى المتابعة الجادة لإنعاش الوضع الاقتصادي وتحسين المردودية وهو ما نرجوه من السيد الوزير، مع كل الشركاء للنزول للواقع تطبيقا ومتابعة، ثم تحريك كفاءات الجماعات المحلية لبعث التنمية المحلية والجهوية. وبعد كل هذا وذاك، فإن الدعوة قائمة دائما لخلق مناخ اقتصادي، استثماري، جدي، يثري الخزينة، ليكون بديلا لمداخيل النفط وهو السؤال الذي يظل قائما..

السيد الرئيس: شكرا للسيد عبد القادر بن سالم؛ الكلمة الآن للسيد عبد القادر شنيني.

السيد عبد القادر شنيني:

السيد الرئيس المحترم،

السيدات، والسادة الوزراء،

زميلاتي، زملائي،

رجال الصحافة،

السلام عليكم.

سيدي الرئيس، إن رئيس الجمهورية بسياسته الرشيدة كان يلح في العديد من المناسبات على بناء جزائر قوية اقتصاديا، كما هي قوية بسياستها عبر العالم؛ و أوصانا بتوفير الوسائل والسبل للعيش الكريم لكل مواطن، وهذا ما حققناه في هذا الشأن من مساكن، تعليم، صحة وتشغيل. فهل راعينا الشطر الأول من توصياته، المتمثلة في صناعة قوية، تقينا من ارتدادات الأزمة الحالية؟

2008 كانت سنة أزمة اقتصادية لشركائنا عبر العالم، 2012 بدأت بوادر الأزمة الاقتصادية تلوح في الأفق ببلادنا. ومجلسنا الموقر، من خلال التوصيات، كان له الدور الاستباقي للخروج ماديا بوطننا إلى بر الأمان.

سيدي الرئيس، بعد تفحصنا للنص المحال علينا، اتضح أن ميزانية الدولة أصبحت مرحلة عادية يجب الوقوف عندها فقط، لم تأت بتوجيهات اقتصادية واضحة، بعيدة المدى، ولا أهداف محددة بالزمن والتزمت باقتراحات جبائية ليست جدية، وبناء ميزانية حسب تكهنات مؤسسات مالية، عالمية ومؤشرات اقتصادية كلية، وطنية، غير مستقرة أمام متطلبات الحياة المتزايدة ونمو ديموغرافي مرتفع.

سيدي الوزير، ترشيد النفقات لا مفر منه، بعد توفير ما يفوق 19 مليار دولار كتمويل تقليدي لإنشاء المؤسسات، دفع النمو، خلق الثروة والتشغيل، ما جنيناه سوى زيادة بـ 1.2٪ في البطالة، والخلل يكمن ـ ما عدا قطاع الفلاحة ـ في القطاعات التنفيذية التي لم تقلع باستراتيجية صناعية بعيدة المدى وتحكم في التجارة الموازية.

الصناعة، تمثلت في تركيب السيارات دون تحويل التكنولوجيات والاندماج، في الوقت الذي كان أعضاء مجلس الأمة يلحون على أن رفع التحدي لا يكون إلا بنشر المؤسسات، السبيل الوحيد الذي يمكّننا من وضع ميزانية صلبة ومستقرة دون الارتباط بأسعار المحروقات.

أما التجارة، فهي رهينة الإنتاج الوطني الضئيل، وعدم التحكم في التجارة الموازية والخدمات، ما يفوق 11 مليار

دولار صرفت في هذا المجال (أي الخدمات)، الشيء الذي تسبب في خلل في ميزان المدفوعات ونزيف في احتياطاتنا للعملة الصعبة.

سيدي الرئيس، إذا أردنا أن نخرج من هذا النفق، ما علينا إلا أن نتحلى بحكمة رئيسنا والمتمثلة في مقولته الشهيرة باللغة التي جاءت بها:

(C'est dans la concertation inclusive et participative que l'on peut puiser les meilleures solutions)

«بالتشاور الجماعي والمشترك، نجد أنجع الحلول».

سيدي الوزير، نحن لا نلوم سيادتكم، النقص والتقصير راجع إلى بعض القطاعات التي لم تواكب ركب التطور، أنتم بما تيسر من المال استطعتم أن تيسروا وتقدموا لنا ميزانية وطنية، مرضية لتسيير البلاد، حسب ما ورد من الحاجيات، وما نتمناه منكم سوى عدالة جبائية وإيجاد إجراء للتحكم في جباية التجارة الموازية قبل الذهاب إلى التهرب الضريبي وتسريب الأموال، إجراء إن لم نتحكم فيه زمن اليسر، لن نتحكم فيه في زمن العسر.

تقبلوا فائق الشكر والامتنان، والسلام عليكم.

شكرا سيدي الرئيس.

السيد الرئيس: شكرا للسيد عبد القادرشنيني؛ الكلمة الآن للسيد علي جرباع.

السيد علي جرباع: شكرا للسيد الرئيس؛ بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس الفاضل،

معالي وزير المالية المحترم،

معالي وزير العلاقات مع البرلمان المحترم،

معالي الوزيرة والوزراء المحترمون،

زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة،

إطارات الدولة،

السادة الحضور،

أسرة الإعلام،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

يأتي مشروع قانون المالية لسنة 2019 في سياق دولي، يتميز باستمرار تعزيز النشاط الاقتصادي العالمي، مما يوحي بتحسن تدريجي في قدرة الاقتصاد العالمي على الصمود. بالموازاة مع التطورات التي يعرفها السياق الدولي، استفادت الجزائر من دورة الاقتصاد العالمي، ويتضح ذلك جليا من خلال الأداء الجيد في العديد من المجالات والجوانب، بفضل السياسة الحكيمة والرشيدة لفخامة رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة، في ظل تحديات داخلية، أبرزها تحقيق نمو اقتصادي قوي. وعليه، يهدف مشروع قانون المالية إلى تحقيق نمو اقتصادي في حدود 2.9٪ ومعدل عجز في الميزانية يقدر بـ 10.4٪.

إذن، يندمج مشروع قانون المالية لسنة 2019 مع الخطوط العريضة للنموذج الجديد للنمو الاقتصادي الوطني، المصادق عليه من قبل الحكومة، الرامي إلى تنويع النشاط الاقتصادي، في ظل سياسة ترشيد النفاقات، من دون التخلي عن حاجيات المواطن. وما تخصيص 21٪ من ميزانية الدولة خلال سنة 2019 للتحويلات الاجتماعية، إلا دليل على ذلك. وعليه، نثمنه.

سيدي الرئيس، تعتبر السياسة النقدية في الجزائر من أهم السياسات الاقتصادية التي تعتمدها الدول في إصلاحاتها، نظرا للدور الفعال الذي تلعبه النقود في النشاط الاقتصادي، فالسياسة النقدية هي التي تحدد الكتلة النقدية وتداولها وكذا حجمها، فالجزائر قامت بإصلاحات نقدية واسعة، تجلت في قانون النقد والقرض ومختلف التعديلات التي طرأت عليه، والتي كان آخرها تعديل 2017، حيث نجد كل تعديل تخللته أهداف وفق أطر حديثة، تتماشى والمعايير الدولية العالمية. وقد أظهرت نتائج السياسة النقدية نجاعة هذه التغييرات، خاصة فيما يتعلق بالأهداف الرسمية، كاستقرار الأسعار و الاستقرار النقدي.

إذن، نخلص، من خلال هذا، أن هناك معالجة نقدية هامة جدا لتحريك الاقتصاد الوطني، غير أن هذه المعالجة النقدية في نظر بعض الأخصائيين غير كافية لإعادة تحريك الاقتصاد الوطني. وعليه، مازال هناك مستوى كبير من النشاط الاقتصادي لا يمر عن طريق البنوك ولازال هناك فرق كبير في تسعيرات الدينار الرسمية والموازية. إذن، كان من الضروري إدخال مجموعة من الإصلاحات التي تمكن من تقوية الدينار وتصحيح منظومة الدعم بطريقة لائقة تخرج من الدعم الواسع إلى الدعم الانتقائي.

نعم، سيدي الرئيس، لقد كان للتعليمات التي قدمها محافظ بنك الجزائر في 2018 الأثر الإيجابي، وتخص الإدماج المالي للكتلة النقدية الموجودة خارج التداول والتي تصل إلى 5800 مليار دينار، من خلال المرونة في التعامل مع هذا الوضع. وعليه، وجب على البنوك، تقديم مجموعة من المنتوجات الجديدة والخروج بحملات دعائية وإشهارية، من أجل استقطاب ودمج تلك الأموال. وللتقليل من التعامل المالي الموازي، يجب العمل على تغيير ذهنيات وسلوكات المستهلكين، وذلك بالانخراط في مسيرة الرقمنة والدفع الإلكتروني وهنا على الإعلام بمختلفه أن يلعب الدور المنوط به كاملا، كما أن اللجوء إلى الصيرفة الإسلامية من شأنها أن تساهم في إنعاش الاقتصاد الوطني المالي، بعد تنوع عروضه؛ وبالتالي تساهم في استقطاب تلك الكتلة النقدية المتداولة خارج إطار البنوك.

في الأخير، سيدي الرئيس، بودي أن أشير إلى بعض الملاحظات وكذا الانشغالات:

1ـ مواصلة تمويل الاستثمارات الموفرة للقيمة المضافة.

2ـ عصرنة النظام الضريبي والجبائي وعدم التساهل مع الغش والتهرب الضريبي والجبائي الذي كبّد الخزينة العمومية خسائر فادحة؛ وهنا تكفي الإشارة إلى 11000 مليار دج، المشار إليها في تقرير مجلس المحاسبة.

3ـ إعادة النظر في الدراسات التقنية وإعادة التقويم وتشديد الرقابة أثناء إنجاز المشاريع.

4ـ قطاع الصحة بحاجة إلى رفع مخصصاته الميزانية، نظرا للنقص الكبير من حيث التجهيزات والموارد البشرية.

معالي الوزير، نلتمس وبقرار كريم، رفع التجميد عن بعض المشاريع المساهمة فعليا في الاقتصاد الوطني، كالسدود مثلا، وأخص بالذكر هنا السماح بتسجيل وتخصيص غلاف مالي لإنجاز سد بولاية المدية هو سد بوكموري، لما له من نجاعة اقتصادية كبيرة وخاصة في جانبها الفلاحي.

5ـ تجديد قنوات الصرف الصحي وكذا القنوات الناقلة للمياه الشروب بولاية المدية لقدمها وتآكلها.

في الأخير، لقد اتخذ مجلس..

السيد الرئيس: شكرا للسيد علي جرباع؛ الكلمة الآن للسيد محمد قطشة.

السيد محمد قطشة: شكرا سيدي الرئيس؛بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس المجلس المحترم،

معالي الوزراء المحترمون،

زميلاتي، زملائي، أعضاء مجلس الأمة الموقر،

أسرة الإعلام،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

لقد أعد مشروع قانون المالية للسنة 2019 في ظرف اقتصادي يتميز بانفراج نوعي، جراء ارتفاع أسعار البترول، عكس السنوات الفارطة التي تميزت بانخفاض مستوى الموارد المالية للبلاد، جراء تهاوي أسعار المواد الطاقوية على الصعيد الدولي، وبما أن الوضعية هذه لها أثر على الاقتصاد الوطني تحتم على الحكومة وضع إجراءات لمواجهة هذا الانخفاض في الموارد والحد من الزيادة في النفقات العمومية، مع الحفاظ على قدر مقبول من جودة الخدمات العمومية ومسار نمو يحفظ نشاطا اقتصاديا مستداما يقابله المحافظة على الشغل.

للعلم، أن الحفاظ على عنصر الإنفاق في مستويات مقبولة، لتخفيف الضغط عن ميزانية الدولة، من أجل ملاءمتها مع القدرات المالية للبلاد وأهم هذه الإجراءات:

- ترشيد النفقات العمومية.
- تحسين الموارد المالية.
- تسهيلات للخاضعين للضريبة لتسويتها.
- محاربة الغش الجبائي والتهرب الضريبي وذلك بتفعيل الإدارة الضريبية وعصرنتها.

فيما يخص احتياطات الصرف:

تميز الاقتصاد الوطني سنتي 2017 و 2018 بتقلص احتياطات الصرف، رغم الانفراج الملاحظ في ارتفاع أسعار البترول، وتسجيل نمو اقتصادي خارج المحروقات، أدى ذلك إلى ارتفاع الإيرادات العامة وانخفاض النفقات العمومية ومنها تقلص، نوعا ما، في عجز الميزانية. وارتفاع قيمة الصادرات أثر إيجابا على الميزان التجاري وتقلص نوعي لمستوى العجز، رغم كل هذا يبقى السؤال مطروحا حول أسباب التراجع الكبير لاحتياطات الصرف.

فيما يخص إعانات السكن:

في إطار أحكام القرار الوزاري، المؤرخ في 19 جوان 2013 المعدل والمتمم، المتضمن كيفية الحصول على

مساعدة مباشرة، الممنوحة من الدولة لبناء سكن في الوسط الريفي، لوحظ أن هذه الإعانة لم تمنح كاملة للمستفيدين من هذه الشريحة، ويتم اقتطاع عدة أعباء وتكاليف تتمثل في حقوق إصدار رخص البناء، المحددة في قانون المالية لسنة 2018 بـ15.000.00 دج مثلها مثل حقوق رخص البناء للمشاريع الاستثمارية الأخرى، يضاف لها مبلغ الدراسة وإعداد مخططات هذه الرخصة، كذلك دفع، من قبل المستفيد، أعباء مخطط المعد من طرف خبير عقاري، من أجل التسوية العقارية، زيادة على ذلك حقوق فتح حساب بنكي لتحويل الإعانة للمستفيد.

كل هذه الأعباء تقتطع من هذه الإعانة وتعيق المستفيد في إتمام مسكنه الريفي، والذي بدوره، أي المستفيد، يلتزم بتوصيل مختلف الشبكات لسكنه وعلى عاتقه. وعلى هذا وجب على القطاع المعني بمنح هذه المساعدة، إصدار رخص بناء مجانية لهذه الفئة المعنية بمساعدة الدولة؛ والحال نفسه لفتح حساب بنكي أو تكفل القطاع الوزاري بالأعباء المذكورة مباشرة خارج المساعدة المرصودة.

في مجال رفع التجميد عن قطاع الصحة:

بعد إقدام الحكومة على رفع التجميد عن مشاريع قطاع الصحة، كان هذا نهاية سنة 2017، أثناء المصادقة على قانون المالية لسنة 2018، وفي إطار المخطط الصحي، الهادف إلى ضمان التنمية الاقتصادية والاجتماعية، والمخطط الوطني لتهيئة الإقليم والتوزيع المتناسق والعادل والعقلاني للموارد البشرية والمادية، على أساس الاحتياجات الصحية، بالنظر إلى التطور الديموغرافي والأنماط الوبائية، وتبعا لزيارة معالي الوزير الأول يوم 18 / 12 / 2013 آنذاك لولاية الجلفة، والتي من خلالها منح للولاية العديد من البرنامج التنموية ضمن البرنامج التكميلي لسنة 2013، ومنها ما أنجز ومنها من طالته عملية التجميد شهر جوان 2014. وخلال تلك الزيارة، منح دراسة إنجاز مستشفى بسعة 240 سريرا لبلدية عين وسارة، من أجل توسيع التغطية الصحية والتكفل الأحسن بالمرضى، كما منح في نفس الوقت دراسة إنجاز مركز لمكافحة السرطان لولاية الجلفة، من أجل التكفل بالمصابين بهذا الداء والتخفيف من معاناتهم خلال تنقلهم للعلاج إلى ولايات أخرى وما ينجر عنها من تكاليف باهظة؛ وللعلم أنها تسجل يوميا حالات الإصابة بهذا المرض هو في تزايد مستمر وفي الوقت نفسه تسجل فيه وفيات نتيجة هذا الداء. وللإشارة، أنه تم الانتهاء من دراسة إنجاز هذا المركز.

وعليه، فإن سكان دائرة عين وسارة وولاية الجلفة يتطلعون إلى رفع التجميد عن هذين المشروعين ضمن قانون المالية لسنة 2016.

فيما يخص مراجعة وضبط الإعانات والتحويلات الاجتماعية:

أثناء عرض ومناقشة قانون المالية التكميلي لسنة 2018، كنتم ـ معالي الوزير ـ قد أبديتم موافقتكم عن رفع منحة ذوي الاحتياجات الخاصة، وتوسيعها لتشمل الأشخاص المعوزين، بسبب معاناتهم، جراء ظروفهم الاجتماعية المزرية، من جهة، وضعف المنحة التي يتلقونها شهريا، من جهة أخرى. وعليه، يستعجل الأشخاص المعنيون رفع هذه المنحة، للتخفيف من معاناتهم اليومية وتحسين ظروفهم الاجتماعية.

والحال نفسه عن ضبط وتنظيم الإعانات والتحويلات الاجتماعية، المنصوص عليها في هذا المشروع وكيفية توصيلها إلى مستحقيها والتي أوضحتم، خلال ذلك، أن هناك فوج عمل على مستوى وزارتي الداخلية والمالية لتحضير ملف يحدد الأشخاص الذين يستحقون الإعانات، دون المساس بحقوق الطبقة المتوسطة من المجتمع، حيث يطرح التساؤل حول مدى تقدم أشغال فوج العمل المخصص لتحضير الملف؟

وفي الأخير، نثمن الإجراءات التي جاء بها مشروع قانون المالية الحالي، خاصة أنه لم يحمل أي أعباء أو ضريبة على عاتق المواطن.

أشكركم على كرم الإصغاء، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس: شكرا للسيد محمد قشطة؛ الكلمة الآن للسيد محمود قيساري.

السيد محمود قيساري: بسم الله الرحمن الرحيم.

أولا، نثمن عاليا وندعم إلى حد ما بقاء التحويلات الضخمة لصالح الفئة الهشة، كما نجدد المطلب القديم، المتجدد، على ضرورة اتباع النهج والدعم الهادف وليس الدعم المعمم، كي يتم دعم الفقراء دون غيرهم ونشدد على ضرورة التدرج في ذلك للضرورة الأمنية وموجبات

الاستقرار، نطالب بفتح الاستثمار في مناجم المعادن النفيسة، الموجودة في الصحراء، التي نراها تتعرض للنهب والتهريب، كما نطالب بتوفير الإطار القانوني لذلك؛ ونشدد على ضرورة أن يكون منح الامتيازات والمزايا والقروض البنكية للصناعات المختلفة، وخاصة صناعة السيارات، بما يتماشى ونسبة الاندماج الصناعي، يعني نطبق مبدأ (على قدر المغرم، يكون المغنم).

كما لنا بعض الملاحظات، السيد الوزير.

ـ الاحتباس الحراري الذي يعاني منه العالم ونتائجه الكارثية، من ارتفاع لدرجة الحرارة والفيضانات، الناتجة عن الاحتباس الحراري، ما هو الغلاف المرصود لمواجهة ظاهرة الاحتباس الحراري ونتائجه الكارثية على المواطن؟

ـ مناصب العمل، كنا قد لاحظنا عبر أجهزة الإعلام، أن هناك 18000 منصب عمل، أين هي الإشارة إليها في قانون المالية، سيدي الوزير؟

سؤال آخر، سيدي الوزير، أين وصل تجسيد مشروع الصيرفة الإسلامية الموعود؟

كما نطالب برقمنة وعصرنة مديرية الضرائب وكذا مديرية الجمارك.

ـ الطلب على ضرورة تطبيق القانون رقم 83 ـ 18، في قانون استصلاح الأراضي، عوض الامتياز بالجنوب لمساعدة وتشجيع الجنوبيين على البقاء في مناطقهم.

ـ ما مدى إمكانية تغيير العملة النقدية، أو تغيير أوراق العملة، على الأقل؟ وذلك لإدخال الأموال في السوق الموازية.

ـ كما نطالب بإصلاح الإطار القانوني للوكالة الوطنية لمسح الأراضي، بترقيتها لمديرية عامة، كما نركز على ضرورة توفير الكادر المهني لذلك بعد ملاحظتنا للكم الهائل للعمل الملقى على عاتقها، وكذا التقدم الملحوظ في مجال الرقمنة والعصرنة للبطاقة المسحية، مع إلزامية دعمها ماديا وبشريا في هذا الصدد.

سيدي وزير المالية، إني شخصيا على يقين أن الجزائر تستطيع تجاوز الأزمة المالية، في ظل قيادتكم لهذا القطاع الحيوي.

وفي الأخير، ندعم السيد رئيس الجمهورية، ممثلا في السيد وزير العدل، بالضرب بيد من حديد كل أشكال الفساد والمفسدين، وشكرا.

السيد الرئيس: شكرا للسيد محمود قيساري؛ الكلمة الآن للسيد وحيد فاضل.

السيد وحيد فاضل: شكرا سيدي الرئيس؛ بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس الفاضل،

السادة والسيدات أعضاء الحكومة المحترمون والطاقم المرافق لهم،

زميلاتي، زملائي في مجلس الأمة الموقر،

أسرة الإعلام،

الحضور الكريم،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته؛

إن التطورات المالية والنقدية التي عرفتها بلادنا منذ 2014، تتميز بهشاشة النشاط الاقتصادي وظروف مالية صعبة، نظرا للتبعية القوية لإيرادات صادرات المحروقات التي عرفت تدهورأسعارها في الأسواق الدولية، من جراء عوامل اقتصادية وجيوسياسية مختلفة، فانهيار سعر البترول منذ تلك الآونة، جعل الاقتصاد الوطني يعاني بشدة، حيث عرف العجز في الميزانية والحساب الجاري تفاقما كبيرا، الشيء الذي أدى إلى انخفاض كل من موارد صندوق ضبط الإيرادات وتقليص معتبر في الاحتياطات الصرفية.

في ظل هذه الوضعية الصعبة التي يواجهها الاقتصاد الوطني، قامت الدولة، وعلى رأسها فخامة رئيس الجمهورية، باتخاذ جملة من الإجراءات الرشيدة والهادفة، من ضمنها التمويل غير التقليدي، الذي جنب البلاد من اللجوء إلى الاستدانة الخارجية وكذلك الإجراءات التي من شأنها التحكم في النفقات العمومية، وخاصة منها نفقات التسيير وتشديد الرقابة والحرص على وضع تدابير صارمة، تتعلق بالتجارة الخارجية. رغم هذه الوضعية الصعبة، استمرت الدولة في سياستها الاجتماعية والتضامنية، حيث ارتفعت التحويلات الاجتماعية لحماية الفئات الهشة للمجتمع، وتعزيز المكاسب والقدرة الشرائية.

وقد تم رفع التجميد عن المشاريع التنموية، وخاصة التربوية والصحية.

في هذا الإطار، نثمن ما جاء في مشروع قانون المالية 2019، من حيث التحكم في نسبة التضخم والحفاظ على المستوى المعيشي للمواطن وعلى الحالة الاقتصادية

الإجمالية (La situation macro-économique) إلا أنه يجب على الحكومة اتخاذ تدابير، ترمي إلى وضع خريطة الطريق، لإصلاح هيكلي عميق للإقتصاد الوطني، تفاديا لأزمة جديدة والحل يكمن ـ حسب رأيي ـ في تحسين الشفافية، فيما يتعلق بالمالية العمومية، وفتح حوار موسع مع الفاعلين الاقتصاديين والمجتمع المدني حول التحديات التي تواجهها بلادنا، والسعي في إيجاد وسائل رفعها، والتركيز على الشاب الذي يمثل نسبة هائلة في المجتمع.
كما يجب التركيز على القطاع الفلاحي الذي يعتبر قطاعا هاما، من حيث الدور الفعال، الذي يجب أن يلعبه من أجل تقليص الأموال الضخمة المرصودة لاستيراد المواد الغذائية؛ هذا القطاع الحساس يسمح أيضا بانطلاقة اقتصادية خلاقة لثروة دائمة وقاطرة أمامية للنمو من خلال دعم قدراته التصديرية.
نلح كذلك على ضرورة تمويل برامج تنموية ذات مردودية عالية وبعث، في نفس الوقت، نموذج اقتصادي مبني على استرجاع قيمة العمل الذي يعد المصدر الوحيد للثروة، وخلق حركية اقتصادية تنافسية، بإنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة، قادرة على خلق الثروات وتقليص نسبة البطالة بصفة جذرية، مع نظرة استشرافية ووضع استراتيجية فعالية وناجعة على المدى المتوسط والطويل.
كما يجب القضاء تدريجيا على الدعم المطلق الذي يشجع المضاربة والتهريب، مع الحفاظ على الفئات ذوي الدخل الضعيف.
سيدي الرئيس، أغتنم هذه الفرصة لطرح بعض انشغالات مواطني ولاية سكيكدة، التي أتشرف بتمثيلها، فهذه الانشغالات التي لها علاقة بقطاع المالية، تتمثل في قطاعين حيويين بالنسبة لمواطني تلك المواطن، لما تكتسيه من علاقة مباشرة لتحسين ظروف معيشتهم.
ـ المطلوب، رفع التجميد عن إنجاز ثانوية في المرسى، وثانوية في تمالوس، كذلك سد رمضان جمال ببلدية زردازة،
ـ رفع التجميد عن الغاز الطبيعي للمنطقة الغربية لولاية سكيكدة، التي تتميز ببرودة الطقس وصعوبة التضاريس.
ـ رفع التجميد عن مستوى 60 سريرا ببلدية أم الطوب.
للتذكير، لقد تمت هذه الإجراءات الإدارية والتقنية لتلك المشاريع التي تم ذكرها، إلا أنه تم تجميدها قبل انطلاق الأشغال.

شكرا والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس: شكرا للسيد وحيد فاضل؛ نقف عند هذا الحد ونستأنف أشغالنا على الساعة الثانية والنصف زوالا.
شكرا للجميع والجلسة مرفوعة.

رفعت الجلسة في الدقيقة الخامسة والعشرين بعد منتصف النهار

محضر الجلسة العلنية السادسة
المنعقدة يوم الأحد 17 ربيع الأول 1440
الموافق 25 نوفمبر 2018 (مساءً)

الرئاسة: السيد عبد القادر بن صالح، رئيس مجلس الأمة.

تمثيل الحكومة:
- السيد وزير المالية؛
- السيد وزير الاتصال؛
- السيد وزير الشؤون الدينية والأوقاف؛
- السيد وزير العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي؛
- السيدة وزيرة البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية والتكنولوجيات والرقمنة؛
- السيدة وزيرة التربية الوطنية؛
- السيد وزير التكوين والتعليم المهنيين؛
- السيد وزير الشباب والرياضة؛
- السيد وزير الطاقة؛
- السيد وزير العلاقات مع البرلمان.

إفتتحت الجلسة على الساعة الثانية والدقيقة الأربعين مساءً

السيد الرئيس: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين؛ الجلسة مفتوحة.

بداية، نرحب بالسيدات والسادة أعضاء الحكومة، الذين التحقوا بنا في هذه الجلسة، ونستأنف أشغالنا لمواصلة النقاش حول مشروع قانون المالية لسنة 2019؛ وأحيل الكلمة، بداية، إلى السيد عمر رمضان، المسجل الأول في القائمة، الكلمة لك.

السيد عمر رمضان:

السيد الرئيس،

السيدات والسادة أعضاء المجلس،

السيدات والسادة أعضاء الحكومة،

أسرة الصحافة،

أظن أن النقاش حول مشروع قانون المالية جاء في وقت هام، ولكن أكتفي في تدخلي بأن يكون قصيرا.

إعتمد مشروع قانون المالية على أن سعر البرميل 50 دولارا، وفي 2019 سيكون 33.2 مليار دولار (بيع)، والشيء الجديد هو أن خارج المحروقات يسجل 3.50 مليار دولار، الذي سيبقي احتياطاتنا متمتعة بـ 62 مليار دولار، أما النمو فيقدر بـ 2.6٪ وهو أفضل من سنة 2018، حيث قدر بـ 2.3٪؛ وفيما يخص المديونية الخارجية فهي قليلة (1.2 مليار) التضخم 4.5، أما المداخيل فيحتمل أن تصل إلى 65800 مليار دولار، والنفقات 8570 مليار دولار، وهذا ما ينتج عنه عجز مالي ما يفوق 2000 مليار دولار؛ يجب أن نلتزم بأن يكون التمويل غير تقليدي، الذي كثر عليه الحديث، وحيث هناك من قال إن (La planche à billets)، ستُغرق الاقتصاد الوطني؛ أظن أن بنكنا المركزي ليس لديه هذا الحظ، بينما الحظ يتمتع به بنك مركزي واحد

في العالم هو (Reserve Federal) الأمريكي، الذي يطبع طول السنة أوراق الدولار، وهذا راجع لدور الدولار في الأسواق الاقتصادية العالمية.

أذكّر بأن المديونية الداخلية، يجب أن تُقَيَّم حسب النسبة المئوية للمنتوج الداخلي الخام (PIB)، وهي الثروة التي تنتجها البلاد في السنة، ونلاحظ ذلك، مقارنة مثلا بالمغرب، 34000000 نسمة، مقابل 109 مليار دولار من المنتوج الداخلي الخام، ونسبة مديونيتها 65.1٪. مصر، 97000000 نسمة، مقابل 236 مليار دولار من المنتوج الداخلي الخام، النسبة المئوية مع المديونية الداخلية 103. البرازيل، النسبة المئوية 84٪. الجزائر، فاقت 27.5٪ وهذا رقم هائل؛ ولهذا فالمشكل الاقتصادي في بلادنا هو التبعية لسعر البترول، ما يتحتم علينا أن ننتج شيئا آخر، أي ننتج كل ما نستورده (الحبوب، اللحوم، الحليب....)، ولهذا هناك قطاعان اثنان يعرفان نموا هائلا، وهما قطاع الفلاحة والذي يجعلنا نأمل، عن قريب، أن ننتج ما يكفينا، وكذلك قطاع الكيمياء لصنع الأدوية، إذ ننتج الآن حوالي 50٪، ويمكن أن نصل إلى 65٪، وبهذا يكون عندنا الأمن الصحي والأمن الغذائي، وهما مكسبان هامان!

طلب مني أن أختصر وألا أطيل. وعليه، سأقف عند هذا الحدّ وشكرا.

السيد الرئيس: شكرا للسيد عمر رمضان؛ والكلمة الآن للسيد ضياء الدين بلهبري.

السيد ضياء الدين بلهبري: بسم الله الرحمن الرحيم.

سيدي رئيس مجلس الأمة المحترم،

السيدة والسادة ممثلو الحكومة،

زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة الأفاضل،

أسرة الإعلام،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

إن التطرق إلى مضمون مشروع قانون المالية 2019 يجعلنا نتأكد أن هذا القانون يستند إلى اختيارات اقتصادية واجتماعية واضحة، تهدف بالأساس إلى بلوغ مستويات أعلى من النمو.

ونعبّر عن ارتياحنا للتدابير الاجتماعية خاصة، وعدم إدراج رسوم وضرائب جديدة، فضلا عن المحافظة على الطابع الاجتماعي للدولة، من خلال الحجم الكبير للتحويلات الاجتماعية التي رصدها.

ومن هذا المقام وبهذه المناسبة، نثمن قرار فخامة رئيس الجمهورية، القاضي بتخصيص برنامج تنموي للمناطق الواقعة على الحدود. وإن دلّ هذا البرنامج على شيء، إنما يدل على عزم الحكومة على تحويل الحدود الجزائرية، التي تطرح اليوم رهانات التهريب والممنوعات والنزاعات المسلحة، إلى حظائر عمرانية نامية ومتطورة ومراكز إشعاع اقتصادي.

ولا يتأتى تجسيد هذا البرنامج الإنمائي، الواعد، الذي يصب أساسا في محاولة التخفيف من المعاناة اليومية للمواطن البسيط، إلا بالدعوة إلى استمرارية فخامة الرئيس، المجاهد، السيد عبد العزيز بوتفليقة، في قيادة هذه القاطرة إلى مصاف الدول المتقدمة.

ومن أهم ما يمكن التركيز على تجسيده في هذا البرنامج، هو إيجاد آليات وميكانيزمات جديدة أكثر مرونة، في مجال ترقية الاستثمار الصناعي والاعتماد أساسا على لا مركزية القرار، بتفعيل اللجنة الولائية للاستثمار في:

1 ـ إختيار المشاريع الخالقة للثروة ومناصب الشغل.

2 ـ حماية المنتوج الوطني ومنها إعادة النظر في السياسة الاقتصادية للتجارة الخارجية.

3 ـ مرافقة المستثمرين وتقديم تسهيلات جبائية وشبه جبائية في هذه المناطق.

ولا يمكن الحديث عن الاستثمار في المناطق الحدودية، دون التطرق إلى أحد الاستثمارات المهمة والمنسية على الحدود الغربية وهو منجم العابد للزنك والرصاص بولاية تلمسان، حيث إن هذا المنجم كان بالأمس القريب أحد الإنجازات الواعدة بالمنطقة، حيث ضخت فيه الدولة مبالغ ضخمة من أجل إعادة تأهيله، إلا أنه تقرر غلقه قبل عشرين سنة لأسباب غير مفهومة، أساسها خبرة تقنية مغلوطة، رغم أنه كان مصدر رزق لأكثر من ألف عائلة في منطقة حدودية نائية. والغريب في الأمر، سيدي، أن هذا المنجم كان المورد الوحيد للمصنع الوحيد للزنك بالغزوات، ولا زال هذا الأخير في نشاطه الصناعي، حيث يستورد مادته الخام من دولة البيرو التي تبعد ألاف الكيلومترات، ويستغني عن منجم العابد على بعد 70 كلم!

ولهذا نطلب، معالي الوزير، لجنة تحقيق في قضية غلق

هذا المنجم وإعادة بعثه، من أجل القضاء على شبح البطالة بهذه المناطق الحدودية، النائية.

شكرا، سيدي الرئيس، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى.

السيد الرئيس: شكرا للسيد ضياء الدين بلهبري؛ والكلمة الآن للسيد محمد بن طبة.

السيد محمد بن طبة: شكرا للسيد الرئيس.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،

السيد وزير المالية، ممثل الحكومة،

السيد وزير العلاقات مع البرلمان،

السيدة والسادة أعضاء الحكومة،

زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة الموقر،

أسرة الإعلام،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

بداية، أهنئكم بشهر الثورة، من أجل استعادة السيادة الوطنية، وشهر المولد النبوي الذي أطّل ربيعا على الإنسانية، لتتحول من خبط عشواء في ظلمة الجهل، إلى السير على بصيرة في وهج النور، الذي ملأ الأرض والسماء.

سيدي الرئيس،

إن قانون المالية لسنة 2019، قد سجل استمرارية وزيادة في المضي قُدما لإيجاد الحلول اللازمة، وتشجيع الإرادات العازمة، لبعث الاقتصاد الوطني وتحريره من العجز الذي طالما تخبط فيه؛ وكذلك جاء مبشرا وواعدا وحافظا للدعم الاجتماعي، فقرأناه رفعا لميزانية التحويلات الاجتماعية، كما لم يتضمن رسومات وزيادات، رغم ما تهدد به سوق النفط، من خلال ما يحصل من اختلالات فجائية وعميقة في كثير من الأحيان، وهنا لابد أن نعترف بالسياسة الرشيدة لفخامة رئيس الجمهورية، السيد عبد العزيز بوتفليقة، الذي كان حريصا ولا يزال دائما، يضع في أولى أولوياته الحفاظ على البلاد لتؤمّن من جوع، وتأمن من خوف، لاسيما في فئاتها الهشة التي جعل لها في كل عطية نصيبا وافرا! فله الشكر وكل الشكر، سائلين الله أن يحفظه ويبارك في صحته وعمره.

سيدي الرئيس، معالي الوزير،

إنا وإن كنا نثمن هذا القانون، إلا أننا نتوجس خيفة من بعض ما نلاحظه من ممارسات غير مسؤولة، أو قصور في النظرة، أو محدودية في التحكم المهني، بعض هذا أو كله يقف عقبة كؤودا، تحول دون انطلاق الاقتصاد الوطني الذي نحن في آخر المرحلة التي يفترض فيها أنها مرحلة الإقلاع؛ كيف بربكم، معالي الوزير، أن نتكلم عن إقلاع ومازال نموذج الشباب الجامعي، الذي عانى سنوات من البطالة، دفعته إلى تجربة الدخول في أونساج (ANSEJ) لبناء مشروع خاص، فلا يكاد يظفر بمشروع إلا بعد أن يبكي ويستجدي، وإذا ما فاز بمشروع صغير، فإنه يعاني الأمرّين في تحصيل فاتورة، ليبقى عاما فأكثر، فيهرب عنه عماله ويسقط في الديون، فيبيع كل ما يملك، ليجد نفسه متموقعا في موقع دون مكانه، فنفقد بذلك منصبا وهناك يبقى؟!

كيف نتكلم عن مناصب شغل جديدة تفتح لها مسابقات مهنية، فيقدم المتسابق ليسأل عن إسمه ولقبه، ثم يطلب منه أن يمضي ويمضي؟! لتسفر المسابقات بعد ذلك على قاعدة أصولية: بقاء ما كان على ما كان. والمطلوب، معالي الوزير، ومن ورائه كل الوزارات والهيئات ذات الصلة، بعث آليات جديدة للتوظيف ومراعاة أقدمية المتخرجين للقضاء على الرشوة والفساد، الذي اتخذ أشكالا كثيرة ومتنوعة.

سيدي الرئيس، إننا في عصر السرعة وعصر الرقمنة، ولا يمكن بأي حال من الأحوال أن نقفز بالاقتصاد وندخل في مرحلة التحول، إلا إذا طورنا المنظومة المالية والرقمية واعتمدنا على تكوين المورد البشري المؤهل لهذا التحوّل، فإن كثيرا من المعاملات لا يرجع تخلفها إلى الآليات المستعملة، وإنما للمشرفين على هذه الآليات الذين رفضوا كل تطور، فعطلوا عجلة الإنتاج وتعطلوا معها.

سيدي الرئيس، إن الاستعانة بالخبرات الدولية ضروري. وعليه، فإننا نحس أن مبدأ الشراكة مازال قاصرا في بلادنا وعليه، فإننا نطالب بالمزيد من التسهيلات في جميع المجالات، ومنها المالية، لكي نشجع الاستثمار المحلي والأجنبي، والذي سيعود حتما بالإيجاب على اقتصادنا الوطني.

معالي الوزير، إننا نرى تشجيعا للبنوك للدخول في المعاملات الإسلامية المختلفة، فليس هناك رؤية واضحة، ولا آفاق مرسومة ولا منهج مضبوط ولا تشجيعا ملموسا، كل ما هناك هو سماح لمزيد من البنوك في هذه المعاملات ولمن يريد من هذه البنوك هذه المعاملات، وكأن الأمر فرضيا

ولا يعني اقتصاد دولة هي في حاجة إلى تنوعه وتثبيته.

سيدي الوزير، فيما يخص التحويلات الاجتماعية، نريد الإسراع في الآليات التي تجعل هذا الدعم يصل إلى مستحقيه دون غيرهم، ولا يشاركهم فيه من لا يستحقه والذين هم الآن مستحوذون على حصة الأسد منه. وفي هذا الصدد، نشكر الجيش الشعبي الوطني وأسلاك الأمن جميعها، على ما تقدمه من إضافة لأمن البلاد، والمحافظة على الاقتصاد الوطني، ومحاربة التهريب، والتجارة غير المشروعة. وهي بذلك تقدم سندا للفئات الضعيفة، خاصة التي تحرم من قوتها المدعّم، ليهرب إلى بلاد لا لشيء، إلا لجني المزيد من المال الفاسد غير المشروع.

أخيرا، نطالب بمزيد من الدعم لصندوق الجنوب، لما يعانيه سكان الجنوب من شغف في العيش وحرارة فاقت كل التوقعات، أحرقت الأخضر واليابس، وبردا قارسا أتى على العظم قبل الجلد، فمزيد من دعم السكن؛ المعلوم أن بعض الذين بلغوا سن الأربعين ولهم أربعة أولاد، لا يملكون سكنا ولا يستطيعون الكراء، ولا يملكون حتى أرضا يقيمون عليها منزلا؛ والفلاحة والتشغيل، أولا وآخرا وللشباب أولا وليس أخيرا.

في الأخير، نذكركم بقوله صلى الله عليه وسلم «نعم المال الصالح للرجل الصالح» وإننا بحاجة إلى الرجل الصالح الذي يسود هذا المال، وينفقه في أماكنه المشروعة له، وأخيرا أيضا، نذكر بقول الشاعر:

رأيت الناس قد مالوا إلى من عنده مال
ومن لا عنده مال فعنه الناس قد مالوا.

السيد الرئيس: شكرا للسيد محمد بن طبة؛ الكلمة الآن للسيد نور الدين بالأطرش.

السيد نور الدين بالأطرش: شكرا سيدي الرئيس المحترم.

معالي الوزراء المحترمون،
زميلاتي الفضليات، زملائي الأفاضل،
أسرة الإعلام،
أيها الحضور الكريم،
السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

أجل، إن مشروع قانون المالية لسنة 2019 لا يتضمن رسوما جديدة، وهذا يعني أن الدولة تبقي على البعد الاجتماعي كأساس للسياسة الوطنية.

لست في حاجة إلى التذكير ـ معالي الوزير ـ بأن جل الدول وحتى العتيدة منها تمر بضائقة مالية حادة؛ وينبغي التذكير، بعيدا عن الشعبوية، أن البعد الاجتماعي، إنما هو مرجع لكل القرارات السياسية في بلادنا.

إن الجزائر من البلدان النادرة التي مازالت تنجز سكنات اجتماعية ومازال التعليم فيها مجانا بكل أطواره، 10 ملايين متعلم في مختلف الأطوار، 10 ملايين فأقل هو تعداد السكان في 122 دولة؛ أعني أن 122 دولة في الأرض عدد سكانها 10 ملايين فأقل؛ وبالمقابل، فإن مشروع الميزانية المالية، بقدر ما هو أداة لتسيير فترة زمنية قادمة، إلا أنه أيضا معيار وحصيلة لمسار اقتصادي عام.

صحيح، أن التحويلات الاجتماعية تبلغ 1763 مليار دينار، موزعة كالتالي: 445 مليار دينار للتضامن الأسري، 290 مليار دينار للمعاشات 336 مليار دينار للصحة العمومية، و350 مليار دينار لقطاع السكن. والحقيقة أن مجموع المداخيل 6508 مليار دينار، وأن مجموع المصاريف 8557 مليار دينار، ومن ثم يكون العجز 2200 مليار دينار.

أجل تحققت في البلاد إنجازات لا ينكرها إلا جاحد، ولكن إذا انطوينا في كل سنة على منطق إيجاد توازن، يكاد يكون مستحيلا، وهو حتى وإن تحقق يكون اعتمادا على عائدات البترول، التي يفترض أننا نريد تجاوزها بإنشاء اقتصاد خارج المحروقات، فقد يتحقق التوازن في الميزانية بشكل قيصري ولكنه توازن شكلي وصوري، ومن هنا، فإن التوازن تحققه تنمية وإن كانت مكلفة.

إن الجزائر التي تمتلك الأمن والاستقرار وهما معطيان أهم من النقد والصرف، لأنهما شرط أساسي للتنمية. وهنا تكمن أهمية التنمية المحلية، إذ يستحيل ألا يكون احتمال مشروع أو أكثر على مستوى كل بلدية، ومن المستعجل الذي لا مناص منه، إقرار تنمية زراعية، مهما كانت مكلفة، لأنها تجعل تحرر البلاد من كلفة الفاتورة الغذائية.

واختصارا، ينبغي الانتقال من التوازن الصوري الشكلي إلى التوازن الفعلي الدائم الذي هو نتاج تنمية وليس محصلة عمليات حسابية.

معالي الوزير، أردت أن أنقل إليكم انشغال، لطالما نقلته إليكم سابقا وهو المتعلق بتلك الظاهرة، نسميها ظاهرة

هكذا؛ المواطن الجزائري لما يسافر إلى الخارج، خارج الدولة الجزائرية، يسمح له القانون بحمل 7500 أورو، بينما بالعملة الجزائرية 3000 دج، تصوروا معي ـ معالي الوزير ـ عند عودته من الخارج إلى البلاد، تصوروا الظروف التي تواجهه، ربما يصل في الليل لا يجد مبيتا، لا يجد سيارة تقله، لا يجد طعاما، تصوروا معي هل مبلغ 3000 دج الذي يرخصه له القانون يكفيه لسد هذه الحاجيات أم لا؟!

المطلب، هو أن تعيدوا النظر في هذا المبلغ، لعلّكم ترفعونه إلى حد يتجاوب وهذه الظروف التي سلف وأن ذكرتها.

مطلب آخر، معالي الوزير، هو المتعلق بمترات فقط عن هذا المنبر، وهو «السكوار»، تصوروا معي ـ معالي الوزير ـ لو أننا أنشأنا مكاتب صرف، تليق بمقام هذه الدولة الجزائرية، مشهد مؤسف لا يليق بمقام هذه الدولة وهو أمر غير صعب، يعني أمر سهل يمكن اعتماده ويمكن فيه ضبط الصرف بطريقة محكمة ولكم واسع النظر وشكرا معالي الوزير.

السيد الرئيس: شكرا للسيد نور الدين بالأطرش؛ الكلمة الآن للسيد عبيد بيبي.

السيد عبيد بيبي: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،

السيدات والسادة أعضاء الحكومة،

السيدات والسادة، زملائي أعضاء مجلس الأمة المحترمون،

السيدات والسادة ممثلو وسائل الإعلام المحترمون،

السلام عليكم.

في البداية، حبذا لو تم تقديم المزيد من التفاصيل المتعلقة بالإيرادات والنفقات المخصصة لكل قطاع في مشروع قانون المالية لسنة 2019، وذلك بالأرقام، حتى نتمكن من مناقشة مشروع هذا القانون بتفاصيله الدقيقة.

للإشارة، فإن مشروع قانون المالية لسنة 2019 لم يتغير عن سابقيه، رغم أن أسعار المحروقات ترتفع أحيانا؛ وبالتالي لم يظهر لنا مجهود الحكومة في ضبط النفقات والإيرادات، تبعا لارتفاع أو انخفاض أسعار المحروقات وليس اعتماد نفس السعر المرجعي ولسنوات.

تكلمنا في عدة مناسبات عن مشكلة السوق الموازية والتي بقيت على حالها، على الرغم من أن ضبط هذه السوق سيعود بفائدة كبيرة لصالح الخزينة العمومية، مما يتعين على الحكومة أن تتخذ إجراءات فعّالة من أجل تنظيم هذه السوق الموازية، خاصة سوق العملة الصعبة التي تعرف ارتفاعا كبيرا، بالمقارنة مع السعر المعتمد في بنك الجزائر.

وهنا أريد أيضا أن أشير إلى نقطة هامة جدا، وهي صرف أموال الجزائريين المقيمين بالخارج عند دخولهم إلى أرض الوطن، حيث يتعين الآن اتخاذ إجراءات صارمة من أجل إلزام الجزائريين المقيمين بالخارج بصرف أموالهم بالعملة الصعبة في البنوك العمومية وليس في السوق الموازية، مثلما هو معمول به في العديد من البلدان المجاورة. ولاشك أن هذا الإجراء سيشكل موردا إضافيا للخزينة العمومية، خاصة في ظل تراجع الموارد، بسبب انخفاض أسعار المحروقات، وخلق بنوك على مستوى المطارات، لأن اليوم إذا سافر أحدنا، مغتربا كان أو أجنبيا، يصل إلى مطار قسنطينة أو عنابة لا يجد أين يحول عملته، لا يوجد؟! نحن نطمح لو أن هذا المشكل يؤخذ بعين الاعتبار من قبل الوزارة المعنية.

بالرغم من الجهود التي تبذلها الدولة لدعم الاستثمار، قصد خلق الثروة وتوفير أكبر عدد ممكن من مناصب الشغل والقضاء على البطالة، إلا أن ولاية خنشلة تعاني من انعدام منطقة صناعية أو منطقة نشاطات بشكل أثر سلبا على الاستثمار بالولاية، نحن نأمل أن يكون لدينا، مثل باقي الولايات، مناطق صناعية، إلا ولاية خنشلة، أظن أنه من الواجب إعطاء أهمية قصوى لهذه القضية، علما أن العديد من المستثمرين حصلوا على الموافقة من قبل المصالح المختصة للانطلاق في تجسيد مشاريعهم الاستثمارية، غير أن هذه المشاريع تعطلت بسبب تجميد تهيئة المنطقة الصناعية بالولاية، وبالتالي نطالب برفع التجميد عن هذا المشروع الحيوي الهام وتسجيله على الأقل في بداية سنة 2019، وكذا رفع التجميد عن بقية المشاريع الأخرى، مثل الطريق السيار للهضاب العليا، ومشروع السكة الحديدية... إلخ.

إن الإجراءات التي ذكرتها سابقا، ستساهم ـ لا محالة ـ في تنمية الولاية وترقيتها إلى مصف الولايات الكبرى، بالنظر إلى حجم الموارد البشرية والمادية التي تملكها الولاية.

إن تصنيف الولاية كولاية فلاحية، لم يتم مرافقتها في الميدان بالإجراءات والتدابير العملية التي من شأنها ترقية القطاع الفلاحي بالولاية. ولهذا نطالب برفع التجميد عن كل المشاريع التي تم تجميدها في السنوات الأخيرة بسبب الأزمة الاقتصادية، من خلال توفير الدعم للفلاحين، توفير الكهرباء في المستثمرات الفلاحية وكذا تسوية مشكلة العقار الفلاحي بالولاية، وكذا تهيئة وتعبيد الطرقات الريفية بالمناطق الفلاحية بالولاية.

شكرا لكم على حسن الإصغاء، والسلام عليكم.

السيد الرئيس: شكرا للسيد عبيد بيبي؛ الكلمة الآن للسيد محمد الطيب العسكري.

السيد محمد الطيب العسكري: شكرا سيدي الرئيس؛ بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الفاضل، معالي رئيس مجلس الأمة،

السيدة الفاضلة، والسادة الأفاضل، معالي الوزراء،

زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة الموقر،

أسرة الإعلام،

الحضور الكريم،

السلام عليكم.

تمت صياغة مشروع قانون المالية لعام 2019 على أساس إطار اقتصادي كلي حذر، ومدعوما بنفقات الميزانية، في انخفاض قليل، ولكن مع الحفاظ على السياسة الاجتماعية للدولة.

فيما يتعلق بالميزانية، إن مشروع قانون المالية لعام 2019، كما يعلم الجميع لا يقترح أي ضريبة جديدة أو زيادة في الأسعار وينص على توقعات الإيرادات بقيمة 6.508 مليار دينار، أقل بقليل من تلك الخاصة بسنة 2018.

أما بالنسبة لنفقات الميزانية، فسوف تكون أقل بقليل من عام 2018.

فيما يتعلق بميزانية التسيير، فإنها تقدر بزيادة خفيفة بسبب الوضع الأمني عند الحدود وكذلك زيادة التحويلات الاجتماعية التي تمثل حوالي 21٪ من ميزانية الدولة بأكملها لعام 2019.

ومن خلال هذه التحويلات الاجتماعية، يتعين على الدولة الاستمرار في دعم سياستها الاجتماعية، بما في ذلك دعم الأسر، من خلال دعم السلع والتعليم والحصول على المياه و الطاقة والصحة والسكن ومعاشات التقاعد والدعم لذوي الدخول المنخفضة والفقراء والمعوقين.

والواقع أن الهدف لايزال يتمثل في حماية الفئات الاجتماعية الأكثر احتياجا والأشد فقرا، مع الاهتمام المستمر للحفاظ على قدراتها الشرائية.

نتفق جميعا على أنه يجب على الدولة ألا تتخلى عن سياستها الاجتماعية، ولكن فقط، مراجعة هذه السياسة مطلوبة، وذلك لتوجيه الدعم إلى المحتاجين.

فيما يتعلق بتمويل واردات البضائع لعام 2019، تم اقتراح مبلغ قدره 44 مليار دولار، بزيادة خفيفة مقارنة مع 2018.

وهنا السؤال المطروح: أليس التحدي هو خفض الواردات تدريجيا، حتى لا تتنافس مع المنتوج الوطني، وفي نفس الوقت تشجيع وتعزيز الاستثمار الإنتاجي أو المنتج، واختيار زيادة الصادرات خارج المحروقات؟

إن مراجعة مشروع قانون المالية هو إجراء تقليدي سنوي، وبالنسبة لعام 2019، يجب أن يتضمن المشروع مرة أخرى خصوصية التمويل غير التقليدي لموازنته.

في الواقع، التمويل غير التقليدي هو التمويل الذي سيتم مباشرة بين بنك الجزائر والخزينة العمومية، من خلال القروض والمديونية وسيقوم بنك الجزائر بتعويضه بطباعة الأوراق النقدية.

وبذلك، فإن الشاغل الرئيسي هنا، هو الحفاظ على النمو الاقتصادي، على الأقل مثل المستوى الحالي أو حتى أبعد من ذلك، للتكيف مع نسبة البطالة والاستهلاك.

مبدأ توازن الميزانية، هو المساواة الرياضية (L'égalité mathématique) بين الميزانية وتنفيذها في الحصيلة النهائية. والدولة هي المؤسسة العمومية الوحيدة التي يمكن لها أن تعمل بميزانية غير متوازنة كل عام، ونتيجة لذلك، تتراكم الأرصدة السلبية من قانون مالية إلى آخر لتشكيل المديونية العمومية.

تم إنشاء التمويل غير التقليدي في أكتوبر 2017، لتمويل عجز الميزانية والتصدي لتدهور الوضعية المالية للدولة، تقتصر هذه الآلية على خمس سنوات، ويتعين على الحكومة خلال هذه الفترة تنويع اقتصادها، ولاسيما عن طريق زيادة الصادرات خارج المحروقات.

ستتوقف الجزائر عن طبع النقود، وستعود إلى توازن الميزانية في أقل من خمس سنوات، وهذا مرتبط بعدة إجراءات وعوامل منها: متغيرتان مجهولتان مستقلتان عن السياسة الاقتصادية للحكومة، المتغيرة المجهولة الأولى هو سعر برميل النفط (مشروع قانون المالية 2019، تمت صياغته على أساس سعر البرميل بـ 50 دولارا وعجز في الميزانية قدره 2200 مليار دينار)، أما المتغيرة المجهولة الثانية، فهو دور صندوق الوطني للاستثمار، انطلاقا من السنة المقبلة، هل هو مدعو لتمويل برامج الإسكان والعجز في صندوق التقاعد حسب رغبة الحكومة، أو تشجيع وتطوير الاستثمار الإنتاجي أو المنتج؟

فالسؤال الجوهري، فما هي، إذن، النظرة المستقبلية للحكومة، للتقليص تدريجيا من طباعة النقود والحصول على توازن الميزانية في السنوات القليلة القادمة؟

وفي الأخير، نأمل أن تكون التدابير التشريعية لمشروع قانون المالية لعام 2019، مجسدة في الميدان، لتحسين مداخيل الدولة، ومكافحة الفساد والتهرب الضريبي وتشجيع وتعزيز الاستثمار المنتج.

هنا تنتهي مداخلتي، أشكركم على كرم المتابعة والإصغاء متمنيا لكم معالي وزير المالية ولكل الطاقم الحكومي كل التوفيق والنجاح في مهامكم النبيلة، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس: شكرا للسيد محمد الطيب العسكري؛ الكلمة الآن للسيد عبد الكريم قريشي.

السيد عبد الكريم قريشي: شكرا سيدي الرئيس؛ بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على سيدنا محمد رسول الله.

السيد الفاضل رئيس مجلس الأمة المحترم،

السيد وزير المالية،

السيدات والسادة أعضاء الحكومة،

زميلاتي، زملائي،

أسرة الإعلام،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس، السيدات والسادة،

يسعدني أن أتوجه لكم ولجميع الجزائريين، حكومة وشعبا، بأجمل التهاني القلبية، بمناسبة الاحتفال بالذكرى الرابعة والستين لعيد الثورة المجيدة وبالمولد النبوي الشريف، عليه أزكى الصلاة والتسليم وبمرور 13 سنة على موافقة الشعب الجزائري على قانون المصالحة الوطنية، راجيا أن يعيد الله علينا هذه المناسبات جميعا والجزائر آمنة، مستقرة ومزدهرة، معبرا في ذات الوقت لفخامة رئيس الجمهورية بأصدق عبارات الشكر والامتنان على ما يقوم به لأجل بناء جزائر قوية وآمنة، جزائر التنمية في كل مجالات الحياة، جزائر الجامعات والثانويات ومعاهد التكوين والمدن الجديدة والمستشفيات والسكنات والطرقات السريعة والمطارات ووسائل النقل الحديثة والسدود والفلاحة والصناعة، وعلى قراره الأخير برفع التجميد عن المستشفى الجامعي بورقلة وبقية المشاريع الصحية والتعليمية، وكذا تعليماته بتكفل الشركات الوطنية بالأندية الرياضية بالجنوب، راجيا له دوام الصحة والعافية، للاستمرار في المشاريع التنموية في كل الولايات والقرى والمداشر المسطرة، ضمن برنامجه الطموح، لتكون الجزائر ضمن الدول المتطورة.

كما أتوجه بالشكر إلى السيد وزير المالية، ومن خلاله إلى الحكومة، على المشروع المقدم أمامنا للمناقشة، وإلى رئيس وأعضاء لجنة المالية على التقرير التمهيدي الذي قدمته حول مشروع القانون المتضمن قانون المالية لسنة 2019، وإلى جميع الزميلات والزملاء الذين تدخلوا بملاحظاتهم لإثرائه.

السيد الرئيس، السيدات والسادة،

أمام هذا الوضع الاقتصادي الصعب الذي تعرفه الجزائر منذ 2014، أقر فخامة رئيس الجمهورية في اجتماع مجلس الوزراء، بتاريخ 26 جويلية 2016، مجموعة من التوصيات للخروج من الأزمة، تمثلت على الخصوص في إصلاح سياسة الميزانية وتقويم المالية العمومية، مع تأكيد فخامته على أن الدولة الجزائرية ماضية في نهجها ومبادئها الثابتة، فيما يتعلق بضمان استمرارية الإنفاق العمومي، التوزيع العادل للتحويلات الاجتماعية لفائدة المواطنين، إعادة بعث النشاط الاقتصادي، استعادة توازن ميزانية الدولة... إلخ. والتي تجسدت في قانون المالية لسنة 2018 واستمرت في هذا المشروع الذي أمامنا.

وعليه، وبالنظر لما حمله هذا النص لصالح المواطنين، أنوه بكل التدابير المتخذة من قبل الحكومة والتي كانت

وفقا لانشغالات المواطن التواق للحياة الكريمة والأمن والاستقرار، مثل الاستمرار في دعم المواد ذات الاستهلاك الواسع وتحفيز نشاطات الإنتاج ومحاربة الغش الضريبي والعمل على مساعدة المواطنين في مجال التربية الوطنية والصحة والتعليم العالي والضمان الاجتماعي والسكن ومواصلة السياسة الاجتماعية التي تنتهجها الجزائر. وعليه، نسجل بارتياح ثبات مبدأ الدولة فيما يخص الاهتمام بذوي الدخل المحدود وتدعيم صندوق تنمية الجنوب والهضاب العليا.

ونظرا لاستمرار الوضع الاقتصادي الصعب، فإن الحكومة ملزمة بالعمل لتخطي ذلك، مؤكدا على ما يلي:

1 ـ مكافحة الفساد بأنواعه.

2 ـ الاستثمار في مجالات الطاقة الشمسية وطاقة الرياح وهذا من شأنه أن يؤدي إلى التنويع في مصادر توليد الطاقة الكهربائية وتوفير البترول والغاز، من أجل الدفع من طاقة التصدير؛ وبالتالي الدفع من الإيرادات العمومية... إلخ.

3 ـ تبعا لما جاء في هذا المشروع واهتمامه بتثمين الموارد البشرية في الهضاب العليا والجنوب، نرى أن الضرورة تقتضي مضاعفة الاهتمام بالتكوين على جميع المستويات ومضاعفة الاعتمادات الموجهة لقطاعات التربية والتكوين والتعليم العالي. وبالرغم من أن الدولة بذلت جهودا جبارة، بما وفرته من مدارس ومؤسسات التكوين والجامعات في كل ولايات الوطن، إلا أن هناك تحديا كبيرا لايزال يحتاج إلى جهود تنموية، تضمن تكوينا نوعيا، ينتج الكفاءات والمهارات المحققة للإبداع والتجديد؛ ومن ثمّ، يمكن تقليص الفجوة المعرفية، والحد من معضلة هجرة الأدمغة، كما يجب إعادة الاعتبار لقيمة العمل، ولاسيما في ظل المنافسات الاقتصادية العالمية التي ترتكز أساسا على ما ينتجه العامل في جميع أماكن النشاط المهني والإنتاجي.

4 ـ تشجيع الاستثمار المالي.

5 ـ ضرورة تخفيف وتسهيل الإجراءات للاستثمار الأجنبي لتعويض الصادرات خارج المحروقات.

6 ـ ضرورة توجيه الاستثمار في المواد التي نستوردها، كالمواد الغذائية والأدوية، مع تشجيع الإنتاج المحلي، ودعم الشراكة مع المتعاملين الأجانب في القطاعات الاستثمارية على المستوى المحلي؛ ومن ثمّ، كبح الواردات، خصوصا لما يمكن إنتاجها محليا.

7 ـ إعتماد اللامركزية فيما يخص الضريبة على النشاط المهني (TAP).

8 ـ كبح استهلاك بعض المواد التي يتميز استهلاكها بالتبذير والإسراف كالخبز، المياه، المحروقات، المواد الغذائية... وغيرها.

السيد الرئيس، السيدات والسادة،

وفي سبيل كل ذلك، إسمحوا لي ـ معالي الوزير ـ أن أطرح على معاليكم الأسئلة الآتية:

1 ـ ألا ترون ـ معالي الوزير ـ أنه من الواجب الكف عن استيراد الكماليات؟ وهل من إجراءات ستتخذونها للحد من ارتفاع قيم الفواتير في المعاملات التجارية مع الخارج والذي تتسبب في هذا التناقص الكبير لاحتياطي الصرف؟

2 ـ هل من إجراءات صارمة في حق المتهربين من الضرائب؟

3 ـ بالنسبة للصرافة الإسلامية، ألا ترون أن نجاحها مرتبط بالإعلام والتكوين؟

4 ـ ألا ترون أننا بحاجة إلى الشراكة مع الدول المتطورة في مجال الفلاحة؟

ونخلص إلى القول إن تطوير الاقتصاد الوطني يقوم على نقطتين أساسيتين وهما تخفيض فاتورة الاستيراد، والعمل على التصدير خارج المحروقات.

وقبل أن أنهي هذا التدخل، ومن إدراكنا العميق لخطورة الأوضاع الأمنية المضطربة التي تحيط بنا، يجب الاهتمام بالدفاع عن السيادة الوطنية ونعطي للجيش الوطني الشعبي كل الإمكانيات حتى يتمكن من ذلك، وخاصة الصناعة العسكرية، شاكرا لكم حسن الإصغاء والمتابعة والسلام عليكم.

السيد الرئيس: شكرا للسيد عبد الكريم قريشي؛ والكلمة الآن للسيد الطيب جبار.

السيد الطيب جبار: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،

السيدات والسادة أعضاء الحكومة الموقرون،

السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة،

الأسرة الإعلامية،

الحضور الكريم،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

بهاته المناسبة، عيد الثورة المجيدة، الذي يتقاطع مع مولد النبي صلى الله عليه وسلم، نسأل الله أن تكون هاته المناسبة هي بداية انفراج لهاته الأزمة إن شاء الله.

عرفاننا وولاؤنا لشهداء الثورة، ومجاهدينا الأشاوس، وعلى رأسهم المجاهد، فخامة الرئيس، عبد العزيز بوتفليقة، مع تمنياتنا لهم بموفور الصحة والعافية؛ ومن هذا المنبر أتقدم بتحية إكبار إلى كل الأسلاك الأمنية المرابطين والساهرين على أمن وسلامة الوطن.

نحن في جبهة التحرير الوطني، نثمن ما جاء في مشروع قانون المالية 2019، لخلوه من الزيادات في الرسوم والضرائب، خاصة على السلع ذات الاستهلاك الواسع، رغم الصعوبات التي تمر بها البلاد، نتيجة انخفاض أسعار النفط، والذي بدوره يؤثر تأثيرا مباشرا على المداخل. وعليه، فإن مشروع قانون المالية لسنة 2019، الهدف منه هو المحافظة على الطابع الاجتماعي الجزائري، حيث تم تخصيص أكثر من 20٪ من الميزانية لمختلف البرامج الاجتماعية للمحافظة على ا لقدرة الشرائية، والمحافظة على المستوى المعيشي.

ثقتنا كبيرة في الحكومة على أن نجد آليات وميكانيزمات في توجيه هذا الدعم، ليذهب إلى مستحقيه، من خلال تحويلات مالية أو نقدية مستقبلا، حتى تستفيد منه الطبقة الهشة والتي تستحقه.

سيدي الرئيس،

من دون بعث الاستثمار العمومي، والاستثمار الخاص وتشجيعه وتهيئة الأجواء المناسبة (بنكية وضريبية، أرضية، رقمية ودفع إلكتروني إلى غير ذلك)، وكل التسهيلات لاسيما في قطاع الصناعة التقليدية والسياحة والفلاحة، حتى نتمكن من خلق مناصب عمل معتبرة؛ وبالتالي توفير الكثير من العملة الصعبة والتي نحن في أمس الحاجة إليها.

نثمن ونشجع الاستمرار والإسراع في تحسين المنظومة الضريبية وطرق القيام بها، ونقترح في هذا الشأن ما يلي:

ـ نظرا للنجاحات المتواضعة للإجراءات السابقة، ربما جاء الوقت لاتخاذ إجراءات أكثر شجاعة لإعلان عفو ضريبي شامل، وذلك بتقنين مرحلة انتقالية تدوم ثلاث سنوات، يتم فيهما وجوبا ادخال كل الأموال من السوق الموازية إلى السوق المقننة، من دون أية ضريبة، في نفس المدة، يتم تأهيل البنوك والمتعاملين الاقتصاديين لعمليات الدفع الإلكتروني، حيث يتم تمكين الإدارة من متابعة العمليات وتسهيل المراقبة الضريبية.

ـ الاستمرار والتسريع في تبسيط المنظومة الضريبية وتخفيفها، تبعا لنتائج العفو الضريبي، طبقا لمبدإ «رابح رابح» بين المنظومة الضريبية والمتعامل الاقتصادي، يتم بعد انقضاء المدة الانتقالية تطبيق عقوبات مشددة ضد كل من يخالف إجراءات العفو الضريبي.

أما فيما يخص، سيدي الرئيس، الانشغالات المحلية، فسكان ولاية سوق أهراس حملوني عدة انشغالات منها:

ـ معالي وزير الصحة، نطالب برفع التجميد عن مختلف المرافق الصحية، كمستشفى سدراتة ومداوروش والحدادة.

ـ معالي وزير الأشغال العمومية، نتطلع لأن يكون لكم دور ببعث مشاريع النقل المهمة، كازدواجية خط السكة الحديدية (تونس ـ سوق أهراس، سوق أهراس ـ عنابة)، وكذلك إنجاز الشطر المتبقي (11 كلم) من الطريق الوطني المزدوج، الرابط بين سوق أهراس والطريق السيار شرق ـ غرب.

ـ معالي وزير الفلاحة، نظرا للطابع الفلاحي والجبلي لهذه الولاية المجاهدة، نأمل إضافة حصة جديدة للسكن الريفي.

وفي الأخير، معالي وزير الشبيبة والرياضة، نأمل تعميم ملاعب الجيل الثالث، على مستوى ولاية سوق أهراس، لاسيما الحوادث التي يتعرض لها الأطفال والشباب في الملاعب القديمة.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس: شكرا للسيد الطيب جبار؛ والكلمة الآن للسيد عبد القادر معزوز.

السيد عبد القادر معزوز: بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

سيدي الرئيس المحترم،

سيدي وزير المالية،

السيدات والسادة أعضاء الحكومة،

زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة الموقر،

أسرة الإعلام،

الحضور الكريم،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

أبدأ مداخلتي بإسداء الشكر للسيد معالي وزير المالية، على عرضه مشروع قانون المالية 2019، والشكر الموصول إلى لجنة المالية، على المجهودات المبذولة في مناقشة هذا القانون وإصدار التقرير التمهيدي.

أولا، لدى تصفحنا لمشروع قانون المالية 2019، نلاحظ أنه يعتمد على تخطيط اقتصادي كلي، متوخيا الحذر والعقلانية والرشادة في تسيير شؤون الدولة؛ وهذا بفضل الاستراتيجية المحكمة للسيد فخامة رئيس الجمهورية، المجاهد عبد العزيز بوتفليقة.

إن اعتماد سعر 50 دولارا لبرميل النفط، ونسبة 2.5٪، ونسبة التضخم بـ 4.5٪ دليل على اليقظة والفطنة من أجل الترصد للمستقبل الاقتصادي والاجتماعي للبلاد.

سيدي الرئيس، معالي الوزير،

ما يظهر جليا في تركيبة ميزانية التجهيز لسنة 2019، هو استمرار الدولة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، لاسيما من خلال تخصيص مبالغ هامة من أجل التنمية البشرية وكذلك الدعم متعدد الأشكال للتنمية الاقتصادية، ومساعدة التنمية المحلية.

إن مشروع قانون المالية لسنة 2019، في شقه التشريعي، يقتصر على إجراءات موجهة أساسا لتحسين تسيير المالية العمومية وكذا مكافحة الغش. وهناك إجراءات لصالح التنمية، على غرار التخفيض التام للفوائد على القروض البنكية، الموجهة لوكالة تحسين وتطوير السكن، من أجل بناء 90000 وحدة سكنية جديدة.

سيدي الرئيس، معالي الوزير،

إن ما أثلج صدور المواطنين الجزائريين، هو انعدام اقتراح أي رسم جديد أو زيادة في الخدمة العمومية؛ وهذا حفاظا على القدرة الشرائية للمواطن.

من الناحية التقنية، كمّل هذا القانون، مشروع قانون تسوية الميزانية لسنة 2019 وتدارك التوازنات الكلية الاقتصادية.

سيدي الرئيس، لدينا بعض الملاحظات:

1 ـ فيما يخص الصرف والسوق الموازية، حيث إن الواقع يشير إلى أن أسعار الصرف في السوق الموازية 210 دينار، مقابل 1 دولار (هذا في السوق الموازية)، وهذا ما يؤثر على القدرة الشرائية للمواطن. أما سعر الصرف الرسمي 118 دينار جزائري، مقابل 1 دولار، وهذ يخدم المتعاملين الاقتصاديين، وبالأخص، أنه من السلوكات المعروفة هو أن بعض النشطاء يشغلون معدل الصرف الرسمي لإنشاء تعاملات مربحة، من خلال توظيف العملة عن طرق غير رسمية « كالسكوار»، لاسيما الفارق الكبير بين ما هو رسمي وما هو موازي، وهذا السلوك يضاعف كتلة العملة الموجودة في نطاق موازي، مما يؤثر على الاقتصاد الوطني. وهنا، معالي الوزير، نرى أنه يجب اعتماد مكاتب صرف تمتص هذا المشكل على المدى المتوسط.

2 ـ تكثيف الدور الرقابي على المتهربين من الضريبة، مع وضع أكبر التسهيلات السياسية للمؤسسات التي تساهم في التحويل التكنولوجي.

3 ـ السكن والأشغال العمومية، يجب اعتماد الآليات التي تحدد قطاع السكن والأشغال العمومية، بأن تكون محركات فعلية لقطاعات أخرى، لخلق ديناميكية للتكفل الاجتماعي.

سيدي الرئيس، معالي الوزير،

من أجل جلب العملة الصعبة، من خلال مشاريع السكن، يجب التفكير في صيغة السكن الترقوي لغير المقيمين، أي المهاجرين، ويكون الدفع فيه عن طريق العملة الصعبة، من أجل تحصيل العملة الصعبة للوطن.

سيدي الرئيس، إن بصيرة فخامة رئيس الجمهورية في الحيطة، والمتوخاة خلال إعداد مشروع قانون الميزانية 2019، وذلك من أجل وضع البلاد في منأى عن التقلبات الممكنة لسوق النفط العالمي، مع ضرورة ترشيد الإنفاق العمومي.

سيدي الرئيس، من خلال المشروع الموجود بين أيدينا، نرى أن فخامة رئيس الجمهورية، يسعى إلى تثمين الثروات الوطنية وعروض العمل، وترقية الصادرات خارج المحروقات بالتوازي وبشكل مكثف لمساهمة المستثمرين وشركائنا الأجانب، وهو ما يستدعي من الحكومة الاستمرار والإسراع في تحسين مناخ الأعمال.

لدينا بعض المطالب، معالي الوزير، ومن خلالكم نتوجه إلى السيد معالي وزير التعليم العالي والبحث العلمي، من أجل الإفراج عن كلية الطب بولاية الشلف، لأننا منذ مدة ونحن نطالب بهذا المطلب الذي أصبح مطلبا شعبيا.

ـ نتوجه إلى وزيرة التضامن والأسرة، من أجل إعادة

النظر في منحة فئة المعاقين التي لا تتناسب مع مواطن يعيش في بلد العزة والكرامة.

وزير العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي، إن داء السكري في الجزائر نسبته 14٪ والصحة لا تقدر بثمن، ولهذا نطالب وبإلحاح دمج أدوية هذا الداء ضمن...

السيد الرئيس: شكرا للسيد عبد القادر معزوز؛ الكلمة الآن للسيد فريد بحري.

السيد فريد بحري: بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

معالي السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،

معالي السيد وزير المالية المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

أسرة الإعلام،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

مما لا شك فيه أن معظم التدابير والأهداف المسطرة التي جاء بها مشروع قانون المالية لسنة 2019، ترمي في مجملها إلى تحقيق ما تصبو إليه مختلف طبقات المجتمع من الناحية الاقتصادية والمالية، وخاصة الاجتماعية، المتمثلة في الدعم والتحويلات الاجتماعية الهامة المقدرة للسنة المقبلة، أي 2019، بـ 21٪ من الناتج المحلي، وهذا مؤشر إيجابي لضمان الاستقرار والحفاظ على القدرة الشرائية للمواطن. وفي هذا الإطار، يجب إعادة النظر أو مراجعة خارطة طريق الدعم الاجتماعي، الموجه للاستفادة من طرف الجميع؛ وهذا يثقل كاهل الميزانية بالزيادة في الإنفاق العام.

وعليه، أكرر مطلبي ومطلب من حملوني انشغالهم في تفعيل دور الرقابة، ابتداءً من المؤسسات على المستوى المركزي إلى آخر مصلحة من مصالح البلدية على المستوى المحلي.

معالي الوزير، يعتبر المبلغ المقدر بـ 2000 مليار دج هام لتسوية ديون البنوك العمومية، وتهدف هذه العملية لحشد التمويل لمختلف البرامج التنموية، خاصة السكن والاستثمارات بصفة إجمالية الخاصة، منها والعامة كما نسجل بارتياح كبير الارتفاع في ميزانية التسيير المقدر بـ 370 مليار دج، المخصص لتدعيم الولايات والبلديات الحدودية، بتثبيت الساكنة والدفع بعملية التنمية وتأمين الحدود والحد من عمليات التهريب والمساس بالاقتصاد الوطني.

وبهذا الصدد، ألفت انتباهكم، معالي الوزير، إلى ضرورة إعادة النظر في المشاريع الهامة، التي طالها التجميد في السنوات السابقة بولاية الوادي الحدودية والمتعلقة بقطاعات الصحة والأشغال العمومية وقطاع الفلاحة.

في الصحة: مازالت عملية تجميد مشروع إنجاز مستشفى 120 سريرا ببلدية الوادي، أي (wilaya du chef lieu)، مع العلم أن المستشفى الحالي أنجز سنة 1985 بالبناء الجاهز وانتهت صلاحيته.

وكذلك مستشفى 80 سريرا ببلدية الطالب العربي الحدودية، المحاذية للحدود التونسية، وأنتم تعلمون بالكارثة التي حلت بالبلديات الحدودية للولاية، انتشار العديد من الأوبئة والأمراض، مع تسجيل صعوبة تنقل المواطنين لمئات الكيلومترات للتداوي في أماكن أخرى.

وكذلك مستشفى 120 سريرا ببلدية جامعة، دائرة جامعة.

وفي قطاع الأشغال العمومية: وبالنظر إلى الحركية الاقتصادية الهامة لولاية الوادي، خصوصا في العشر سنوات الأخيرة، أين أصبحت الولاية قطبا اقتصاديا تجاريا وفلاحيا بامتياز، لازالت تعاني من منشآتها القاعدية، خاصة الطرق الوطنية رقم 48، رقم 03 ورقم 16، وتكملة الطريق الرابط بين الوادي وحاسي مسعود من الجهة الجنوبية على مسافة 20 كلم فقط.

هذه الطرق لم تعد قادرة على تحمل الحركية الكبيرة، وخاصة للعربات ذات الوزن الثقيل، وأخص بالأولوية الطريق الوطني رقم 48، الذي بقيت منه 90 كلم فقط، تنتظر التمويل لإتمام ازدواجيته ورفع انشغالات كل من الصناعيين والمستثمرين والفلاحين.

شكرا لكم سيدي الرئيس، شكرا للسيد الوزير، والشكر موصول للجميع والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس: شكرا للسيد فريد بحري؛ والكلمة الآن للسيد محمد الصالح بوقفة.. عفوا إنه ليس موجودا، إذن، أحيل الكلمة إلى السيد ناصر بن نبري.

السيد ناصر بن نبري: شكرا سيدي الرئيس؛ بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم أما بعد؛

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،

السيدة والسادة الوزراء،

زميلاتي، زملائي،

أسرة الصحافة والإعلام،

الحضور الكريم،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

جاء مشروع قانون المالية لسنة 2019، المعروض أمامنا اليوم، في ظل تحسن كلي للوضع المالي للبلاد، رغم الهشاشة التي مازالت تميّزه بسبب التذبذب الذي تعيشه أسواق النفط، فقد تجاوز متوسط سعر النفط الجزائري عتبة الـ 50 دولارا خلال السنة الماضية، كما اعتمدت مصالح وزارة المالية مبلغ 50 دولارا كسعر مرجعي، أثناء إعداد نص هذا القانون، الأمر الذي يمنحنا نوعا من الراحة في تسيير المالية العامة للبلاد.

وسأركز في تدخلي هذا على بعض القضايا المالية والتقنية البحتة، ذات العلاقة المباشرة بالاقتصاد الوطني والتنمية بشكل عام.

أولا: فيما يتعلق بالمالية العمومية، لايزال التهرب الجبائي والضريبي يشكل نزيفا حادا للخزينة العمومية، حيث تجاوزت قيمة التهرب والغش الضريبي والجبائي، 11 مليار دينار، ما يطرح السؤال عن الحاجة لإصلاح المنظومة الضريبية وتبسيطها، من أجل تمكين هذا القطاع من أداء دوره المنتظر منه في تمويل الخزينة العمومية.

وفي إطار الجباية المحلية، لاتزال الجماعات المحلية تواجه صعوبات كبيرة في إحصاء وتحصيل الجباية المحلية، مما يحرم هذه الجماعات من أحد أهم مصادر تمويلها. والمطلوب اليوم هو التدخل، من خلال سن القوانين وجعلها أكثر مرونة وفاعلية لتمكين هذه الجماعات من الاستفادة من هذا المورد.

أختم حديثي في هذا الباب بمطالبة وزارة المالية بالتنسيق مع وزارة الداخلية، للعمل على تخفيف الأعباء المالية على البلديات، من خلال مسح ديون البلديات العاجزة، حتى تتمكن من استئناف نشاطها التنموي.

ثانيا: قطاع البنوك، تكفي الإشارة لحجم الكتلة النقدية المتداولة خارج البنوك، والتي تقدر بـ 3/1 (ثلث) حجم الكتلة النقدية الكلية، وهو رقم رهيب، يستدعي دق ناقوس الخطر، لتدارك هذه الظاهرة من خلال العمل على استقطاب هذه الأموال وإدخالها في المنظومة المالية الرسمية، ولعل اللجوء للصيرفة الإسلامية وتشجيعها تعتبر أحد الحلول الناجعة في هذا المجال.

ثالثا: قطاع البيئة والغابات، وأختم بالحديث عن قطاع البيئة ودوره في التنمية الاقتصادية، من خلال اللجوء للطاقات المتجددة، حيث إن هذا القطاع يلعب دورا محوريا في التنمية الاقتصادية، ما يتطلب رفع المخصصات المالية المرصودة لهذا القطاع، نظرا لتحديات البيئة الكبرى التي نعيشها مثل ظاهرة الاحتباس الحراري، ثقب الأوزون، ارتفاع درجة حرارة الأرض وذوبان الجليد بالقطب الشمالي والجنوبي.

ولا يفوتني بهذه المناسبة أن أثمن قرار وزارة الداخلية والجماعات المحلية، بإلزام البلديات والمدارس باعتماد الطاقة الشمسية كبديل للطاقة الكهربائية، في خطوة تهدف لترشيد واقتصاد النفقات، كما أن قطاع الغابات هو من القطاعات المغيّبة في برامجنا التنموية، رغم دوره الفعال في اقتصاديات وأنظمة البيئة في العالم، فالمطلوب هو أن تعطي الحكومة لهذا القطاع الاهتمام والرفع من مخصصاته المالية وتمكينه من توسيع المساحات المشجرة، حتى يلعب دوره في منظومتنا الاقتصادية والبيئية على أكمل وجه.

أطلب من معالي وزير المالية رفع التجميد في مجال السكن والأشغال العمومية والنقل في ولاية بومرداس.

ذلكم، سيدي الرئيس، ما أردت أن أساهم به في مناقشة مشروع قانون المالية لسنة 2019، شكرا على حسن انتباهكم، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس: شكرا للسيد ناصر بن نبري؛ الكلمة الآن للسيد محمد عامر.

السيد محمد عامر: شكرا للسيد الرئيس؛ بسم الله الرحمن الرحيم وبه ثقتي وبه أستعين، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،

السيدة والسادة الوزراء،

زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة،
السادة والسيدات ممثلو وسائل الإعلام،
السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

إسمحوا لي أن أقدم لكم مداخلتي بمناسبة الجلسة العلنية لمناقشة مشروع قانون المالية لسنة 2019، والذي يأتي في سياق توجهات الحكومة المالية والاقتصادية، في مثل الظرف العام الذي تعيشه بلادنا، المعروف بالصعوبات المالية، نتيجة الأسباب المعروفة لدى الجميع.

وضع راهن يتطلب المزيد من المجهودات واعتماد سياسة اقتصادية واضحة، بعيدا عن ممارسات وتصريحات «كي الوعي» ومواجهة الرأي العام بالصراحة لدحر التأويلات والتضارب وتوثيق أواصر العلاقة بين المواطن والحكومة المتضامنة، المتضامنة، المتضامنة!

ولا يفوتني رغم ما تقدم، أن أنوه من هذا المنبر بالعمل الذي تقوم به الحكومة والمجهود المعتبر لتخطي صعوبات الأزمة الاقتصادية بتوجيهات وقيادة فخامة رئيس الجمهورية.

في هذا الإطار، وبهذه المناسبة، أقدم لكم بعض الاقتراحات، معالي وزير المالية، المتعلقة ببعض المستلزمات التنموية، المحلية، لمواكبة الحركة التنموية المعتبرة التي نثمنها في ولاية سعيدة، ونتمنى مواكبة مساعي الدماء الجديدة الحريصة على عموم أوجه التنمية المحلية وتبني مقترحاتها، وتشمل بعض القطاعات:

ـ فيما يخص قطاع الصحة، سبق وأن قدم السيد معالي وزير الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات موافقته المبدئية على مشروع إنجاز 240 سريرا لمصلحة الأمومة بولاية سعيدة، خلال لقائنا بمعاليه في جلسة لجنة الصحة بتاريخ 2018/05/13، نتمنى تجسيد المشروع في أقرب الآجال الممكنة.

ـ نقترح كذلك إنشاء فروع للمصالح الصحية المتخصصة، بواسطة اتفاقية بين وزارة الصحة ووزارة التعليم العالي، تمهيدا لإنشاء كلية الطب في ولاية سعيدة.

ـ تخفيف شروط الالتحاق بشعبة الطب، بالنظر للمعدل المطلوب، ورفع نسبة المناصب لدى الأطباء المختصين، وهذا نظرا للعجز الملاحظ وطنيا ومحليا.

ـ فيما يخص الاستثمار، تتوفر ولاية سعييدة على مؤهلات معتبرة، يمكن أن تساهم في صناعة أقطاب صناعية في مجالات عديدة. وتحتاج، في إطار منهجية الأولويات، إلى الربط بالطريق السيار، حتى تكون ولايتنا قريبة، عكس ما يتداول من مقولة «سعيدة بعيدة» في مجالها التراثي، الثقافي، التي جاءت بها محنة الاستعمار، بواقعها آنذاك وخريطتها الجغرافية السياسية في تلك الحقبة.

وبهذا نكون أوصلنا الرسالة للحكومة ونحن مقتنعون أن مقاربة فخامة رئيس الجمهورية للأولويات لا تترك مكانا بعيدا، أو معزولا.

ـ فيما يخص قطاع النقل، ندعو لرفع التجميد عن مشروع إنجاز خط السكة الحديدية المكهرب، الرابط بين ولاية سعيدة وولاية البيض، وكذا إعادة بعث الدراسة المتعلقة بمشروع تجديد السكة الحديدية لخط سعيدة ـ معسكر.

ـ إعتماد ولاية سعيدة ـ إن شاء الله ـ باعتبارها بوابة الصحراء وقطبا تكوينيا معروفا بالتقاليد الإدارية، خاصة من خلال تسجيل إعادة إحياء مراكز التكوين الإداري (CFA) في الولاية.

وانطلاقا من مهامنا التنبيهية لأمهات الأولويات، ونقل الانشغالات الحقيقية المعاشة، لا رغبة منا في اصطياد الفرص الانتهازية التي من شأنها تعزيز ركائز الوهم، لأن ولاية سعيدة أملها كبير في الاستفادة من قرارات تضعها في مستوى الولايات المجاورة واستدراك ما فاتها، إن شاء الله، يا وزير المال، يا وزير الخزينة.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس: شكرا للسيد محمد عامر؛ السيدان عبد الكريم بن صغير وبشير شبلي، تقدما بتدخلين مكتوبين، سوف يحالان على السيد الوزير ويرد عليهما في حينهما. لدي ملاحظة بودي قولها، بالنسبة للذين لم يتمكنوا من إتمام تدخلهم في الوقت المحدّد، فبقية مضمون تدخلاتهم سوف تُضمَّن في الجريدة الرسمية لمجلس الأمة؛ والكلمة الآن للسيد محمد الواد.

السيد محمد الواد: شكرا سيدي الرئيس؛ بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، أما بعد؛

معالي رئيس مجلس الأمة المحترم،
السيدات والسادة الوزراء الأفاضل،
السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة الكرام،

أسرة الإعلام،
الحضور الكريم،
السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.
سيدي الرئيس،
أيتها السيدات الفضليات، أيها السادة الأفاضل،

إن التدابير والأحكام التي جاء بها مشروع قانون المالية لسنة 2019، وعلى الرغم من الظروف الاقتصادية التي تعيشها البلاد ويعرفها الجميع، فإن بعض المؤشرات الكلية مطمئنة، حيث يراهن المشروع على نسبة نمو تقدر بـ 2.6٪، مقارنة بـ 2.4٪ عام 2018، ومعدل تضخم بنسبة متوقعة 4.5٪، مقارنة بـ 5.5٪ في العام الماضي. وإيرادات الميزانية من المتوقع أن تصل إلى 6.508 مليار دينار جزائري، بارتفاع طفيف مقارنة بـ 2018، منها 2.714 مليار دينار جزائري من الجباية البترولية.

إن عدم تضمين مشروع قانون المالية لسنة 2019 أي رسم جديد، من شأنه أن يطمئن ويريح بال المواطن وهو إجراء نثني عليه ثناءً حسنا ونباركه.

أما فيما يتعلق بالتحويلات الاجتماعية، هنا ينبغي الإشادة والتنويه بالرعاية والاهتمام اللذين يوليهما وفي كل مرة فخامة السيد رئيس الجمهورية، المجاهد، عبد العزيز بوتفليقة، إلى الفئات الضعيفة وذات الدخل البسيط، حيث، وعلى الرغم من الظرف المالي الصعب وانخفاض حجم احتياطي الصرف 88 مليار دولار، شهر نوفمبر الجاري، من المنتظر أن تشكل التحويلات الاجتماعية ما يقارب 21٪ من إجمالي ميزانية الدولة بمبلغ 1772 مليار دينار جزائري، موجهة خصيصا لدعم الأسر، بمبلغ يفوق 445 مليار دينار جزائري، وحوالي 290 مليار دينار جزائري، موجهة لمنح التقاعد، مع الإشادة بإضافة اعتماد دعم بقيمة 500 مليار دينار جزائري للصندوق الوطني للتقاعد، وكذا حوالي 660 مليار دينار جزائري للسياسة العامة للصحة وأكثر من 350 مليار دينار جزائري للسياسة العامة للسكن، يضاف إليها حوالي 300 مليار دينار جزائري مخصصة لنفس القطاع، من طرف الصندوق الوطني للاستثمار.

السيد الرئيس، السيدات الفضليات، السادة الأفاضل،

أوّد من هذا المقام، أن أغتنم هذه الفرصة لأثمن، وأنوه بالمبادرة التي أطلقها فخامة رئيس الجمهورية، والمتعلقة بتهيئة المناطق الحدودية وتنميتها، هذا البرنامج الطموح من شأنه أن يمس 12 ولاية على شريط حدودي يزيد طوله عن 6000 كلم. إن مبادرة فخامة رئيس الجمهورية هذه، جاءت لتعزز المجهود الجبار الذي يقوم به الجيش الوطني الشعبي وقوات الأمن المختلفة، المرابطة على طول الحدود البرية لبلادنا، لضمان الأمن والاستقرار. وبالفعل إن تنمية المناطق الحدودية، من شأنها تعزيز الأمن القومي للبلاد، هذا الأمن الذي يتمثل في العلاقة المتينة والوطيدة التي تربط الإنسان بالأرض، والتي تجسّد وتترجم في الميدان بالتعمير والتطور، والازدهار والتنمية، فهذه المبادرة ستساهم، دون شك، في النهوض الاقتصادي بهذه المناطق، كما نناشد الحكومة وكل السلطات المعنية أن تسرع في وتيرة التنفيذ، بداية بمنح وتخصيص السيولة المالية اللازمة للبرنامج الذي أعلنه فخامة الرئيس.

كما أغتنم الفرصة مرة أخرى، لأطلب من وزارة المالية، منح المبلغ المالي اللازم لإنجاز الجزء الأول من مسافة 13 كلم بالطريق الوطني رقم 22، الرابط بين مدينة تلمسان وسبدو، هذا المشروع الذي كثرت فيه الوعود منذ سنين، لكنه لم ير النور حتى الآن وظل يراوح مكانه.

كما أضم صوتي إلى صوت زميلي، فيما يخص منجم العابد، الكائن ببلدية البويمي، دائرة سيدي الجيلالي، ولاية تلمسان، فلابد من فتح ملف هذا المنجم من جديد الذي أغلق في غياب أدلة قاطعة لإنفاذه، ولذا يجب تفعيله من جديد، لأن كل المعطيات تشير أن استغلال هذا المنجم لازال ممكنا، الشيء الذي سيساهم، دون شك، في امتصاص البطالة المتفشية بتلك المناطق النائية...

السيد الرئيس: شكرا للسيد محمد الواد؛ الكلمة الآن للسيد محمد السعيد سعيداني.

السيد محمد السعيد سعيداني: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على رسول الله.
السيد رئيس مجلس الأمة الفاضل،
السيد وزير المالية المحترم،
السيدات والسادة الوزراء،
السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة،
أسرة الإعلام،
السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

أريد في البداية أن أتقدم بالشكر لمعالي وزير المالية على المجهودات التي يبذلها منذ تعيينه على رأس وزارة المالية، وعلى إعداده مشروع قانون المالية لسنة 2019 والشكر موصول لرئيس وأعضاء اللجنة.

إسمحوا لي، أرتب أوراقي، أحسب لي ـ سيدي الرئيس ـ اللحظات...

ومن خلال قراءة متمعنة لمشروع قانون المالية لسنة 2019، تبين لي أن السعر المرجعي بـ 50 دولارا التي وضعتها الحكومة غير كاف ولا مضمون، مع الأزمة الاقتصادية الحالية وتذبذب سوق النفط العالمية.

السيد الرئيس، معالي الوزير،

رغم أن قانون المالية لهذه السنة جاء دون رسوم ولا ضرائب وإبقاء التحويلات الاجتماعية، وهذا بفضل فخامة رئيس الجمهورية، الذي هو دائما حريص على تحسين ظروف معيشة المواطن، إلا أن المواطن بقي يعاني صعوبة في القدرة الشرائية، من غلاء المعيشة، حيث كان في سنة 2000 الأجر القاعدي يقدر بـ 12000 دج وعند تحويلها إلى الدولار، في ذلك الوقت، كانت تساوي 170 دولارا.

وفي سنة 2018، أصبح الأجر القاعدي 18000 دج، بما يعادل 85 دولارا في يومنا. لهذا نطالب ـ سيدي الوزير ـ إعادة النظر في الأجر القاعدي للمواطن البسيط، حتى نضمن له أدنى شروط العيش، لأنه أصبح غير قادر على التكفل بمصاريفه اليومية، بهذا الأجر، وما تشهده الأسعار من غلاء، سواء كانت خضرا أو فواكه، دون أن نتكلم عن الكماليات، مثل الموز الذي أصبح سعره اليوم يقارب 700 دج للكيلوغرام الواحد.

وفي ظل الظروف المالية الحالية، والتي تتميز بالهشاشة، نظرا لتقلبات السوق النفطية العالمية والتراجع الكبير لاحتياطي الصرف، معالي الوزير المحترم، ما هو السبيل لتجاوز هذه المعضلة؟ ثم ماذا حقق التمويل غير التقليدي؟ هل خفض من التضخم أم العكس؟ للعلم أن العديد من الخبراء الماليين المحايدين، يتوقفون سنة 2019 ستكون الأصعب على الاقتصاد الجزائري.

معالي الوزير، نريد استشراف المستقبل ومعرفة حقيقة وضعنا المالي وما هي البدائل المتاحة للخروج الآمن من الظرف الاقتصادي وكيف نحمي اقتصادنا أمام المنافسة الشرسة ومتى يتحرر الاقتصاد الوطني من التبعية البترولية؟

معالي الوزير المحترم، قوة اقتصاد الدول تقاس بقوة عملتها؛ ولكن نحن نعيش منذ سنوات تراجع قيمة الدينار أمام العملات الأجنبية بشكل كبير ورهيب، كيف يمكن وقف هذا التراجع وهل لدينا القدرة على ذلك؟

ما مصير المشاريع الكبرى التي تم تجميدها بسبب الظروف المالية والتي كنا نظن أنها ظرفية؟

معالي الوزير المحترم، صحيح أنكم منذ اعتلائكم أعلى هذه الوزارة وأنتم تعملون على إيجاد حلول لهذه المشاكل التي ورثتموها، حيث بدأت لمساتكم تظهر للأعيان.

لكن ـ دعني أقول معالي الوزير ـ المطلوب من الحكومة فسح المجال للاستثمار المنتج للثروة وليس التركيز على الاستثمار المستنزف للعملة الصعبة.

نظرا للأهمية الكبيرة التي تملكها ولاية الوادي من عدة جوانب (اقتصادية، فلاحية، سياحية، واستشفائية) ما يجعلها قبلة للعديد من المواطنين، لكنها غير قادرة على استيعاب كل هذا الكم من الزوار على أحسن وجه، جراء عدم وجود طريق مزدوج يربط بين الوادي وبسكرة. وبعد جهد جهيد، استفادت الولاية من انطلاق الأشغال بجزء منه، نرجو منكم ـ السيد الوزير ـ التدخل لإتمام الجزء المتبقي، خدمة للاقتصاد الوطني؛ وأضم رأيي إلى رأي زميلي، فيما يخص المشاريع المجمدة في ولاية الوادي، شكرا لكم على حسن الإصغاء والسلام عليكم ورحمة الله.

السيد الرئيس: شكرا للسيد محمد السعيد سعيداني؛ نقف عند هذا الحد ونستأنف أشغالنا غدا على الساعة العاشرة صباحًا، لنمكن بقية السادة الأعضاء من تقديم تدخلاتهم، وسماع كلمات أو مداخلات رؤساء المجموعات البرلمانية، شكرا لكم جميعا والجلسة مرفوعة.

رفعت الجلسة في تمام الرابعة مساءً

محضر الجلسة العلنية السابعة
المنعقدة يوم الإثنين 18 ربيع الأول 1440
الموافق 26 نوفمبر 2018

الرئاسة: السيد عبد القادر بن صالح، رئيس مجلس الأمة.

تمثيل الحكومة:
- السيد وزير المالية؛
- السيد وزير الثقافة؛
- السيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي؛
- السيد وزير الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات؛
- السيدة وزيرة البيئة والطاقات المتجددة؛
- السيد وزير العلاقات مع البرلمان.

إفتتحت الجلسة على الساعة العاشرة
والدقيقة الخامسة عشرة صباحا

السيد الرئيس: بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين؛ الجلسة مفتوحة.

بعد الترحيب بالسيدة والسادة أعضاء الحكومة ومساعديهم؛ يقتضي جدول أعمال هذه الجلسة مواصلة النقاش العام حول مشروع قانون المالية لسنة 2019، وسماع كلمات أو تدخلات السادة رؤساء المجموعات البرلمانية؛ وكذلك رد السيد وزير المالية.

إذن، ومن دون إطالة أحيل الكلمة إلى السيد عباس بوعمامة.

السيد عباس بوعمامة: شكرا للسيد الرئيس، بعد بسم الله الرحمن الرحيم؛

السيد رئيس مجلس الأمة،

السيدة والسادة الوزراء،

زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة،

أسرة الصحافة و الإعلام،

الحضور الكريم،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

في البداية، نشكر السيد رئيس لجنة الشؤون الاقتصادية و المالية والسادة الأعضاء على المجهودات المبذولة خلال إثراء ونقاش مشروع هذا القانون على مستوى اللجنة، ونحن نناقش مشروع قانون المالية لسنة 2019، والذي لم يأت بأي إجراءات من شأنها المساس بالقدرة الشرائية للمواطن؛ وهذا رغم الظروف المالية التي ما زالت صعبة، ولكن نسجل وبارتياح كبير نظرة واستراتيجية وتعليمات رئيس الجمهورية، الذي دائما يمنح الأولوية الكبيرة للمحافظة على الجانب الاجتماعي للدولة الجزائرية، وكذا الحفاظ على القدرة الشرائية للمواطن، وهذا رغم الظروف المالية الصعبة التي مرت بها الجزائر، ولهذا يجب على الحكومة الوقوف في وجه كل المضاربين الذين يحاولون في كل مرة استغلال قانون المالية من أجل الزيادة في أسعار بعض المواد الأساسية، وهذا رغم الدعم الذي تقدمه الدولة، ولهذا نقول يجب تكثيف جهود الرقابة واتخاذ الإجراءات الردعية لكل من يحاول المساس بأمن واستقرار البلاد، من

خلال الزيادة المفرطة في الأسعار.

كما أن المواطن يعترف بالقرارات الهامة التي يتخذها رئيس الجمهورية في كل مرة، والتي تصب دائما في مصلحة المواطن.

أما فيما يخص قطاع المالية؛ يجب على وزارة المالية الإسراع في عصرنة ورقمنة القطاع من أجل القضاء على البيروقراطية، فيما يخص المراقبة المالية للبلديات التي أصبحت تعرقل التنمية، مثل ما هو حاصل في ولاية إيليزي كون هناك بلدية تبعد عن مقر الرقابة المالية 500 و700 كلم، مما ساهم في عرقلة تنمية هذه البلديات.

ونحن نناقش هذا القانون لا نستطيع أن نتجاوز انشغالات المواطن عامة وولاية إيليزي خاصة في جانب التنمية، بحيث نسجل وبكل أسف أن بعض المشاريع التي لها علاقة مباشرة بالمواطن، من مدارس ومستشفيات وطرق ما زالت مجمدة، رغم وعود الحكومة خلال قانون المالية لسنة 2018، وقانون النقد والقرض، وقانون المالية التكميلي، إلا أن هذه المشاريع لم يرفع عنها التجميد، مثل مشروع مستشفى 60 سريرا ببلدية الدبداب، ومشروع 120 سريرا ببلدية إيليزي، وبلدية جانت، وكذا 1000 مقعد بيداغوجي بالمركز الجامعي لإيليزي، أقول لك بكل صراحة، معالي وزير المالية، فيما يخص قضية رفع التجميد عن المشاريع، الشيء الذي نتمناه نحن أنكم على الأقل تستمعون لنا قليلا، فلا ترفعوا التجميد الذي ترونه، لأنه عندما تقومون برفع التجميد عن مدرسة شبه الطبي وتتركون المستشفيات مجمدة، فأنا أظن الأولى هو المستشفيات، لأنه في بلدية مثل بلدية الدبداب التي هي منطقة حدودية، فأنتم تعرفون أنه يوجد بها مستشفى 60 سريرا، الذي هو مجمد منذ حوالي 2014.

ومن هذا المنبر، نطالب الحكومة بتنفيذ الوعود وقرارات رئيس الجمهورية، الذي يؤكد دائما على تنمية الجنوب تنمية حقيقية، ولكي نكون منصفين يجب علينا كجزائريين وكسكان لمناطق أقصى الجنوب أن نعترف لرئيس الجمهورية بالمجهودات الكبيرة، والتطور الذي بلغته الجزائر عامة، وأقصى الجنوب خاصة، خاصة في مجال التنمية.

وهنا نقول للذين يحاولون زرع الشك واليأس في نفوس المواطنين، أن الجزائر ليست العاصمة فقط، وإنما هناك مشاريع هامة أنجزت في أقصى الجنوب؛ وهذا ما يجعلنا كسكان هذه الولايات، ملتفين وأوفياء لرئيس الجمهورية، لأننا لم نشهد اهتماما ولا تنمية حقيقية إلا منذ مجيء السيد رئيس الجمهورية، والذي يولي أهمية خاصة لهذه المناطق، وهذا ما يجعلنا عازمين على مواصلة الدعم، والمساندة في المراحل القادمة، وهذا كله لا يمنعنا من المطالبة بالمزيد من التنمية، كما نطالب الحكومة باستكمال هذه البرامج المسطرة التي تندرج في إطار برنامج رئيس الجمهورية، كون المواطن ما زال يعاني في هذه الولايات من ناحية الصحة، والتعليم، والنقل، وهذا لا يمكننا السكوت عنه.

شكرا للجميع على كرم الإصغاء، والسلام عليكم.

السيد الرئيس: شكرا للسيد عباس بوعمامة؛ والكلمة الآن للسيد عياش جبابلية.

السيد عياش جبابلية:

سيدي الرئيس المحترم،

السادة الوزراء،

زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة الموقر،

الأسرة الإعلامية،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

في البداية، أشكر رئيس اللجنة المالية، وكذا أعضاء اللجنة على المجهودات التي قامت بها في دراسة هذا المشروع، وبعد الاطلاع على قانون المالية 2019، وتصفح ما جاء فيه من إجراءات فعالة، تهدف إلى تنفيذ برنامج فخامة رئيس الجمهورية، وترسيخ الإجراءات الرامية إلى حماية الطبقات الإجتماعية الهشة، وحماية القدرة الشرائية للمواطن، ونثمن ما جاء فيه من إجراءات.

وندعو من هذا المنبر إلى مراجعة المنحة الخاصة بذوي الاحتياجات الخاصة، وتسديدها في الآجال، وحماية أكثر لهذه الفئة؛ كما ندعو إلى تحسين الظروف المهنية لعمال وموظفي المصالح المالية، وتوفير الوسائل اللازمة حتى تتمكن من أداء مهامها بفعالية أكثر من أجل تحصيل موارد الدولة ودعم الاقتصاد المحلي.

وفي إطار دعم استمرار برنامج فخامة رئيس الجمهورية الذي يهدف إلى التكفل بانشغالات المواطنين، ودعم التنمية المتوازنة والمستدامة لكل مناطق الوطن، ونخص بالذكر: رفع التجميد عن البرامج التنموية التي يترقبها

سكان الأوراس نظرا لأهميتها في الحياة اليومية للمواطن، على غرار المستشفى الجامعي، مشروع الترامواي، والطريق الاجتنابي، والطريق الرابط بين خنشلة وباتنة، وباتنة والمسيلة، وإذا وضع برنامج خاص لحماية مدننا من الفيضانات، وكذا حماية البيئة، وأخص بالذكر بعد زيارة معالي وزيرة البيئة إلى ولاية الأوراس، محاجر بتراب مدينة عين توتة، ومدينة واد الشعبة، حبذا لو يكون هناك تدخل قوي من طرف وزيرة البيئة، لحماية البيئة في هذه المناطق.

في الأخير، ما عساي أن أقول للحكومة، وفقكم الله في خدمة الوطن والمواطن، والسلام عليكم.

السيد الرئيس: شكرا للسيد عياش جبابلية؛ والكلمة الآن للسيد محمد راشدي.

السيد محمد راشدي: شكرا سيدي الرئيس؛ بسم الله الرحمن الرحيم، وبه نستعين والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس مجلس الأمة الموقر،

السيد معالي وزير المالية ممثل الحكومة المحترم،

السيد وزير العلاقات مع البرلمان المحترم،

السيدة والسادة الوزراء الأفاضل،

زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة الموقرون،

أسرة الإعلام،

السيدات والسادة الحضور،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

في البداية، أود أن أتقدم بخالص الشكر إلى لجنة الشؤون الاقتصادية والمالية، والسيد وزير المالية، على عرضهما لمشروع قانون المالية لسنة 2019.

إن نص مشروع قانون المالية لسنة 2019، يندرج في إطار مواصلة الحد من التأثيرات السلبية للتقلبات الاقتصادية، وفي هذا المجال على الدولة مواصلة المحافظة على استدامة تمويل المالية والاستعمال الراشد والفعال لموارد الدولة ومن خلال هذا المشروع نقدم الملاحظات التالية:

1 – التحكم الراشد في النفقات العمومية وبالخصوص نفقات التسيير منها.

2 – تشديد الرقابة وتأطير التجارة الخارجية.

3 – المحافظة على نسق النشاط الاقتصادي.

4 – تلبية الحاجيات الاقتصادية والاجتماعية للمواطن.

5 – تحسين مردودية الإيرادات الجبائية.

6 – تشجيع الاستثمار.

7 – مكافحة الغش الضريبي وتشديد العقوبات على المخالفين للقانون.

8 – تنسيق وتبسيط الإجراءات، وضمان حقوق المكلفين بالضريبة.

9 – مواصلة دعم الدولة المالي للسكن، واستعمال حسابات التطهير الخاص.

وإذا كانت بعض الإجراءات التي اتخذت من طرف السلطات العمومية، تعتبر خطوة مهمة في سبيل التغلب على المصاعب الاقتصادية، خاصة المتعلقة بالحفاظ على مستوى النشاط الاقتصادي، وترشيد النفقات العمومية والتحكم فيها وكذا تأطير التجارة الخارجية والتمويل الداخلي للاقتصاد الوطني تساهم في بلوغ أهداف الاستقرار والانتعاش الاقتصادي فإن المطلوب هو الحفاظ على مستوى التنمية في مختلف القطاعات، وتشجيع الاستثمارات الوطنية وفقا بما يحفظ للدولة سيادتها، ويحقق قفزة نوعية في مختلف مجالات الاقتصاد الوطني.

وهنا تتجسد أيضا رؤية فخامة الرئيس، عبد العزيز بوتفليقة رئيس الجمهورية طعبا، الموضوعية لمآل التنمية الشاملة، حيث يقول في رسالته بمناسبة الذكرى 64 لاندلاع الثورة المجيدة "إذا كنا قد سجلنا تقدما يحق الاعتزاز به في مجال التنمية بمختلف أشكالها فيتعين علينا بذل المزيد من الجهود للتكفل بجميع الحاجات الاجتماعية المتبقية لشعبنا وهو يزداد تعدادا سنويا بنسبة معتبرة".

سيدي الرئيس، معالي الوزير؛ إن الظرف الاقتصادي الحالي يعتمد بشكل هام على التحصيل الضريبي، وهنا يجب الاعتماد على الرقمنة والأنظمة الإلكترونية الداعمة في مجال التحصيل الضريبي.

إن ميزانية الدولة ومن خلال النفقات العمومية، تعتبر القاطرة التي تجر كل المتعاملين الاقتصاديين، وهذا من خلال المبالغ المخصصة للتجهيز وفي ازدياد المبالغ الخاصة لنفقات التسيير، وهنا نشير إلى الدعم الموجه للتحويلات الاجتماعية والموجه للعائلات المعوزة، والسؤال المطروح، هل فعلا تستفيد منه هاته الفئات الفقيرة؟ دون أن ننسى إدراج عملية توظيف وتشغيل جديدة في مشروع قانون

المالية لسنة 2019، كما نرجو رفع التجميد عن قائمة المشاريع المجمدة على المستوى الوطني، وتفعيلها وخاصة منها الصحية والتعليمية والسكنية... إلخ.

كما يجب تدعيم الصندوق الوطني للتقاعد، دون أن ننسى عملية تطبيق 08 – 15، المتعلقة بتسوية البنايات غير المكتملة والتي لم يتم التطرق إليها في مشروع قانون المالية الذي نحن بصدد المصادقة عليه.

سيدي الرئيس، سيدي معالي الوزير؛ إن ولاية قسنطينة، جوهرة الشرق الجزائري، أو بالأحرى عاصمة الشرق الجزائري، هي كبقية ولايات القطر الجزائري تنتظر رفع التجميد عن المشاريع الاقتصادية والاجتماعية والصحية والتربوية، وخاصة مشروع المستشفى الجامعي للمدينة الجديدة علي منجلي، ومستشفى 60 إلى 100 سرير، بدائرة عين عبيد.

وفي الأخير، إن مشروع قانون المالية لسنة 2019، يحتوي على معطيات وتوقعات جديدة تبشر بالخير، والمشروع في حد ذاته يجب أن يضبط إطاره المرجعي، دون إغفال الضغط والعوائق المنبثقة عن ركود نشاط المحروقات والعمل على إرساء شروط تعافي الاقتصاد الوطني، وتحقيق الأهداف المسطرة دون المساس بالدعم الاجتماعي الذي يبقى مركزيا في سياسة الدولة اتجاه المواطن الذي يعد مركز الاهتمام.

وفقنا الله لما فيه خير للبلاد والعباد، وشكرا.

السيد الرئيس: شكرا للسيد محمد راشدي؛ وبه نكون قد مكنّا كافة الزملاء والزميلات من أخذ الكلمة؛ والآن ننتقل إلى سماع تدخلات السادة رؤساء المجموعات البرلمانية، والكلمة للسيد عبد المجيد بوزريبة، رئيس المجموعة البرلمانية لحزب التجمع الوطني الديمقراطي؛ فليتفضل مشكورا.

السيد عبد المجيد بوزريبة (رئيس المجموعة البرلمانية لحزب التجمع الوطني الديمقراطي): شكرا سيدي الرئيس؛ بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،

معالي الوزراء،

زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة،

أسرة الإعلام،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

إسمحوا لي أن أغتنم فرصة مناقشة قانون المالية لسنة 2019، ونحن ما نزال نحتفل بالذكرى الرابعة والستين لاندلاع ثورة الفاتح من نوفمبر المجيدة، أن أتوجه لكم أصالة عن نفسي، ونيابة عن كتلة التجمع الوطني الديمقراطي، بخالص التهاني، ومن خلالكم إلى شعبنا الأبي بأحر التبريكات، متضرعا إلى المولى بأن يرحم شهداء الجزائر الأبرار آملا أن يظل وطننا المفدى ينعم دوما بالسلم والاستقرار، وأن يحفظه العلي القدير من كل شر، في كنف القيادة الرشيدة، والرؤية المتبصرة لفخامة رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة.

سيدي الرئيس،

لا يسعني في البداية، إلا أن أرفع أسمى عبارات التقدير والامتنان، للبواسل من أبنائنا جنود الجيش الوطني الشعبي، سليل جيش التحرير الوطني وكذا أعضاء مختلف الأسلاك الأمنية، المرابطين والساهرين على حرمة وأمن ربوع هذا الوطن.

كما أتقدم بجزيل الشكر لكل الزميلات والزملاء الذين تحلوا بروح المسؤولية وتعهدوا ببذل الجهد والتفاني في سبيل إثراء مناقشة مشروع القانون هذا، واضعين نصب أعينهم مصلحة الجزائر أولا.

سيدي الرئيس،

إن المتتبع للشأن السياسي والاقتصادي والاجتماعي، يدرك تمام الإدراك خصوصية المرحلة الراهنة، فالجزائر اليوم تواجه تحديات شتّى، سواء تعلق الأمر بالحفاظ على أمنها واستقرارها في محيط دولي وإقليمي متوتر، أم بمواصلة مسارها على درب البناء والتشييد، وعليه فوطننا اليوم في حاجة إلى كل أبنائه المخلصين لوأد كل محاولات المتآمرين ضده، وإني لأهيب من هذا المقام بكل الجزائريات والجزائريين أن يدركوا ويعوا رهانات المرحلة، وألّا يرتبكوا أمام التحديات، التي كثيرا ما يجري تهويلها لتخويف الشعب وترهيبه، والتشكيك في عزيمته، وهز ثقته في قيادته وإطاراته.

وإني لعلى يقين بأن شعبنا المتمرس على مقارعة الخطوب ومواجهة التحديات، سيتجاوز هذه المرحلة المليئة

بالتقلبات، مستعينا في ذلك بالصبر والثبات، متسلحا بالعمل والمثابرة، كما فعل سابقا، مستلهما بحب الوطن والدفاع عن مقدساته.

وهنا أنوّه بالمجهودات التي تبذلها الدولة من خلال جميع مؤسساتها لمجابهة مختلف العراقيل وتذليل الصعوبات التي تعترض المسار التنموي المنشود، وأثمن مساعيها الرامية دوما إلى المضي قدما لتجسيد جميع الإصلاحات والمحافظة على الإنجازات والمكاسب المحقق، وبلوغ التطلعات التي نصبو إليها جميعا في إطار مواصلة تنفيذ برنامج فخامة رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة.

سيدي الرئيس،

يعتبر مشروع قانون المالية أحد أهم النصوص التي تعرض على الهيئة التشريعية، كونه يحظى باهتمام وعناية المواطن، لما له من أثر مباشر على حياته اليومية، حيث يضع جميع مواده في خدمته ويسعى من خلالها لتحسين مستواه المعيشي، وقدرته الشرائية، فهو يحدد المعالم الكبرى للسياسة الاقتصادية والاجتماعية للدولة على مدار سنة كاملة، كما يعتبر فرصة جدية للتنسيق بين الحكومة والبرلمان بغرفتيه، قصد بلوغ مستوى آمال وتطلعات المواطنين في كنف احترام الدستور وقوانين الجمهورية.

وقد جاء قانون المالية هذه السنة ليكرس ويؤكد الطابع الاجتماعي للدولة، والتي اتخذت منه نهجا، بل ومبدأ ثابتا، ما تزال وفية له حفاظا على تلاحم الأمة وحرصا على حماية كل أطياف المجتمع كما ينص عليه بيان أول نوفمبر.

سيدي الرئيس،

إذا كانت الجزائر اليوم تنعم بالأمن والاستقرار، فذلك لم يأت سدى، وإنما جاء نتيجة السياسة السديدة والمبادرات الجريئة والقرارات الشجاعة والحكيمة التي بادر بها فخامة رئيس الجمهورية، والمتمثلة خاصة في قانون الوئام المدني ومن بعده ميثاق السلم والمصالحة الوطنية، وهي الثمار التي لا تقدر بثمن، زيادة على أنها مسار وممر مطمئن لطرق أبواب التطور والإزدهار، وهي كذلك الأرضية الصلبة والمناسبة لبعث مختلف المشاريع التنموية التي أنجزت والتي هي قيد الإنجاز، مما أثمر ما يزيد عن أربعة ملايين وحدة سكنية بصيغ مختلفة بالإضافة إلى واحد مليون وحدة هي قيد الإنجاز في كل ربوع الوطن، واستحداث مناصب العمل لفائدة مئات الآلاف من المواطنين والمواطنات كل سنة، وبنية تحتية جلبت إعجاب القريب والبعيد من طرق وطرق سيارة بآلاف الكيلومترات، وخطوط السكك الحديدية، السدود، المطارات، الموانئ، الميترو، الترامواي، والقائمة طويلة، كل ذلك كان يتم في إطار سياسة تنموية جريئة وجدت تجسيدها في مختلف برامج التنمية.

وتظهر آثارها كذلك في الميدان من خلال تنويع وتحديث الوحدات الصناعية وتطوير المرافق الإدارية والتربوية والصحية، وتحديث قطاع الفلاحة، والري، والنقل، وقبل هذا وذاك في مجال البناء المؤسساتي تعيش الجزائر اليوم وضعا مؤسساتيا قارا وفي نفس التوجه وبخصوص صيانة وتعزيز استقرار البلاد وتأمين حدودها الإقليمية وتوطيد وحدتها الترابية، عملت الجزائر على تقوية وعصرنة مؤسستها العسكرية، سواء ما تعلق بالتكوين النوعي أو التزود بأحدث الوسائل والمعدات وهي اليوم قوة ذات وزن إقليمي وقاري معترف به.

سيدي الرئيس،

إن المخططات الخماسية ا لمتعاقبة، ومختلف البرامج التنموية حققت إنجازات عديدة ومتنوعة مست جميع مناحي الحياة، واستجابت لأهم الانتظارات والتطلعات وبقدر ما كانت هذه الإنجازات غاية في حد ذاتها، لما توفره من متطلبات الحياة اليومية للمواطن فهي كذلك أساس ترقية الحركية التجارية والاقتصادية، وضرورة حتمية لجلب الاستثمار الأجنبي وتحفيز الاستثمار الوطني بشقيه، العمومي والخاص، في ظل استكمال بنية تحتية واعدة مشجعة مما فتح أبواب أمل عديدة وأخرى منتظرة لبلوغ سقف الاكتفاء الذاتي ثم الولوج إلى التصدير الذي انطلق بالإسمنت على أمل اتساع القائمة إلىمواد أخرى كالحديد، الفسفات، بعض المنتوجات الفلاحية، السيارات... إلخ.

وفي هذا الإطار، تضمن مشروع القانون الذي نناقشه قرارات جريئة وواقعية غايتها دعم ترقية الاستثمار باعتباره السبيل الوحيد للتنمية المستدامة وآلية لدوام نشاط مختلف القطاعات المنشئة للثروة وخلق مناصب العمل، وهو ما يفسر تخصيص 14٪ من إجمالي الناتج المحلي للفترة الممتدة ما بين 2019 و2021 للاستثمار العمومي.

كما أولت الدولة خاصة بعد 2014، عناية غير مسبوقة للاستثمار الخاص، من حيث تبسيط الإجراءات وتسريعها،

ومن حيث المرافقة وخاصة تبني اللامركزية في تسييره لما ينتظر منه على المدى القصير والمتوسط من مساهمة فعالة في التقليل من التبعية للمحروقات، تقليص الاستيراد، والحد من فواتيره، وتحقيق طموح تنويع الإنتاج، وتوسيع ـ بالتدريج ـ دائرة التصدير.

إلا أن الاستثمار الخاص يظل بحاجة إلى حلحلة، فعدد المشاريع التي تسجل وترخص بمناطق النشاط التجاري، والنشاط الصناعي، والتوسع السياحي، والجيوب المتاحة، تقدر سنويا بالمئات والآلاف في أغلب الولايات، وبالمقابل فعدد المشاريع التي تنجز فعلا في آجالها وتصل مرحلة النشاط والاستغلال لا يتعدى الأحاد وفي أحسن الأحوال العشرات سنويا، المفارقة كبيرة، وتطرح استفهامات وتساؤلات جدية على أمل أن تجد حلا في إطار الإجراءات الوشيكة المتعلقة بتعزيز اللامركزية، التي باركناها ولا شك أن منح دور بهذا الخصوص للهيئة التداولية إلى جانب الهيئة التنفيذية، سيضفي المزيد من الشفافية في تسيير هذا النشاط الحيوي والحساس ويساهم لا محالة في تبديد الضبابية وكسر الإنغلاق الذي يسوده حاليا ويعصمه من آفة الغش والفساد.

سيدي الرئيس،

إن تقديرات وتوقعات صندوق النقد الدولي لسنوات عجاف تنتظر الاقتصاد الوطني من ضعف النمو، استمرار العجز، ارتفاع نسب التضخم، سقطت في الماء بسبب القرارات الجريئة للدولة الجزائرية بلجوئها إلى التمويل غير التقليدي أو الاستدانة الداخلية، مما جنب بلدنا الوقوع في شباك هذه الأخيرة ومثيلاتها من المؤسسات المالية الدولية، وما حضروه من إملاءات قاسية في حالة الإستدانة الخارجية التي روجوا لها آنذاك من خلال أبواق ما يعرفون على الساحة الإعلامية بالخبراء الاقتصاديين، ونشطاء بتسميات مختلفة تدفع كلها للسقوط في سراديب الهوان وتدجين أمانة الروح النوفمبرية والسيادة الوطنية؛ إن زيادات الإنفاق لتعزيز النشاط الاقتصادي في ظل التمويل النقدي سيعزز لا محالة إعادة التوازن المالي بداية من 2019، وتحفيز النمو بفضل الزيادة في الإنفاق العام الذي أقره مشروع قانون المالية 2019، كما أن التراجع المحسوس لعجز الحساب الجاري هذه السنة مقارنة بسابقتها، والارتفاع الملحوظ للناتج الداخلي الخام الأساسي لبلدنا سنة 2018، مقارنة بسنة 2017، هي مؤشرات مشجعة، وتنبيء بصحة وسلامة المسار المتبع.

سيدي الرئيس،

إن مؤزارة كتلة التجمع الوطني الديمقراطي لعمل الحكومة، وتثمينها لما تضمنه نص المشروع لم يأت من فراغ، فما يقترحه مشروع القانون هذا، من برنامج شامل ومتناسق يتماشى وتوجهات منظومة تتصف بالحكامة الراشدة، والمرجعية لقيم راسخة وثابتة، ستظهر من دون أدنى شك بوادر نجاحه للعيان في المستقبل القريب، لما تضمنه مشروع قانون المالية 2019، من مقاربات جديدة من شأنها إقامة استراتيجية صناعية قوية تتحدى التذبذبات الاقتصادية، وانكماش الموارد المالية نتيجة تراجع أسعار النفط، وما لهما من آثار سلبية على الاقتصاد الوطني، مما سيدفع لتحقيق قفزة عملاقة للخروج من بوتقة الاقتصاد الريعي، والتوجه نحو خلق البدائل الاقتصادية وفتح آفاق استثمارية جديدة، لبناء اقتصاد متكامل والمضي قدما وبخطوات ثابتة نحو الدفع بعجلة التنمية والقضاء على التبعية النفطية.

سيدي الرئيس،

لقد حمل مشروع قانون المالية لسنة 2019، مؤشرات ودلالات جد إيجابية، حيث جاء خاليا من الزيادات في الضرائب، ومن إضافة أية رسوم جديدة أو ارتفاع في أسعار الخدمات العمومية، تماشيا وتوصيات فخامة رئيس الجمهورية، وذلك بغية تخفيف الأعباء المالية التي أصبحت مصدر إرهاص للمواطن، وحماية للفئات الاجتماعية ذات الدخل المحدود.

كما جاء مشروع القانون هذا، برفع التجميد عن الكثير من المشاريع الاستثمارية الكبرى، لاسيما التكفل التام بمناطق الهضاب العليا والجنوب وبالأخص الحدودية منها، لذا تعلق الأمر بإحياء الصناديق الخاصة بهما.

وفي ذات السياق، شجع مبدأ التضامن على المستوى المحلي، بين البلديات ذات الفائض في الإيرادات وتلك التي تعاني ضائقات مالية، درءا للفوارق التنموية.

ولأن الدولة حريصة دائما على تبني العقلانية والالتزام بالصرامة في تسيير المال العام، وهو ما يتماشى وموقفنا في التجمع الوطني الديمقراطي، اتجه نص المشروع المعروض أمامنا نحو ترشيد نفقات ميزانيات أغلب القطاعات الوزارية، وذلك بالتخفيض العقلاني للاعتمادات المخصصة لتسيير

المصالح الوزارية مقارنة بالسنوات السابقة.

هذا وقد حمل مشروع قانون المالية، عدة تدابير أخرى اعتبرتها كتلتنا فعالة وناجعة، ونذكر منها على سبيل المثال:

– أولا: تصحيح التعريفة الجمركية بغرض تشجيع الإدماج الوطني، وهو التدبير الذي يندرج ضمن "برنامج الطاقات المتجددة والفعاليات الطاقوية"؛ والذي يخصص حصة الأسد لاستغلال الطاقة الشمسية، فيعتبر تدخل الدولة أكثر من ضروري لجذب وتوجيه الاستثمارات نحو هذا المجال، علما أن القدرات الوطنية المتاحة يمكن أن تبلغ معدل إدماج يقدر بـ 80٪ في حال الاستفادة من تكفل الدولة.

– ثانيا: التدابير المؤطرة للرقابة الجبائية عموما، واعتماد الرقمنة قصد عصرنة قطاع الضرائب والجمارك والبنوك تماشيا مع التطور التكنولوجي الحاصل، ستسهم على نطاق واسع في تفعيل ميكانيزمات مكافحة التهرب الضريبي والغش.

– ثالثا: التدابير الخاصة بإعفاء شركات النقل الجوي الخاضعة للقانون الجزائري من الرسوم الجمركية التي تثقل كاهلها وتضعفها، والتدابير المتعلقة بالإعفاء من الضريبة على الدخل الإجمالي والضريبة على أرباح الشركات لمدة خمس سنوات ابتداء من أول يناير 2019.

سيدي الرئيس،

إن كتلة التجمع الوطني الديمقراطي، تشيد بتظافر الجهود القائمة والتي تؤشر إلى بلوغ نسبة نمو اقتصادي تقدر بـ 2.6٪ سنة 2019، وتحيي العمل الجبار الذي تقوم به الحكومة بكل إخلاص تنفيذا لما رسمته في سياساتها العامة، من أجل التطبيق الأمثل لبرنامج فخامة رئيس الجمهورية.

وتجدد التزامها لخدمة الوطن والصالح العام، كما تثني على موقف حزبنا الداعي إلى تبني خيار الاستمرارية ومواصلة العمل، وتناشد المجاهد، السيد عبد العزيز بوتفليقة، للاستمرار في قيادة البلاد، وكلنا حرص على تحقيق الغايات المنشودة إلى جانب كل شركائنا السياسيين.

شكرا على كرم الإصغاء، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس: شكرا للسيد عبد المجيد بوزريبة، رئيس المجموعة البرلمانية لحزب التجمع الوطني الديمقراطي، والآن أحيل الكلمة إلى السيد الهاشمي جيار، رئيس المجموعة البرلمانية للثلث الرئاسي، فليتفضل مشكورا.

السيد الهاشمي جيار (رئيس المجموعة البرلمانية للثلث الرئاسي): بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس الموقر،

معالي الوزراء الأفاضل،

زميلاتي، زملائي الأعزاء،

الحضور الكرام،

السلام عليكم.

إن المشروع المعروض علينا اليوم يثري الترسانة القانونية التي تم إنجازها أثناء سنين طويلة، والتي تدل على ديمومة الدولة الجزائرية وحيويتها، واجتهادها المتواصل، وجهودها الرامية إلى توطيد أسسها، والتصدي لكل ما من شأنه عرقلة مسيرتها، مثل مخلفات الهزة الكارثية التي عرفتها بسبب أزمة التسعينيات، وذلك على الرغم من الإكراهات المتعددة الجوانب الناجمة عن كون هذه الدولة حديثة الاستقلال، فعمرها أقل من ستة عقود، هذا من جهة؛ ومن جهة أخرى، لم يكن إعداد هذا المشروع بالأمر اليسير نظرا للظروف الاقتصادية، والمالية، والاجتماعية، التي تمر بها بلادنا في محيط إقليمي ودولي يزداد تعقيدا وتأزما وتهديدا للاستقرار والسلم، ولاستقلالية القرار السياسي.

ومع كل هذا، فإن محتوى مشروع قانون المالية لسنة 2019، لم يخضع لأي ارتباك لأنه يثبت ويؤكد بوضوح وعزم ومسؤولية ثلاثة عناصر هامة وهي:

1 – أن التطورات العميقة في التفكير الاقتصادي والسياسي وفي الممارسات ذات الصلة على الصعيد العالمي التي تُمجد المقاربة الليبيرالية في جميع المجالات، لم تؤد بالجزائر إلى التخلي عن مبادئها وقيمها بخصوص النمو التضامني عامة، والاهتمام الصريح بفئات المجتمع الهشة وكذا المناطق النائية والحدودية على وجه الخصوص.

2 – أن الاهتمام الواضح بالجانب الاجتماعي والتوازن الإقليمي، لا يعني إطلاقا أن الدولة تجاهلت غليان الأفكار والآراء السائد في العالم، والذي فجرته وسائل الاتصال الحديثة، وهو يدفع بقوة إلى المطالبة بتلاؤم السياسات الاقتصادية وجعلها تتماشى ومنطق السوق.

3 – أما العنصر الثالث المبين في هذا المشروع، فقد

يتمثل في الواقعية والتعقل بحيث إن التلاؤم الملزم مع أفكار وممارسات العولمة لا ينبغي أن يتم على حساب الواقع المحلي، وحيثياته، ومعطياته الموضوعية، والعقليات السائدة في المجتمع، أي الحقائق الاجتماعية، والثقافية الكائنة في الجزائر العميقة، لدى أغلبية الشعب، وهو المنطق الذي حاولت الحكومات المتتالية أن تتبناه في إطار سعيها لتطبيق توجيهات وتعليمات وبرنامج رئيس الجمهورية في ظل مسار الإصلاحات، الذي فتح منذ ما يقارب عقدين من الزمن، والذي تم إثراؤه مؤخرا في مجال تسيير المال العام، بصدور قانون عضوي هام مؤطر لقوانين المالية، والرامي إلى تسيير عقلاني مبني على أهداف واضحة ومضبوطة تميزه النجاعة، والذي نتمنى الشروع في تطبيقه على أحسن وجه وفي أقرب وقت ممكن.

ولكل هذه الاعتبارات، سيدي الرئيس، يمكننا أن نصف مشروع قانون المالية لسنة 2019، بأنه منطقي، يتماشى والمتطلبات والظروف الخاصة ببلادنا، هذا لا يعني أنه لا يخلو من النقائص أو أنه يحمل في طياته الحلول لكل الإكراهات الجلية، الاقتصادية والإدارية، والاجتماعية، الظرفية أو الهيكلية، المتعلقة سواء بالقدرة الشرائية لذوي الدخل الضعيف أو بالاستثمار، والإنتاج، والتسيير، وظاهرة الفساد، والتهرب الضريبي، والمضاربة، والاقتصاد الموازي، والبيروقراطية على وجه الخصوص.

ذلك لأن النقائص، مهما كانت، تعود في الجوهر وبالدرجة الأولى، إلى ظاهرة التخلف الموروث من الاستعمار، والذي أثقلته الأزمة الوطنية التي أصابت الجزائر في العشرية الأخيرة من القرن الماضي؛ كما أن النقائص تعود أيضا إلى كونها تتعلق بأي عمل بشري لا يخلو، على مستوى التنفيذ، من الاختلالات في النضج، والوعي، والالتزام والقدرة على التخطيط والتسيير العقلاني الناجع، وكذا التنفيذ المحكم للقوانين والنصوص التطبيقية.

لكن، لا يمكن إطلاقا أن تؤدي بنا هذه النقائص الموضوعية إلى التشاؤم أو لوم الذات، والجلْد المتكرر، والتّسوُّط المستمر للنفس وفقدان الثقة في قدرة الجزائريين على رفع التحديات، لاسيما وأن بلادهم ليست جامدة، بحيث إنها تطورت بقدر كبير في إطار مقاربة شاملة يحملها خطاب رئاسي واضح، ومبني على معاينات، وخيارات، وتوجهات، وتوصيات، واستراتيجية معقولة ومدروسة ومسؤولة، تهدف أساسا إلى وضع الوئام والتعايش على قواعد صلبة دائمة، وإلى تحسين الأداء في التسيير وترشيد النفقات والسير قدما بخطوات ثابتة نحو الأفضل في جميع المجالات.

وهكذا، فقد عَبَرت الجزائر فعلا خطوات هائلة في كل الميادين، خاصة منذ بداية القرن الحالي، حيث حققت إنجازات كبيرة في مختلف القطاعات؛ كما انتهجت في سنة 2016 أسلوبا إصلاحيا مناسبا، يرمي إلى بناء نظام دستوري متطور يقوم على الحق والقانون، وتصحيح الأخطاء، والتغلب على النقائص، وتفادي العودة إلى الانقسامات الخطيرة التي أضرت بالبلاد والعباد خلال عقد كامل من الزمن، وهي الانقسامات التي نراها، وللأسف الشديد، تَنْتَأ هنا وهناك في هذه الفترة بالذات عبر ممارسات، وحسابات سياسوية لا تسمن ولا تغني من جوع، لأنها تتناقض وروح الوئام المدني والتعايش السلمي الذي تم غرس بذرته سنة 1999. كما تتناقش أيضا مع ضرورة الانسجام حول رهانات الساعة وتحديات العصر المُلِّح عليه من طرف رئيس الجمهورية في عدة مناسبات ومن خلال رسائله الموجهة للجزائريين، وهي ممارسات وحسابات قد تؤدي لا محالة إلى المساس بمصداقية العمل السياسي وإلى تبذير الطاقات، وتضييع الوقت على حساب الشأن العام وما يدور داخل المجتمع من انشغالات، ومعاناة، وحاجيات، وطموحات، وقدرات، وإرادات بناءة، وأمل مسموح ومشروع في مسار التقويم الوطني، وآفاق الإصلاحات الواعدة التي يبقى مردودها -بالتأكيد- من مسؤولية جميع المؤسسات والمتعاملين في مختلف المجالات، السياسي منها والإداري والاجتماعي والاقتصادي والثقافي والتربوي.

وبعبارة أخرى، سيدي الرئيس، فإن قانون المالية وباقي القوانين، مهما كانت نوعيتها، لا يمكن أن تؤدي بمفردها إلى القضاء على كل المشاكل وإلى التصدي للإكراهات، لأنها تبقى مرهونة بتوحيد الجهود وانسجام الصفوف الذي ما فتئ رئيس الدولة يدعو إليهما باستمرار، مدركا بأنه لا يمكن لبلادنا أن تواصل نهوضها وأن تعزز مكانتها اللائقة في الساحة الدولية، إلا من خلال التمسك بالعمل الجاد وتجنيد الطاقات الهائلة التي يزخر بها المجتمع الجزائري، وكذا التحسين المستمر في التسيير، وفي الرقابة، ومحاربة الآفات المختلفة، من أجل بناء اقتصاد منتج، في مناخ

معنوي وعقائدي وسياسي قائم على الصدق والوفاء لرسالة الشهداء التي يسعى ما تبقى على قيد الحياة من المجاهدين، أطال الله في عمرهم، إلى تبليغها من خلال مواصلة الجهاد الأكبر ضد كل أشكال التخلف، وذلك على حساب راحتهم المستحقة والمشروعة وكذا على حساب صحتهم.

ولا شك أن قيام هذا المناخ يكمن في وجود جبهة داخلية محصنة بالطاقات الشعبية، يكون هدفها الأساسي الحفاظ على الدولة واستقرارها، وتوطيد سلطتها ومؤسساتها في إطار الحق والقانون، ونجاعة أداء هياكلها في تطبيق السياسات العمومية، وإتمام الإصلاحات ومواصلة برامج التنمية الاقتصادية والترقية الاجتماعية ووضع المصلحة العليا للبلاد فوق كل اعتبار.

والله ولي التوفيق، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس: شكرا للسيد الهاشمي جيار، رئيس المجموعة البرلمانية للثلث الرئاسي؛ والآن أحيل الكلمة إلى السيد محمد زوبيري، رئيس المجموعة البرلمانية لحزب جبهة التحرير الوطني، فليتفضل مشكورا.

السيد محمد زوبيري (رئيس المجموعة البرلمانية لحزب جبهة التحرير الوطني): شكرا سيدي الرئيس، بعد بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين؛

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،
معالي وزير المالية، ممثل الحكومة،
السيد وزير العلاقات مع البرلمان،
السيدات، والسادة الوزراء الأفاضل،
زميلاتي، زملائي،
أسرة الإعلام،
الحضور الكريم،
سلام الله عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

بعد العرض الوافي الذي تقدم به معالي وزير المالية المحترم، لمشروع قانون المالية لعام 2019، وبعد النقاش المسؤول والثري الذي جرى خلال الأيام الأخيرة من طرف السيدات والسادة الأعضاء؛ ها نحن نصل إلى المرحلة النهائية للمصادقة على قانون المالية للسنة القادمة 2019، ومن الواجب الذي تحملنا إياه مسؤوليتنا البرلمانية والوفاء لحزب جبهة التحرير الوطني، لابد أن نستعرض ما تضمنه قانون المالية للسنة القادمة، والذي يأتي في ظل ظروف اقتصادية دولية تتسم بالتذبذب خاصة في أسعار البترول، الأمر الذي أثر مباشرة على الوضع المالي للدولة وبالتالي على المشاريع المبرمجة ضمن المخططات التنموية.

وقد لاحظنا الجهد المبذول للحد من الآثار السلبية المترتبة عن ذلك الوضع من خلال الاستخدام الراشد والفعال لموارد الدولة، إضافة إلى أن القانون يتطابق مع الرؤية الاقتصادية المستقبلية الهادفة إلى تنويع النشاط الاقتصادي، والحرص على ترشيد النفقات ومواصلة تلبية الحاجيات الاقتصادية والاجتماعية للمواطن، وهذا ما يجعلنا نثمن الرؤية التي يجسدها قانون المالية 2019، لتحقيق الأهداف التي ألح عليها فخامة رئيس الجمهورية، السيد عبد العزيز بوتفليقة، في رسالته للأمة بمناسبة إحياء الذكرى 64 لاندلاع الثورة التحريرية في الفاتح من نوفمبر 1954، استدراكا لما أدت إليه أسعار البترول من تأثيرات سلبية حيث يقول: "لقد تعرضت مسيرة البناء والتشييد لصدمة بانهيار رهيب لأسعار النفط قبل أربع سنوات من اليوم، غير أنه ـ وبحمد الله ـ لم ينجر عن هذه الأزمة العالمية توقف مسارنا التنموي ولا مآل بلادنا إلى معاناة مغبة المديونية الخارجية، ولا إلى مأساة إعادة الهيكلة الاقتصادية تحت قهر المؤسسات المالية العالمية، كما وقع ذلك لعدد من الدول المنتجة للمحروقات". إنتهى كلام السيد الرئيس.

وإذا كانت بعض الإجراءات التي اتخذت من طرف السلطات العمومية، تعتبر خطوة مهمة في سبيل التغلب على المصاعب الاقتصادية، خاصة المتعلقة بالحفاظ على مستوى النشاط الاقتصادي، وترشيد النفقات العمومية، والتحكم فيها وكذا تأطير التجارة الخارجية، والتمويل الداخلي للاقتصاد الوطني، تساهم في بلوغ أهداف الاستقرار والانتعاش الاقتصادي، فإن المطلوب هو الحفاظ على مستوى التنمية في مختلف القطاعات وتشجيع الاستثمارات الوطنية، وفقا بما يحفظ للدول سيادتها ويحقق قفزة نوعية في مختلف مجالات الاقتصاد الوطني.

وهنا تتجسد أيضا رؤية فخامة رئيس الجمهورية، السيد عبد العزيز بوتفليقة، الموضوعية لمآل التنمية الشاملة، حيث يقول في رسالته بمناسبة الذكرى 64 لاندلاع الثورة المجيدة:

"إذا كنا قد سجلنا تقدما يحق الاعتزاز به في مجال التنمية بمختلف أشكالها، فيتعين علينا بذل المزيد من الجهود للتكفل بجميع الحاجات الاجتماعية المتبقية لشعبنا وهو يزداد تعدادا سنويا بنسبة معتبرة".

هذا ومن جهة أخرى، فإننا نلاحظ أن مشروع القانون للسنة القادمة قد تضمن عدم فرض زيادات في الرسوم والضرائب التي تمس مداخيل الأفراد والسلع ذات الاستهلاك الواسع، وهذا إجراء يدعم القدرة الشرائية، ويساهم في الاستقرار الاجتماعي.

وهنا لابد من الإشادة إيجابيا بهذا المشروع، الذي يبدو من فصوله المتعددة قد حرص على إعطاء الأهمية للمواطن اجتماعيا، واقتصاديا، بما يحافظ به على المستوى الجيد لمعيشته من جهة، وكذا مساهمته في عملية التنمية التي تبقى هي العمود الفقري لهذا المشروع الذي جاء مستوعبا لبرنامج فخامة الرئيس وتوجيهاته التي ما فتئ يقدمها للمسؤولين على مستوى جميع القطاعات في مختلف المناسبات الوطنية.

إننا سيادة الرئيس، السيدات والسادة الزملاء، أمام مشروع لقانون حاول القائمون عليه الإحاطة بطريقة علمية وعقلانية بكل المجالات التي من شأنها أن تسمح للدولة بتحقيق المشاريع المستجدة وكذا استكمال ما هو في طريق الإنجاز، بتوفير الموارد المالية التي تدعم الخزينة العمومية، وفي هذا المجال فإن ما جاء به قانون المالية بخصوص تعزيز نظام التضامن بين الجماعات المحلية سوف يحقق الحد من اللامساواة بينها، وكذا التوازن في الميزانيات للجماعات المحلية المحرومة يعد رؤية إيجابية.

أيضا، لابد ونحن نستعرض أهم ما نص عليه مشروع قانون المالية لسنة 2019، فيما يخص تحسين أداء المؤسسات والرقابة على الإنتاج، الإشارة إلى ما ورد بالنسبة للقطاع الصناعي، أين نص على إرساء قاعدة بيانات موثوقة حول إنتاج القطاع الصناعي الوطني، وذلك لوضع حد لما هو جاري في هذا القطاع من فوضى لا تساعد إطلاقا على وضع استراتيجية صناعية للدولة.

وهنا نعتبر ما تضمنه مشروع القانون من إيجابيات يجب أن تنطبق على تخفيض نسبة البطالة بتوفير مناصب الشغل، خاصة للشباب خريجي الجامعات في مختلف التخصصات والذين نرى اليوم نسبة كبيرة منهم تختار الهجرة، نظرا للإغراءات التي تمنح لهم في الخارج.

ونحن من مجال استعراض لهذا المشروع، وجب التنبية إلى التخلص من سياسة الاحتكار التي نرى ضررها أكثر من منافعها، وهي التي تساهم في انتشار السوق السوداء، وارتفاع الأسعار، مما يرهق المواطن ويصعب عليه الحياة المريحة.

ولا يفوتني في هذه الكلمة أن أؤكد على أن برنامج فخامة رئيس الجمهورية، السيد عبد العزيز بوتفليقة، كان بمثابة خارطة طريق منذ 1999، إلى يومنا هذا بدءا بجهوده في المصالحة الوطنية واستعادة الأمن والاستقرار للمواطن والوطن، وانتهاء بما تحقق من منجزات هي اليوم مجسدة على أرض الواقع تتحدث عن نفسها.

سيادة الرئيس،

السيدات والسادة الزملاء،

إن كتلة حزب جبهة التحرير الوطني بمجلس الأمة، ومن خلال هذا المنبر، تؤكد تمسكها بما يطالب به حزبنا باستمرارية المسيرة التنموية الحافلة والتاريخية التي بدأها فخامة رئيس الجمهورية، المجاهد عبد العزيز بوتفليقة، منذ أن اختاره الشعب لقيادته في ظل ظروف صعبة سنة 1999، والذي سجل عملا جبارا خلال هذه السنوات، ما جعل الجزائر قوة سياسية واقتصادية ذات تأثير فاعل في المحافل الدولية وعلى المستوى الإقليمي.

هذا الجهاد وما أدى إليه من منجزات تحتم علينا التمسك بمطلبنا الراسخ لمواصلة مسيرته التاريخية في بناء الدولة الجزائرية السيدة.

ولا يفوتنا ونحن نختتم مناقشاتنا لهذا المشروع، التنويه بما يقوم به جيشنا الباسل في حماية الحدود والتصدي لكل الهجمات التي تستهدف بلادنا من إرهاب ومخدرات والمتاجرة بالبشر، مسجلين فخرنا واعتزازنا لكل فرد من أفراده، القابعين على الثغور المترامية للوطن، وتقديرنا لكل أسلاك الأمن الساهرة على أمن البلاد، وسلامة المواطن.

في الأخير، زميلاتي زملائي، إسمحوا لي أن أثمن عاليا الأداء المسؤول، للسيد عبد القادر بن صالح، رئيس مجلس الأمة، والذي أضفى على أدائنا البرلماني رؤية موحدة لصالح الأمة والوطن.

كما لا يفوتني، أن أنوه بروح المسؤولية التي تحلى بها كل الأعضاء وهم يناقشون مشاريع القوانين، والتي مرت على

هذه الغرفة وأثرت المنظومة التشريعية.

شكرا على حسن الإصغاء والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس: شكرا للسيد محمد زوبيري على تدخله وعلى الكلمات الطيبة التي تفوه بها تجاه الهيئة؛ الآن أسأل السيد الوزير ـ وقد سبق لنا وأن تبادلنا الحديث قبل دخول القاعة ـ هل لديه الجاهزية للرد على أسئلة السيدات والسادة أعضاء المجلس؟ فليتفضل مشكورا.

السيد وزير المالية: بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،

السيد رئيس لجنة الشؤون الاقتصادية والمالية وأعضاؤها الأفاضل،

السيدات والسادة أعضاء المجلس الأفاضل،

زملائي، أصحاب المعالي،

أسرة الإعلام، والحضور الكرام،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

يطيب لي أن أقف مجددا أمام هذا الجمع الكريم، في هذا المجلس الموقر، للإجابة عن استفسارات، وانشغالات، وتدخلات السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة الموقر، لتوضيح مضامين النشاطات والأعمال المبذولة من طرف الحكومة، في سبيل ضمان استمرارية النقلة التنموية التي تستجيب لمتطلبات الاقتصاد واحتياجات الساكنة.

وأود في البداية إسداء الشكر الخالص والجزيل إلى السيد رئيس المجلس وإلى السيد رئيس لجنة الشؤون الاقتصادية والمالية وأعضائها، وإلى السادة رؤساء المجموعات البرلمانية وكذا إلى السيدات والسادة أعضاء المجلس، بمناسبة مناقشتهم نص قانون المالية لسنة 2019، والتنويه بسداد التدخلات التي استمعنا إليها، كما أود الإشارة، في مطلع ردي هذا، إلى أن المعطيات التي أوردتها على مستوى لجنة الشؤون الاقتصادية والمالية، والتي قرأ مضمونها السيد المقرر مشكورا في التقرير التمهيدي، تحتوي على عناصر من شأنها أن توضح بعض النقاط التي جاءت في تدخلات أعضاء مجلس الأمة الأفاضل خلال المناقشة، قد تساهم في توضيح الرؤية حول ما تم طرحه من مسائل.

في عرضي لنص قانون المالية لسنة 2019، أشرت إلى أنه يندرج ضمن المساعي الحكومية التي تشكل، في واقع الأمر، استمرارا للجهود المبذولة من أجل التخفيف من الآثار السلبية لانكماش الموارد المالية على أداء الاقتصاد الوطني.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة الأعضاء،

عقب المناقشة الثرية التي دارت في هذه الغرفة الموقرة، والتي تناولت قضايا ومواضيع، ذات علاقة مباشرة بالنص، وأخرى ذات طابع عام، وبحكم أن المقام لا يسمح بالتعرض إلى كل ما جاء في التدخلات بالتفصيل، على أهميته وصوابه، لعله من المناسب والمفيد حصر أغلب تلك الانشغالات ضمن المحاور الرئيسية التالية:

– المؤشرات الاقتصادية الكلية المؤطرة لنص قانون المالية لسنة 2019،

– الانشغالات المتعلقة بالميزانية وتسيير النفقات العامة،

– الانشغالات المتعلقة بالجانب الجبائي،

– المواضع الخاصة بعصرنة إدارة القطاع المالي.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة الأعضاء،

إن الإجابة عن التساؤلات والانشغلات التي تضمنتها مجمل التدخلات تتطلب مقاربة المواضيع المتعلقة بالمحاور الرئيسية التي ذكرتها أعلاه، كما يلي:

– أولا: فيما يخص المؤشرات الاقتصادية الكلية المؤطرة لمشروع قانون المالية لسنة 2019،

– ورد في هذا الإطار انشغال حول أسباب اعتماد سعر 50 دولارا للبرميل كسعر مرجعي في المشروع.

سبق وأن أشرت إلى أن قانون المالية لسنة 2019، اعتمد سعرا مرجعيا بقيمة 50 دولارا أمريكيا لبرميل النفط، وهو إجراء حذر بالنظر إلى التقلبات التي تعرفها أسعار البترول، المتأثرة بعوامل اقتصادية وجيوسياسية خارجية، حيث لا يمكن التحكم ولا التنبؤ بها بصفة موضوعية في الأجل المتوسط ولا حتى القصير، وتبدو تلك التقلبات بصفة جلية، إذ سجلت أسعار البترول تراجعا محسوسا في شهر نوفمبر (حيث وصلت إلى ما دون 65 دولارا أمريكيا)، بعدما بلغت أعلى مستوياتها في بداية أكتوبر (86 دولارا أمريكيا).

– وحول التحكم في نسبة التضخم فقد أوردت أن

معدل التضخم سجل تباطؤا خلال التسعة أشهر الأولى من 2018 (4.45٪)، بعدما كان متوقعا وصوله إلى 5.5٪، في قانون المالية التكميلي لنفس السنة، وهذا رغم المخاوف التي أثيرت حول لجوء الحكومة إلى التمويل غير التقليدي، إذ تجب الإشارة إلى أن ذلك التمويل تم توجيهه للاستثمار العمومي وليس لتمويل الاستهلاك؛ وبالتالي فلن يكون مصدرا للتضخم.

بالإضافة إلى ذلك، فإن مخطط عمل الحكومة تضمن سلسلة من الإجراءات المطمئنة، منها ما تعلق بالميزانية، لاسيما من خلال التحكم في النفقات العمومية، مع إبقاء نفس مستوى التحويلات الاجتماعية، الذي من شأنه الحفاظ على القدرة الشرائية للأسر. وفيما يخص الجانب الجبائي فقد تم الحفاظ على نفس التدابير التحفيزية لفائدة الاستثمار والتشغيل، مع عدم إدراج ضرائب جديدة في إطار قانون المالية لسنة 2019.

– بالنسبة للسياسة المالية المعتمدة للحفاظ على قيمة العملة الوطنية، تجب الإشارة إلى أنه تم، على مستوى مشروع قانون المالية لسنة 2019، ضبط سعر الصرف بقيمة 118 دينار جزائري لكل دولار أمريكي، خلال الفترة 2019 – 2021، وتم تحديد هذا السعر على أساس توجهات هذا الأخير في نهاية السداسي الأول من سنة 2018.

وتجدر الإشارة إلى أن السياسة المعتمدة لتحديد مستوى سعر الصرف تعكس أساسا تطور سعر صرف الدولار الأمريكي، واليورو، في الأسواق المالية العالمية، باعتبارهما العملتين الأساسيتين للمبادلات التجارية في الجزائر.

أما فيما يخص القدرة الشرائية للأسر، فهي تقاس على أساس تغير الدخل مقارنة بتغير مستوى أسعار، أي نسبة التضخم، حيث إن نسبة هذا الأخير تبقى متحكما فيها، بحيث بلغت 4.7٪، في سبتمبر 2018، وهذا راجع أساسا إلى السياسة النقدية المنتهجة من طرف بنك الجزائر، من خلال تفعيل وسائل امتصاص السيولة ابتداء من يناير 2018.

إن انخفاض سعر صرف الدينار الجزائري لا يؤدي حتما إلى انخفاض القدرة الشرائية للأسر، وذلك باعتبار أن أسعار المواد الأساسية للاستهلاك مسقفة وهي في كل الأحوال مدعمة من طرف الدولة.

أما عن انخفاض احتياطي الصرف، فيتعين التوضيح أن انخفاض احتياطي الصرف هو نتيجة تلقائية ومحاسبية لمستويات العجز الذي يعرفه ميزان المدفوعات خلال الأربع سنوات الأخيرة.

فاحتياطات الصرف تمثل حصيلة عمليات كل بنود ميزان المدفوعات ومن بين بنود ميزان المدفوعات الذي له تأثير كبير على الميزان الإجمالي هو الحساب الجاري.

نظرا لهيكل الحساب الجاري، فإن عجزه ينجم أساسا عن بندين يتمثلان في عجز الحساب التجاري وحساب الخدمات.

فعلا، إن عجز الحساب التجاري له علاقة بارتفاع أو انخفاض سعر النفط ومن ثم يؤثر على قيمة الصادرات البترولية.

لكن هناك عجز هيكلي دائم لحساب الخدمات الذي يقارب أحيانا 10 مليار دولار سنويا، وهو مرتبط على وجه الخصوص بالخدمات المتعلقة بالنقل البحري، وذلك راجع إلى قلة إمكانيات الأسطول البحري التجاري الوطني إلى جانب تكاليف إعادة التأمين وغيرها من الأعباء الأخرى.

كما أن انخفاض احتياطي الصرف ليس له علاقة بالتمويل غير التقليدي، علما أن هذا الأخير هو تمويل داخلي، بالعملة الوطنية، على خلاف احتياطي الصرف، الذي يمثل مخزون وادخار البلد من العملات الأجنبية.

ومن ناحية أخرى، فإن التمويل غير التقليدي موجه خصوصا لتغطية مديونية الدولة الداخلية تجاه بعض المؤسسات الوطنية من جهة، وتغطية جزء من عجز الميزانية من جهة أخرى.

وعلى العموم، فإن تراجع مستوى احتياطات الصرف يبقى متحكما فيه، إذ تسعى السلطات المالية إلى تسيير حذر، يراعي في نفس الوقت المحافظة على التوازنات المالية الكبرى، وذلك من خلال متابعة مدققة للتطورات الجارية على مستوى الأسواق العالمية للنفط، والرصد المتواصل للتجارة الخارجية.

– ثانيا: فيما يخص الانشغالات المتعلقة بالميزانية وتسيير النفقات العامة تم التطرق إلى موضوع المشاريع المجمدة.

وهو الموضوع الذي سبق وأن أجبت عنه في غير ما مناسبة، ولعله من المفيد هنا التذكير أنه من بين الإجراءات المتخذة من طرف السلطات العمومية من أجل التحكم في نفقة التجهيز العمومي لمواجهة قلة الموارد المالية المطروحة

منذ سنة 2014، هو اللجوء إلى إجراء تجميد بعض المشاريع.

لقد خص هذا التجميد المشاريع التي لم يتم بعد الشروع في إنجازها وتلك التي ليست ذات أولوية، وشمل إجمالا برنامج استثمار بـ 2237 مليار دينار، ممثلا 15٪ من البرنامج الجاري إنجازه.

ونظرا للتحسن النسبي للموارد المالية، قررت السلطات العمومية رفع التجميد عن المشاريع التي لها أولوية قطاعية أو إقليمية.

بذلك، وخلال الفترة 2015 – 2018، تم رفع التجميد عن برنامج استثمار إجمالي بـ 633.4 مليار دينار، أي ما يعادل 2578 مشروع، بما يمثل أكثر من 28٪ من البرنامج المؤجل.

وفي كل الأحوال، يبقى مسعى رفع التجميد مستمرا وهو مرتبط، بطبيعة الحال، بوضعية خزينة الدولة ومدى أهمية إنجاز المشروع المعني (قطاعية و / أو إقليمية) وذلك بناء على قرار من السلطات العمومية.

إلى جانب ما سبق، تم التساؤل على مستوى اللجنة عن أسباب تخفيض ميزانية التجهيز، ونظرا لأهمية الموضوع، أود إضافة العناصر التوضيحية التالية:

للعلم، فقد عرفت ميزانية التجهيز لسنة 2019، انخفاضا بـ 10.9٪، مقارنة بسنة 2018، فيما يخص اعتمادات الدفع، وتفسر هذه الوضعية بعدم تجديد اعتماد استثنائي بـ 900 مليار دينار، بعنوان العمليات برأس المال المسجلة في قانون المالية 2018.

وللتذكير، فإن هذا الاعتماد يخص تسوية الديون المستحقة على الدولة بمبلغ 400 مليار دينار، ومساهمة استثنائية لفائدة الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي بمبلغ 500 مليار دينار.

بذلك، وبعدم احتساب هذين العنوانين، تمثل ميزانية التجهيز لسنة 2019، ارتفاعا بـ 459.36 مليار دينار، أي بـ 14.61٪، مقارنة بسنة 2018.

والجدير بالذكر، أن الاعتمادات الميزانية المقترحة بعنوان نفقات الاستثمار تمثل لوحدها ارتفاعا بـ 263.24 مليار دينار، أي بـ +12.1٪، مقارنة بسنة 2018.

من المؤكد أن كل هذا يدعم استمرارية الطلب العمومي مساهمة في دفع ديناميكية الاقتصاد الوطني.

وبذلك، فإن مستوى الاعتمادات المقررة لسنة 2019، يأخذ بالحسبان قدرات الاقتصاد لامتصاص نفقة الاستثمار ووسائل الإنجاز المادية والبشرية التي يمكن تسخيرها.

أما حول المنظومة الرقابية في مجال صرف المال العام، فمن أجل تحقيق أكثر فعالية في هذا الموضوع، عمدت السلطات العمومية إلى وضع جملة من التدابير والآليات التي من شأنها أن تعزز دور الأجهزة الرقابية، منها مصالح المراقبة المالية التي تعتبر الأداة الأكثر فعالية في الحرص على حسن استعمال المال العام، نظرا لأهميتها في عملية الرقابة على النفقات العمومية، والتي تكتسي طابعا قبليا و(وقائيا) واستشاريا، علما كذلك أن هذه المصالح الرقابية متواجدة في الهيئات والإدارات العمومية.

في هذا السياق، رسمت التشريعات الأخيرة، لاسيما القانون العضوي، رقم 18 – 15، المؤرخ في 30 أكتوبر 2018، المتعلق بقوانين المالية، إطارا عاما جديدا للمالية العمومية، يتطلب تطبيقه مراجعة النصوص القانونية المتعلقة بإعداد الميزانيات العامة وبالرقابة على النفقات العمومية.

في هذا الشأن، تعتزم مصالح وزارة المالية، مستقبلا، إدخال جملة من التعديلات على النصوص ذات الصلة، وذلك بالتركيز على النفقات العمومية التي يكون لها أثر مالي معتبر، والتخلي عن الإجراءات الإدارية التقليدية، واستبدالها بأساليب ومعايير حديثة في ممارسة الرقابة على النفقات العمومية، لاسيما منها:

– الاعتماد على الرقابة الانتقائية،

– تعزيز الدور الاستشاري للمصالح المكلفة بالمراقبة المالية.

وفيما يتعلق بموضوع تحسين استهداف التحويلات الاجتماعية، فإن البعد الاجتماعي، كما تعلمون، يتجلى اليوم في أشكال عديدة من الدعم. وفي هذا السياق، تبقى السلطات العمومية عازمة، طبقا لتوجيهات فخامة السيد رئيس الجمهورية، على انتهاج سياسة اجتماعية تضمن للمواطن الجزائري أوسع تغطية اجتماعية ممكنة، وذلك من خلال سياسة التحويلات الاجتماعية، وكذلك الإعانات المباشرة أو غير المباشرة.

إن ما سمح بتوسيع هذه السياسة خلال الفترة 2000 – 2014، هو تحسن عائدات صادرات النفط والغاز، لكن منذ السداسي الثاني من عام 2014، ومع انخفاض مداخيل الدولة، تضررت الموازين الخارجية والداخلية، وأرصدة

الحسابات الخارجية والمالية العامة. وفي سياق كهذا، يتعذر الاستمرار في تقديم الدعم الشامل لجميع الفئات دون تمييز، كون ذلك يشكل عبئا كبيرا على ميزانية الدولة.

وحاصل القول حول هذه النقطة، أن السلطات العمومية واعية بضرورة استهداف الدعم وتوجيهه للفئات الفقيرة والمعوزة، التي هي في حاجة فعلية إلى تلك الإعانات، موازاة مع النظر في كيفيات التخفيف من الأثر السلبي على هذه الفئات، والحفاظ على قدرتها الشرائية؛ وبالتالي، فمن الضروري وضع آليات استهداف تكون عملية وناجعة وموضوعية، وفي هذا الإطار، فإن السلطات العمومية، من خلال دراسة في طور الإنجاز، تعمل على تحديد الآليات الكفيلة باستهداف وتخصيص الدعم للفئات الهشة، مع تخفيف الأثر السلبي للرفع التدريجي للأسعار على هذه الفئات من خلال برنامج تعويض للسكان المتضررين من الإصلاحات المتوخاة.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة الأعضاء،

– ثالثا: بالنسبة للانشغالات المتعلقة بالجانب الجبائي، نبدأ بالاستراتيجية المعتمدة من طرف الحكومة لتحسين وزيادة التحصيل الضريبي، فقد تم تسطير ـ في هذا المجال ـ عدة إجراءات، تتمثل في جملة من التسهيلات قصد جلب المكلفين بالضريبة لدفع ديونهم الجبائية، من بين هذه الإجراءات:

1 – الإرجاء القانوني للدفع: إذ بإمكان المكلفين بالضريبة الحصول على إرجاء قانوني للدفع بالنسبة للحصص التي هي محل طعن أمام الإدارة، مقابل تقديم ضمانات كافية لاستيفاء دين الخزينة، أو دفع 30٪ من المبلغ المتنازع عليه، بما يمكنهم من تأجيل الدفع إلى حين صدور قرار الإدارة.

2 – الدفع بالتقسيط: يسمح هذا الإجراء المدرج في قانون المالية لسنة 2017، بتمكين المكلفين المدينين بالحصول على رزنامة دفع بالتقسيط على مدة قد تصل إلى 36 شهرا، مع دفع مسبق لا يقل عن 10٪ من مجموع الديون.

3 – جدولة الديون الجبائية للمؤسسات التي تواجه صعوبات مالية: فمن أجل تمكين المؤسسات المدينة التي تعاني من صعوبات مالية، أتاح قانون المالية لسنة 2017، لهذه المؤسسات الاستفادة من جدولة ديونها الجبائية دون تسديد أولي، مع إعفاء مسبق لغرامات الوعاء والتحصيل، وفق رزنامة دفع قد تصل إلى مدة 36 شهرا.

4 – تسديد الديون الجبائية دون احتساب غرامات التأخير: يهدف هذا الإجراء إلى تشجيع المكلفين بالضريبة الذين يرغبون في تسوية وضعيتهم الجبائية من تسديد كامل مستحقات الخزينة على دفعة واحدة مقابل استفادتهم من إعفاء كلي ومسبق لغرامات التأخير.

5 – الإعفاء المشروط: ويدخل هذا الإجراء في إطار التسهيلات الخاصة بمعالجة المنازعات الجبائية للمؤسسات، حيث يسمح، في حالة العدول عن الطعن، بالاستفادة من إعفاءات معتبرة من غرامات الوعاء والتحصيل، مع إمكانية تقسيط الدفع للديون إلى مدة 18 شهرا.

وفيما يخص إجراءات مكافحة الغش والتهرب في المجال الجبائي، الذي ما فتئ يتكرر كل سنة، فيتمحور نظام المكافحة هذا، الذي تمارسه إدارة الضرائب، حول عدة إجراءات متعلقة بالبحث عن المعلومات الجبائية والرقابة الجبائية.

وباختصار تتألف إجراءات البحث عن المعلومات الجبائية من ثلاثة إجراءات مختلفة وهي: حق الاستعلام، وحق التحقيق، وحق الزيارة.

كما توجد وسائل أخرى، حيث في إطار أنشطة مكافحة الغش والتهرب الضريبي، للإدارة الجبائية أيضا إمكانية:

– الشروع في التحقيقات في إطار آلية التعاون التي تنظم أولوية الرقابة المختلفة (الضرائب والجمارك والتجارة)؛

– معاقبة دافعي الضرائب على الاحتيال، بتطبيق العقوبات على المناورات الاحتيالية؛

– محاكمة دافعي الضرائب المحتالين جنائيا؛

– تسجيل دافعي الضرائب ذوي التصرفات الاحتيالية في الملف الوطني للمحتالين؛

– إستخدام المساعدة الإدارية الدولية لأغراض مكافحة الاحتيال الدولي والتهرب الضريبي.

ولقد تضمن نص قانون المالية لسنة 2019، إجراءات أخرى سبق لي وأن قدمتها أمامكم في عرضي البارحة.

ويمكن في هذا الصدد تقدير حجم عمليات محاربة الغش والتهرب الجبائيين من خلال تطور عدد الملفات التي تمت مراقبتها، إذ استقر هذا العدد في حدود 52 ألف ملف في 2017، بحيث وصلت قيمة الملفات التي تمت معاينتها

إلى 71.3 مليار دينار في 2013، وإلى أكثر من 89.5 مليار دينار في 2017.

وتم تسطير برنامج وطني للمراقبة، خاص بسنة 2018، يشمل:

– 1937 عملية تتعلق بمراقبة المحاسبة؛

– 227 عملية مراقبة معمقة للوضعية العامة الجبائية؛

– 611 عملية ظرفية للمحاسبة.

ويمثل مجموع هذه العمليات 2855 تدخلا من طرف مصالح المراقبة الجبائية.

وبالنسبة لبواقي التحصيل، والتي بلغت، وفقا لتقديرات مجلس المحاسبة 11380 مليار دينار، من ضمنها المنتجات الضريبية بـ 3630 مليار دينار والغرامات القضائية بـ7750 مليار دينار، أي ما يمثل 68٪ من المبلغ الإجمالي، و5300 مليار فيما يخص المبلغ غير المحصل الخاص ببنك التجارة الدولية سابقا.

ففيما يخص الغرامات القضائية، فقد أصبحت بموجب قانون المالية لسنة 2018، تحصل من طرف العدالة، بينما تسعى الإدارة الجبائية إلى تحصيل كل الغرامات الأخرى، ولن تتنازل عن تحصيلها في كل الحالات.

لقد وردت انشغالات تخص أيضا ظاهرة السوق الموازية، ففي هذا الشأن، تعتمد الحكومة، من خلال الإدارة الضريبية على الأحكام القانونية ذات الصلة، حيث تقوم كل سنة بإحصاء المكلفين بالضريبة والنشاطات والأملاك العقارية المبنية وغير المبنية، وذلك لتوسيع القاعدة الضريبية بصفة عامة، وتحديث سجل المكلفين بالضريبة على مستوى المصالح الجبائية بصفة خاصة.

في هذا المجال، يتعين على أعوان إدارة الضرائب تنظيم تدخلات ميدانية فجائية، وذلك لإجراء ما يلي:

– معاينات وتحديد النشاطات الممارسة دون سجل تجاري.

– معاينة النشاطات غير المصرح بها لدى إدارة الضرائب.

– معاينة المخالفات الجبائية (بكشف المخزون) والتجارية (بتحليل الفواتير).

– معاينة الأملاك العقارية المستغلة دون تصريح.

– مراقبة صحة التصريحات الجبائية المشكوك فيها.

– مراقبة حسن استغلال المزايا الجبائية.

كذلك، وفي إطار تطوير الإدارة الجبائية ورقمنتها، فقد تم وضع نظام معلوماتي يسمح لها باستغلال المعلومات وكشف النشاطات غير المصرح بها من طرف المكلفين بالضريبة.

وفي هذا المجال فقد باشرت الجزائر، منذ بداية سنوات 2000، جملة مبادرات لترقية وتطوير النظام الجبائي عن طريق إصلاح هذا النظام وعصرنة الإدارة الضريبية، وذلك لتحسين العلاقة بين الإدارة والمواطن، وتحسين أداء التحصيل الضريبي.

من جهة أخرى، فرض تطور تكنولوجيات الإعلام والاتصال، على الإدارة الجبائية تبني نظام جديد للإعلام إذ من خلال هذا المسعى تم تطوير خدمات إلكترونية جديدة عبر الأنترنت، حيث تعتبر بوابة (JIBAYATIC) التجربة الأولى من جملة الإجراءات عن بعد، والمصممة لتسهيل وتبسيط الواجب الضريبي، ذلك أنها تسمح للمكلف بالضريبة بالتصريح بالضرائب والرسوم ودفعها إلكترونيا عن بعد، وكذا بالاطلاع على وضعيته الجبائية آنيا.

أما فيما يخص عصرنة أملاك الدولة، فقد تم التركيز على رقمنة السجل العقاري وعمليات الشهر العقاري، عبر تطبيقات تم تطويرها من طرف إدارة أملاك الدولة، بحيث تم في مرحلة أولى إدخال في قواعد البيانات المعلومات الخاصة بالأشخاص الحائزين على حقوق مشهرة وهذا على مستوى جميع المحافظات العقارية عبر الوطن، بحيث تم في هذا الصدد إعداد أكثر من 10 ملايين بطاقة عقارية تتضمن المعلومات الخاصة بالملاك الحائزين على سندات مشهرة.

وفي مرحلة ثانية، تم إدخال المعلومات الخاصة بتعيين ومحتوى الأملاك العقارية، والحقوق الآنية، وغيرها، وبلغت نسبة تنفيذ هذه العملية 90٪، وتم إنهاء هذه العملية على مستوى 36 ولاية.

أما المرحلة الثالثة فتخص رقمنة الأرشيف والسجلات والوثائق الأخرى المتوفرة لدى المحافظات العقارية.

كما تجدر الإشارة في هذا المجال إلى أن إدارة الجمارك باشرت من جانبها في اقتناء نظام معلوماتي جديد سيعوض النظام الحالي، وسيدخل في الخدمة الأولية في السداسي الثاني من سنة 2019.

وفي إطار محاربة الغش والتهريب، فقد قامت المصالح الجمركية بعمليات مراقبة أفضت إلى حجز ما يعادل مبلغ 4.7 مليار دينار، نتيجة التحويل غير الشرعي للعملات الأجنبية، وهو ما يمثل غرامات مستحقة بمبلغ 17.7 مليار

دينار.

كما ترتب عن عمليات المراقبة حجز كميات معتبرة من مختلف المواد المحظورة.

– رابعا: بالنسبة لموضوع عصرنة إدارة القطاع المالي، يتعين القول هنا، إنه في مجال تحديث النظام المالي، فيما يخص البنوك العمومية والسوق المالية، فإن إدراج نظم المعلومات وأدوات الدفع الحديثة، يشكل محورا هاما في برنامج تحديث القطاع المالي وعصرنته. تهدف الإجراءات المتخذة في إطار هذين المحورين إلى السماح للبنوك بالتوافق مع المعايير الدولية من حيث السرعة في معالجة وتأمين المعاملات، وتنويع طرق الدفع، ونوعية الخدمة، الأمر الذي يساهم في توسيع نطاق الاستفادة من الخدمات المصرفية، إذ يتم حيال هذا الموضوع ما يلي:

أ / تحديث نظم المعلومات على مستوى البنوك:

بحيث يتم تنفيذ مشروع تحديث نظام المعلومات، الذي بدأ على مستوى البنوك العمومية الستة (6)، من خلال اقتناء برنامج (Global Banking)، الذي يدعم جميع وظائف البنك.

ب / تطوير الخدمات البنكية الإلكترونية:

فمن أجل تعميم استخدام وسائل الدفع الحديثة، أصدرت تعليمات للبنوك العمومية بتكثيف جهودها لتطوير منتجات دفع إلكترونية جديدة، مع تعزيز البنك المتعدد القنوات.

على هذا النحو، اتخذت البنوك العديد من الإجراءات لاسيما:

– توسيع عدد الموزعات الآلية (GAB)، الذي بلغ 1441 موزعا، وتم تسجيل أكثر من 7.6 مليون عملية سحب، تمثل مبلغا يفوق 114 مليار دينار؛

– تطوير آليات الدفع الجوارية من خلال اقتناء أدوات الدفع الإلكترونية، التي فاق عددها 14000، والتي تم استعمالها في أكثر من 182000 عملية دفع، بقيمة إجمالية تفوق واحد مليار دينار؛

– المشاركة الفعلية في آليات الدفع عن بعد (الدفع الإلكتروني)، عن طريق التقرب من مقدمي خدمات البيع عن طريق الأنترنت، بغرض الانضمام إلى منصة الدفع ما بين البنوك بصفة تاجر على شبكة الأنترنت؛

– تطوير وظائف الخدمات المصرفية الإلكترونية وإطلاق الخدمات المصرفية عبر الهاتف النقال.

ج / بالنسبة لعصرنة وتطوير السوق المالية:

ففي إطار تطوير وعصرنة القطاع المالي، تم اتخاذ عدة إجراءات من شأنها مطابقة القطاع المالي مع المعايير الدولية، وبالتالي خلق إطار يسمح بمساهمته في تمويل وتطوير الاقتصاد الوطني وذلك من خلال:

– عصرنة الأنظمة المعلوماتية للهيئات ووسطاء السوق المالي، ويتعلق الأمر بوضع نظام إلكتروني حديث لتداول القيم المنقولة ونظام جديد للتسديد والتسليم موجه لمجمل الأوراق وآلية مراقبة ومتابعة ا لسوق المالية، مع تخصيص منصة على مستوى البنوك التجارية لأنشطة السوق المالي.

– تحسين عروض الأوراق المالية عن طريق تطوير إصدارات جديدة للأوراق المالية.

– تحسين وسائل الاتصال المالية بطريقة تسمح بتطوير ثقافة السوق المالي وجذب المستثمرين الخواص.

أما من حيث التدابير التي يتم اتخاذها لتحسين مناخ الأعمال فيما يتعلق بدور البنوك، فقد قامت البنوك العمومية بخطوات نوعية بما يساهم في تحسين مناخ الأعمال، وذلك لاسيما من خلال توسيع شبكتها، التي فاقت 1149 وكالة، وتطوير وساطة البنوك، وتنويع عرض التمويل، وتحديث البنية التحتية التقنية والمادية للبنوك العمومية.

لقد تم التعرض لمسألة تسويق المنتجات المالية التشاركية على مستوى البنوك، ويتعين القول حول هذا الموضوع، إن الإطار القانوني الذي يسمح للبنوك بتسويق المنتجات التشاركية موجود حاليا، وفي هذا الإطار، يمكن لكافة المؤسسات المصرفية العاملة في الساحة الوطنية تسويق منتجات من هذه الطبيعة، مع العلم أن هناك بنوكا قد تخصصت في توزيع هذه المنتجات.

ومن أجل تنظيم تسويق هذه المنتجات المصرفية، قام بنك الجزائر بإعداد نظام مخصص للتمويل التشاركي، الذي سيؤطر نشاط "النوافذ المتخصصة" على مستوى البنوك.

ووفق هذا النظام، يمكن للبنوك التقليدية أن تشرع في تسويق هذه المنتجات، طبقا لما يقتضيه التشريع والتنظيم المعمول بهما.

السيد الرئيس،
السيدات والسادة الأعضاء،

بالنسبة للتمويل غير التقليدي، لقد تم تقدير مبلغ 1800 مليار دينار متعلق بالتمويل غير التقليدي من أجل تغطية العجز التقديري للخزينة بالنسبة لمشروع قانون المالية لسنة 2018، وخلال السداسي الأول من سنة 2018، تم رصد مبلغ قدره 900 مليار دينار، لسد عجز الخزينة في إطار التمويل غير التقليدي.

ولكن المؤشرات المالية حتى جويلية تتجه نحو انخفاض الرصيد الإجمالي للخزينة بنسبة 29٪، مقارنة بما كان عليه في سنة 2017، أو ما يعادل 214 مليار دينار بالقيمة المطلقة.

ويعود هذا إلى التحسن في إيرادات ميزانية الدولة وخاصة المداخيل المتعلقة بالجباية البترولية التي ارتفعت بـ 335 مليار دينار مقارنة بمداخيل الجباية البترولية لنفس الفترة من السنة الماضية، والتي من المنتظر أن تفوق القيمة التقديرية المدرجة في قانون المالية التكميلي لسنة 2018، بما سيحقق فائضا يقدر بحوالي 450 مليار دينار حتى نهاية السنة الجارية.

ومن جهة أخرى، تمت ملاحظة استقرار نفقات التسيير والتجهيز، إذا ما استثنينا المبلغ المرصود لسد عجز الصندوق الوطني للتقاعد (CNR)، بمبلغ 500 مليار دينار، مما يوحي أنه لن يتم تجنيد كل المبلغ المقدر المتعلق بالتمويل غير التقليدي لسنة 2018.

وفي إطار تنفيذ التمويل غير التقليدي، تم تحديد، بموجب المرسوم التنفيذي رقم 18 – 86، آلية متابعة التدابير والإصلاحات الهيكلية الاقتصادية والمالية والميزانية الرامية إلى استعادة توازنات خزينة الدولة وميزان المدفوعات.

لقد تم تكليف بنك الجزائر، بصفته متعهد التمويل النقدي، بضمان متابعة وتقييم تنفيذ التدابير والإصلاحات في البرنامج المسطر وذلك من خلال لجنة تتكون من ممثلي بنك الجزائر ووزارة المالية، تتكفل بضمان متابعة إنجاز التدابير والإصلاحات المسطرة وإعادة توازنات خزينة الدولة وميزان المدفوعات.

إذن، تلكم، السيد الرئيس السيدات والسادة الأعضاء، أبرز العناصر التوضيحية التي تقتضيها الانشغالات التي تم التعرض إليها في هذا المجلس الموقر، خلال المناقشة العامة حول نص قانون المالية لسنة 2019.

وللعلم، فلم تفوت الحكومة أيا من الأسئلة المطروحة الأخرى، لاسيما منها ما تعلق بالانشغالات القطاعية والمحلية، وقد تمت إحالة كل هذه التساؤلات إلى أعضاء الحكومة المعنيين من طرف ممثليهم الذين تابعوا معنا أشغال الجلسة العامة.

لقد تسنى للسيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة، إذن، الاطلاع على الجهود الملموسة التي تبذلها السلطات العمومية، تحت سامي توجيهات فخامة السيد رئيس الجمهورية، السيد عبد العزيز بوتفليقة، من أجل تحسين إطار النشاط الاقتصادي والظروف المعيشية والاجتماعية للمواطنين، على الأقل في المجالات التي تطرقت إليها، وذلك، طبعا، تجسيدا للبرامج المسطرة في مخطط عمل الحكومة والرؤية المعتمدة ضمن النموذج الجديد للنمو الاقتصادي لبلادنا.

شكرا مجددا على كرم الإصغاء والمتابعة، والسلام عليكم ورحمة الله.

السيد الرئيس: شكرا للسيد وزير المالية على ردوده الضافية على مختلف الأسئلة والانشغالات التي تم التعبير عنها في هذه القاعة؛ والشكر موصول للسادة الوزراء الذين شرفونا بالحضور، وأيضا إلى الزميلات والزملاء الذين أثروا نقاش القاعة؛ تُستأنف أشغال مجلسنا يوم الأربعاء، على الساعة الثانية والنصف زوالا، لتحديد الموقف من مشروع قانون المالية لسنة 2019، الجلسة كما تعلمون هي جلسة تصويت، لهذا فالحضور مطلوب، وإشعار بقية الزملاء الذين لم يحضروا، أن يكونوا متواجدين بقوة يوم الأربعاء في هذه الجلسة الهامة.

شكرا لكم جميعا؛ والجلسة مرفوعة.

رفعت الجلسة في الساعة الحادية عشرة والدقيقة الخامسة والأربعين صباحا

ملحق

تدخلان كتابيان

حول مناقشة مشروع قانون المالية لسنة 2019

1 ـ السيد عبد الكريم بن صغير
عضو مجلس الأمة

يعد مشروع قانون المالية من أهم المشاريع القانونية التي يتم عرضها على البرلمان، كونه هو المرآة العاكسة للمعالم السياسية والاقتصادية والاجتماعية للدولة، وقد اندرج مشروع قانون المالية لسنة 2019 في إطار مواصلة الحد من الآثار السلبية للتقلبات الاقتصادية التي بدأت منذ سنة 2014، مؤثرة بذلك على سير أهم الأقطاب الفاعلة بالدولة الجزائرية بأنواعها، إلا أن الدولة الجزائرية التزمت بالحفاظ وكعادتها على وضع التدابير بفضل سياستها الاقتصادية القوية وشجاعتها التدريبية لتقديم الحلول الناسبة للخروج من تداعيات هذه الأزمة لاستدامة تمويل المالية وموازنة الحسابات الخارجية.

إن المشروع محل الدراسة يهدف إلى التحكم الراشد في النفقات العمومية، وبالخصوص منها نفقات التسيير وكذا تشديد الرقابة وتأطير التجارة الخارجية، بالإضافة إلى المحافظة على نسق النشاط الاقتصادي.

إن اختيار اللجوء إلى التمويل الداخلي والتوجه نحو الادخار العمومي، الذي جاء نتيجة الظروف الاقتصادية الجديدة، دليل على حكمة السياسة الرشيدة المتبعة من طرف الدولة الجزائرية في هذا الميدان.

يدخل المشروع ضمن مقاربة شاملة للحفاظ على التوازنات المالية الضرورية، حرصا على التنمية في كل المجالات وصونا للمكتسبات المحققة.

إننا نثمن ما جاءت به ميزانية التحويلات الاجتماعية المقدرة بـ 1763 مليار دج، بتخصيص 445 مليار دج لدعم العائلات و290 مليار دج للمتقاعدين، وكذا 500 مليار دج للصندوق الوطني للتقاعد، بالإضافة إلى 336 مليار دج للسياسة العمومية للصحة، وهو ما يكرس السياسة الاجتماعية للدولة وحفاظها على الطابع الاجتماعي.

وإننا ننوه بالجهود الموجهة في الميدان الصناعي لإرساء قاعدة بيانية محينة حول إنتاج القطاع الصناعي الوطني، كما نشيد بمواصلة الدولة لسياستها في التكفل بملفات طالبي السكن، وما جاء في هذا المشروع من إجراءات للتكفل بمعدل الفائدة للقروض الممنوحة من طرف البنوك العمومية، في إطار إنجاز الشطر الخامس من 90 ألف سكن ضمن برنامج عدل.

وفي الأخير، أتمنى أن يكون مشروع قانون المالية لسنة 2019 لبنة أساسية في البناء المؤسساتي الوطني، وبفضل تكاثف الجهود ورزانة القيادة الرشيدة، فإن الجزائر ستبقى دائما وأبدأ عازمة على الحفاظ على الإنجازات والمكاسب وكذا الاستمرار في مجال البناء والتشييد لضمان مستقبل زاهر.

2 ـ السيد بشير شبلي
عضو مجلس الأمة

بسم الله الرحمن الرحيم.

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

ما أشبه اليوم بالبارحة، كأننا لم نتقدم قيد أنملة، هي نفس الظروف السائدة منذ بضع سنوات، تتواصل في حياتنا دون أن نأبه بالمخاطر التي تحاصرنا وترهن مستقبلنا، بل وتحاصرنا لإجهاض كل أمل في تعبيد درب التطور والتنمية.

ها نحن نناقش مرة أخرى مشروع قانون المالية لسنة جديدة، ليس فيها ـ مع الأسف ـ ما يبشرنا بأي جديد يضعنا في مأمن عن مضاعفات الأزمة المتعددة الجوانب والعاصفة بكل العزائم الصادقة.

إن العجز في الميزانية يظل في تفاقم مستمر، وتنويع الاقتصاد الوطني هو من الأماني المتعثرة التي تبقينا في تبعية مفرطة لثروتنا النفطية الزائلة، نحن فعلا ضحية لاستراتيجية فاشلة في بعث أدوات التقدم وتعبيد درب

المستقبل.

فما جدوى قانون للمالية لا يحقق الاستثمار المنشود الضامن لتراكم الثروة؟

إن هذه الثروة لا يمكن بلوغها إلا متى أوجدنا السبل الكفيلة لاقتصاد منتج كفيل بالاستجابة لحاجياتنا في النمو، وهذه غاية تبقى بعيدة المنال، سيما ونحن نشهد في هذا المشروع الذي أمامنا تفوقا واضحا لاعتمادات التسيير على حساب مقتضيات التجهيز، وهنا يكمن الخلل الأكبر الذي يعيق البناء السليم.

وفي ظل صمود شتى الاختلالات الكامنة في منظومتنا الاقتصادية، سيظل الشق الاجتماعي الراهن المتعثر الذي يستنزف أكبر الطاقات ويستحوذ على أكثر الاعتمادات.

ورغم ذلك، تظل الترقية الاجتماعية الجبهة الأكثر إثارة لشتى التوترات، فإلى متى تتخلص بلادنا من التراكمات المنجرة عن الأوضاع الاجتماعية التي تسيطر على الشق الأكبر من الاهتمامات، دون أن تتمكن من بلورة سياسة ناجحة تقضي على شتى الاختلالات في السكن والشغل والصحة، وشتى الخدمات التي تعيد للجبهة الاجتماعية اعتبارها؟

إننا بحاجة حقا إلى تجاوز الانغلاق في بديهيات الحياة، لإرساء ما يعزز ويدعم طموحات كل الشعب في العزة والكرامة، هذا شعار جميل وبراق، لا ينبغي أن يكون أجوف المحتوى، فهو زاوية أي بناء محكم. وهذا هو التحدي الأكبر الذي ينبغي أن يكون الهدف الأسمى في كل الاعتمادات المالية، المبنية على رؤية ناضجة وواقعية لما يجب أن يكون.

نحن في عالم لا يعترف بالضعيف، وقوتنا تكمن في قدرتنا على تسخير كل طاقات البلد والدفع بها في سبيل نهضة شاملة تعزز مكانتنا بين الأمم، ولا سبيل لقدرتنا على الاستثمار المنتج إلا ببعث اقتصاد منسجم مع حاجياتنا الآنية والمستقبلية وذلك هو البناء السليم، وشكرا.

الإدارة والتحرير مجلس الأمة، 07 شارع زيغود يوسف الجزائر 16000 الهاتف: 73.59.00 (021) الفاكس: 74.60.34 (021) رقم الحساب البريدي الجاري: 3220.16	ثمن النسخة الواحدة 12 دج

طبعت بمجلس الأمة يوم الأحد 9 ربيع الثاني 1440
الموافق 15 ديسمبر 2018

رقم الإيداع القانوني: 99-457 ـــ ISSN 1112-2587